



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية

N° 12

للدراسات السياسية

رقم الإيداع : I228 . 2013

مجلة دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم
السياسية والعلاقات الدولية



**The Algerian Journal
of Political Studies**

Volume VI

Number 2

ديسمبر 2019

المجلد السادس

العدد الثاني

E.ISSN: 2600-6480

ISSN : 2353-0294



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 12

رقم الإصدار : 1228 . 2013

مجلة دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم
السياسية والعلاقات الدولية



**The Algerian Journal
of Political Studies**

Volume VI

Number 2

ديسمبر 2019

المجلد السادس

العدد الثاني

E.ISSN: 2600-6480

ISSN : 2353-0294

• **المدير ومسؤول النشر:**

البروفيسور. مصطفى صايح.
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

• **رئيس التحرير التقني:**

السيدة: بن بوزيد هجيرة.
مديرة المكتبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

• **الهيئة الاستشارية**

أ.د. رابح شريط.....رئيس جامعة الجزائر -3
أ.د. عبد السلام بن زاوي.....مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم والإعلام والاتصال -الجزائر
أ.د. سعود صالح.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د. شوشة عبد الغني.....مدير المركز الجامعي تمناست
أ.د. هيام بن فريجة.....عميد كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر -3
أ.د. عبد الحميد بوديا مراد.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د. جون ماركو.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د. محمد السعيد مكي.....رئيس اللجنة العلمية
أ.د. بوشرف كمال.....رئيس اللجنة العلمية

• **العنوان:**

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون الجزائر.

الإيداع القانوني: 2013-1228

الترقيم الدولي ISSN : 2353-0294

الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN : 2600-6480

الهاتف: +213 (0) 23 23 01 07

أعضاء الهيئة العلمية للتحكيم

اسم ولقب المحكم	المؤسسة الأصلية
أ.د. عبد الوهاب بن خليف	جامعة الجزائر 03
أ.د. بن عنتر عبد النور	جامعة باريس 08
أ.د. طاهر بن فيزة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس
د. الكبسي محمد علي	جامعة تونس
د. عبد الكريم كاظم عجيل	جامعة ذي قار. العراق
د. قحطان حارث	جامعة تكريت. العراق
SANCHEZ GARCIA JOSE	جامعة إسبانيا
د. سي بشير محمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خيدر محمد كريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. ثوراري علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. ربيح علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. العاقل رقيّة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مغراوي لقمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. هارون مليكتة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. تاحي طارق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لخضاري منصور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بولالوة ياسين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بوزورين نجوى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بن طبييل دريّة	جامعة الجزائر -3
د. شيخاوي سليم	جامعة الجزائر -3
د. قاسمي سعيد	جامعة الجزائر -3
د. أعراج سليمان	جامعة الجزائر -3
د. لطاد ليندة	جامعة الجزائر -3
د. مغيث كنزة	جامعة الجزائر -3
د. عمروش عبد الوهاب	جامعة بومرداس
د. فوكتة سفيان	جامعة خميس مليانة
د. خيارى لطفي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خميس جديد	جامعة عنابة
د. زياني صالح	جامعة باتنة
د. لعروسي رايح	جامعة الجزائر -3
د. محمد شريف فتحي	جامعة الجزائر -3
د. لعلاوي خالد	المدرسة الوطنية العليا للصحافة والاعلام
د. بويبة نبيل	جامعة سكيكدة
د. أمين بلعيفة	جامعة جيجل
د. مناصر جمال	جامعة قالمة
د. سعيد قاسي	المركز الجامعي تماراست

الافتتاحية

شهد العالم المعاصر اضطرابات أمنية شديدة التعقيد، فلم تعد الدولة الوطنية قادرة على التكيف مع مجموعة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود والاطوان، وأصبحت الدول تعيش في تشابك متزايد كالجسد الواحد اذا اشتكى عضوا تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، فلم تعد ظاهرة الإرهاب ظاهرة محلية وهو ما يجعل الدول تقيم علاقات استراتيجية فيما بينها، ونموذج التعاون الجزائري- الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، يعطي الصورة العامة بين تحالف قوى عظمى مع دولة محورية في بناء السلم والأمن الدوليين، بعد التجربة الجزائرية المريرة مع هذه الظاهرة، التي يعاد إنتاجها مع عودة المقاتلين العرب من بؤر النزاعات في العراق، سوريا وليبيا، بعدما اكنوت الجزائر في التسعينات من القرن العشرين بعودة المقاتلين الأفغان.

قضايا أمنية متعددة يعالجها هذا العدد من المجلة، في رقع جغرافية سياسية متنوعة، الأمن في منطقة دول الخليج، الأمن في غرب افريقيا ، المسالة الكردية في السياسة الأمنية الداخلية والخارجية لتركيا والتطورات في سوريا والعراق ومن بين التهديدات اللاتماثلية جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث تشكل تجارة المخدرات اكبر تهديد للأمن الإنساني .

وأخيرا، تغطي المجلة الإطار النظري للعلوم السياسية المحضة من خلال، معايير ومؤشرات تقييم السياسات العامة، و دور البحث العلمي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي، ومجال السياسة الخارجية من خلال الإطار النظري للتغيير في السياسة الخارجية..

اد. مصطفى صايح
رئيس تحرير المجلة الجزائرية للدراسات السياسية
مسؤول النشر

الفهرست

الصفحة	عنوان الموضوع	الرقم
06	التعاون الجزائري الامريكى في مكافحة الارهاب	01
21	الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي : رؤى مختلفة و مصالح متشابهة	02
57	المشكلات الامنية في غرب افريقيا	03
76	تركيا و امنة المسالة الكردية : ما بين التعقيدات الداخلية و التحولات البنيوية في العراق و سوريا	04
92	الاتجار بالمخدرات كتهديد للأمن الانساني	05
106	الدراسة النظرية للتغيير في السياسة الخارجية : نحو إطار عمل صوري / مفهوم جديد	06
142	أثر البحث العلمي و التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي و التنمية	07
159	مضامين عملية تقييم السياسات العامة : المعايير و المؤشرات	08

التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب
 The Role of Scientific Research and Technological Progress in
 Economic Growth and Development

آسيا قبلي¹ *

Assia Guebli¹

guebli.assia@yahoo.fr،¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/10/17

تاريخ الاستلام: 2018/6/26

ملخص:

تعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب. حيث أصبحت خبرتها (الجزائر) في التعامل مع الإرهاب مطلوبة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. كما باشرنا مبادرات مع دول أفريقية ودول متوسطة. وأطلقت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية حوارا استراتيجيا نهاية 2012، بغرض ترقية التعاون إلى شراكة استراتيجية. وعلى ضوءها أطلق الطرفان الحوار الاستراتيجي الأول نهاية العام 2012

كلمات مفتاحية: التعاون الجزائري الأمريكي، مكافحة الإرهاب، الحوار الاستراتيجي

Abstract:

Algeria is a strategic partner of the United States of America in counterterrorism since the 11th September 2001 events. Due to its long experience in dealing with the phenomenon, Algerian expertise is required in many countries, USA in particular. On this basis, the two countries signed a number of bilateral and multilateral agreements, in order to cooperate in countering transnational terrorism. By the end of 2012, the two parties agreed to promote the cooperation to a strategic partnership. In the light of this partnership, the first strategic dialogue took part in the end of 2012.

Keywords: US Algeria cooperation, counterterrorism, strategic dialogue..

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تشكل الجزائر اهتماما كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب بمختلف أشكاله ومستوياته. وكون الجزائر لها من الخبرة ما يزيد عن عقدين من الزمن في التعامل مع الجماعات الإرهابية، فقد أصبحت مرجعية سياسية وأمنية في التعاطي مع هذه الظاهرة، لعدد من دول العالم التي تعاني من الأخطار والتهديدات الإرهابية، لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي. وعليه وقع الطرفان عددا من الاتفاقيات سواء في إطار ثنائي: تعاون قضائي، معلوماتي، أمني، أو في إطار متعدد الأطراف، من خلال عدد من المبادرات ضمت دولا أفريقية إلى جانب الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى شملت الفضاء المتوسطي.

وتكمن حاجة كل طرف للآخر من خلال الظروف التي عايشاها، حيث كانت الجزائر بحاجة إلى فك الحصار الدولي غير المعلن، بسبب ما كان يوصف "بانتهكات حقوق الإنسان" ضد المدنيين، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الخبرة الجزائرية في التعامل مع الجماعات المسلحة المتطرفة، من جهة ولإيجاد مبرر للتوسع في المنطقة لتحقيق مكاسبها ونفوذها، من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنفطية التي تزخر بها القارة. لذا ومن خلال هذا الطرح نحاول صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي محددات وأبعاد التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب؟

وللتفصيل في الإشكالية، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي حدود ومجالات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري؟

ما هي طبيعة وآليات التعاون الأمريكي الجزائري؟

إلى أي مدى تطور مستوى التعاون بين الدولتين؟

وعليه نفترض أن الجزائر تعمل في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف مع التركيز على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

ولفهم هذا التعاون، نستعمل منهج تحليل النظم، أي المدخلات (الدوافع

والمرتكزات) والمخرجات (الآليات).

وبناء على التساؤلات المطروحة، قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث

نتناول في المحور الأول: دوافع وأبعاد التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة

الإرهاب، أما في المحور الثاني: فننترق إلى آليات التعاون الجزائري الأمريكي في

مكافحة الإرهاب ونخصص المحور الثالث: لفهم مدى تطور وترقية التعاون إلى شراكة

استراتيجية بين الطرفين.

المحور الأول: دوافع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

1. الدوافع الجزائرية

أولاً: تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية:

تميزت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ استقلال الجزائر إلى غاية بداية التسعينات بالتنافر السياسي-الأيدولوجي، بسبب محاولة الجزائر تغيير النظام الاقتصادي الدولي والإقليمي، والحد من الهيمنة الغربية سيما الفرنسية والأمريكية. وكذا مواقف سياستها الخارجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية خاصة مسألة الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية¹، توسط الجزائر لدى طهران في حادثة اختطاف رعايا أمريكيين في إيران، بداية الثمانينات. ودخول الجزائر مرحلة جديدة في سياستها الخارجية التي اتسمت بالبراغماتية، ثم الانفتاح الاقتصادي والتعددية الحزبية بداية

أدى إلى تقارب قصير، أعقبه نشوب نزاع مسلح بعد توقيف المسار الانتخابي العام 1992²، تسبب في اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية موقف حذر إلى حين. تراوح موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ذلك بين مساندة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتبرت هذا الصعود أمراً طبيعياً³. وعند توقيف المسار الانتخابي في 1992، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأمر مطابقاً للدستور، قبل أن تغير تصريحاتها، لتحافظ على حيادها في النزاع القائم بين النظام و"الإسلاميين"، واعتمدت مقاربة "انتظر وانظر" أو "wait and see"، ولم تعارض صعود تيار إسلامي معتدل يحافظ على مصالحها في المنطقة وهي أمن إسرائيل، مسار السلام في الشرق الأوسط والليبرالية الاقتصادية⁴. إضافة إلى مصالحها في الحفاظ على مصادر الطاقة، كما سنشير إليه عند التعرض للدوافع الأمريكية من التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب.

في المرحلة الثانية، من منتصف 1993 إلى النصف الثاني من 1995، تغير الموقف الأمريكي لصالح الإسلاميين، وحاولت أمريكا جعل الجزائر مخبراً لتجربة نظام إسلامي، ورأت أن الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الفييس" هو البديل الوحيد، أما المرحلة الثالثة "تميزت بتغير ملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، عندما تزايد الانشغال لدى حلفائها في حلف الناتو، خاصة جنوب أوروبا، وداخل أمريكا حيث تصاعدت تحذيرات من أن صعود الإسلاميين يشكل تهديداً شديداً للمصالح الأمريكية في الجزائر، في مقال لناناب رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي بيتر رودمان، نشر العام 1996 بعنوان "لا تهزوا استقرار الجزائريين"⁵. لقد تزامن هذا الموقف الأمريكي والتفجيرات التي طالت باريس العام 1995، ضلعت فيها جماعات مسلحة جزائرية، إلى جانب محاولة تفجير برج التجارة العالمي

في 1993، وأخرى ضد سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببنزنانيا وكينيا، هذا خارجياً، أما داخلياً، فنجد مشروع قانون الرحمة للرئيس السابق اليامين زروال، ثم

سياسة الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية اللتين جاء بهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، امتدادا لقانون الرحمة. وأدت هذه المستجدات إلى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الجديدة في المنطقة، بـ"الأهمية الجيوسياسية للجزائر"⁶، كما قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارات للولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ الاستقلال، بالمقابل زار مسؤولون أمريكيون الجزائر.

ثانيا: فك العزلة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر

حذرت الجزائر خلال عشرية النزاع المسلح الداخلي، من أن الإرهاب لا يعرف حدودا، وأن ما ينظر إليه أنه عنف داخلي ما يفتأ يمس دولا أخرى. ودعت ولسنوات طويلة لإنشاء آلية دولية لمكافحة الإرهاب بصفته تهديدا عابرا للأوطان، لا يعترف بالحدود السياسية ولا يحترم أية ديانة أو قيم ثقافية"⁷. تحذيرات أكدتها تفجيرات الـ11 سبتمبر 2001. وفي ظل هذه الأحداث عادت الجزائر إلى نشاطها الدبلوماسي قبيل تفجيرات سبتمبر، من خلال الحل الناجح للنزاع الألباني الإريثيري الذي دام عقودا من الزمن. والدعوة لعقد قمة مصغرة بالجزائر لحل النزاع في الكونغو الديمقراطي، وإثراء مشروع تأسيس الاتحاد الأفريقي، وإنشاء شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا" النيباد"، ودورها المؤثر في قضية الصحراء الغربية، حيث استحالت حلها دون موافقتها⁸.

ثالثا: مصداقية الدبلوماسية الجزائرية:

أدى نجاح الدبلوماسية الجزائرية وتأكيد تحذيراتها من الصفة عبر القومية للإرهاب، إلى "تغير ملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، عندما تزايد الانشغال لدى حلفاء أمريكا في حلف الناتو، خاصة جنوب أوروبا، وداخل أمريكا حيث تصاعدت تحذيرات من أن صعود الإسلاميين يشكل تهديدا شديدا للمصالح الأمريكية في الجزائر، وجاء في مقال لنائب رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي بيتر رودمان، نشر العام 1996 بعنوان "لا تهزوا استقرار الجزائريين"⁹.

وتتجلى مصداقية الدبلوماسية الجزائرية في ثبات موقفها من الظاهرة الإرهابية، مقارنة بباقي دول العالم، التي تأرجحت بين مؤيد للجماعات المسلحة الإرهابية، والنظام في الجزائر، وبين "انتظر وانظر"، ويتضح هذا الثبات خلال عقد التسعينات. ويمكن الاستناد إلى التصريحات الرسمية التالية:

" الإرهاب الإسلامي هو آلة حرب ضد الدولة الجمهورية والحضارة. الإرهاب تهديد عبر قومي، لا توجد أية دولة في منأى عن هجوم إرهابي أيا كانت قوتها وقدراتها للرد. مكافحة الإرهاب لا يمكن مفرقتها أبدا بحرب تقليدية. الأصولية ليست مطلبا هويتيا وإنما انحراف ومرض هويتي."¹⁰

2. الدوافع الأمريكية:

أولاً: الدوافع الاقتصادية:

يمكن مناقشة الدوافع الأمريكية من منظور اقتصادي، حيث تسعى منذ نهاية عقد التسعينات إلى تقليل اعتمادها على النفط الخليجي¹¹، والاستعاضة عنه بالنفط الأفريقي باعتباره أقل تكلفة وأقرب جغرافيا وأكثر أمنا. وقد زاد الاهتمام أكثر بعد أحداث الـ11 سبتمبر 2001، بسبب حالة اللااستقرار التي تسببت فيها عوامل أهمها انتماء عدد من عناصر "تنظيم القاعدة" إلى منطقة المغرب العربي، إلى جانب حالة اللا سلم واللا حرب في الصحراء الغربية، التي تشكل عامل خلاف بين الجزائر والمغرب حول مصير الصحراء الغربية¹² في وقت عبرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة ضمان استقرار المنطقة، فجاء في "استراتيجية الأمن القومي لعصر عالمي" *"A National Security Strategy for a Global Age"*: "إن من مصلحة الولايات المتحدة استقرار ورفاه منطقة شمال أفريقيا، المنطقة التي تشهد تغيرات مهمة، وعلى وجه الخصوص نحن نسعى لتقوية علاقتنا مع المغرب وتونس والجزائر، وتشجيع التنمية الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي"، وجسد هذا البرنامج الأمريكي الاقتصادي لشمال أفريقيا¹³، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر "ذات أهمية اقتصادية من حيث المواد الأولية النفط والغاز، كونها سوقا داخلية كبيرة بفرص الاستثمار التي توفرها"¹⁴

وعليه رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن خروج الجزائر من أزمتها الأمنية، يمكن أن يقدم فرصا جديدة سياسيا واقتصاديا¹⁵ حيث تحتل المحروقات صادرة المبادلات التجارية، بـ 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي¹⁶. إذ بقيت الجزائر في المرتبة نفسها حتى شهر جانفي 2013، حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ثانيا: الاستفادة من الخبرة الجزائرية في التعامل مع الإرهاب

بعد تعرضها لاعتداءات إرهابية في نيويورك وواشنطن، لجأت المخابرات الأمريكية إلى طلب مساعدة من نظيرتها الجزائرية، حول تفكيك الجماعات الإرهابية التي تنتشط على أراضيها. وتأتي هذه القناة الأمريكية من أن الجزائر لها من الخبرة في مكافحة الإرهاب، كونها البلد الوحيد في المنطقة الذي تعرض للظاهرة الإرهابية.

ثالثا: ثقل الدبلوماسية الجزائرية في القارة الأفريقية

تمت الإشارة إلى هذا العنصر أعلاه، من خلال نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حل والتوسط في عديد القضايا الأفريقية، آخرها الأزمة الليبية، حيث أبانت عن كونها وسيطا مضمون

الجانب، من خلال مواقفها الثابتة، ومحاولة جمع كل الأطراف إلى طاولة الحوار، للخروج بحلول وطنية.

المحور الثاني: آليات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب
في ديسمبر 2001، دعت قيادة الحلف الأطلسي كلا من القيادة الأوروبية الأمريكية العليا، وقيادة التحالف العليا في منطقة الأطلسي لبناء إطار دفاعي خاص بالإرهاب، حيث تم الاتفاق بشكل رسمي خلال قمة براغ في نوفمبر 2002 على نقاط محددة أهمها معاداة الإرهاب والحرب عليه والتعاون العسكري مع السلطات المدنية والدول.¹⁷

أولاً: مبادرة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب

تعتبر الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب "trans-Sahara counter-terrorism initiative" امتداداً لمبادرة عموم الساحل (pan Sahel)، التي أطلقت سنة 2002، ويمكن عرض تطور هذه المبادرة على النحو التالي:
* حماية الحدود واستغلال الفرص المتاحة لكشف إرهابيين وردعهم من خلال التنسيق بين الأطراف، والتركيز على التنمية.

* تحسين مستوى الاستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة، وتأمين الاعتبارات اللوجيستية والإمداد والتموين، لحماية الحدود والمساعدة على غلقها.
* تعزيز إمكانيات وحدات الحدود على مواجهة عمليات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب، ورفع مهارات استخدام السلاح.

كما طرأ على المبادرة جديد آخر هو التركيز على الجهود الاستباقية، وإجهاض المحاولات الإرهابية، وعدم السماح بتصاعد أية بوادر لعدم الاستقرار في المنطقة، لتجنب تكرار حالات التدخل بما تحمله من تكلفة باهظة.

ويمكن تلخيص الفرق بين المبادرتين من حيث النطاق الجغرافي: فالأولى ضمت دولا من منطقة الساحل، هي تشاد النيجر موريتانيا ومالي، وتوسعت الثانية لتضم الجزائر، المغرب تونس نيجيريا والسنغال، والثاني من حيث المضمون والتصور: بالتركيز على الجهود الاستباقية وإجهاض المحاولات الإرهابية، عن طريق امتلاك عنصر المبادرة وإجبار العناصر الإرهابية، على البقاء في وضع دفاعي.

ثانياً: الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب: وتهدف إلى:
* تقوية القدرات الجهوية لمكافحة الإرهاب. * تعزيز ومؤسسة التعاون بين قوات المنطقة، * ترقية الحكم الديمقراطي.

* تشويه إيديولوجية الإرهابيين و* دعم التعاون العسكري الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية.¹⁸

ويمكن تلخيص الفرق بينها وبين المبادرتين الأخريين في كونها تنسق بين دول مبادرة عموم الساحل، ودول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)، وتقوي التعاون بين دول المبادرة الأولى ونيجيريا والسنغال.

وانطلقت الشراكة عبر الصحراء رسميا في جوان 2005، مع تمرينات فلينتلوك Flintlock، حيث دربت القوات الأمريكية الخاصة في سبع من دول الصحراء، وعلمت المكونين تكتيكات عسكرية لازمة لتعزيز استقرار امن المنطقة. وتعمل الشراكة مع عدد من الوكالات الأمريكية على غرار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برامج تنمية المجتمع المدني، كتابة الدولة للدفاع التي تعمل مع القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا "OEFTS"، ويعمل البرنامج على توفير تدريبات ودعم لتلك الدول، ويؤكد على الوقاية من الإرهاب وتعزيز استقرار دول "OEFTS"، كما تعمل مع كتابة الدولة للمالية ومكتب التحقيقات الفدرالي، حيث تقدم مقاربة للمنطقة، وتعترم الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة الجهود لدفع دول المنطقة للتفكير في إطار إقليمي حول انشغالات الأمن المتبادل.¹⁹

ثالثا: القيادة الأمريكية في أفريقيا أفريكوم:

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد انتشارها في " نظام دولي جديد"، عقب انتهاء الحرب الباردة من خلال التواجد القريب من مراكز الصراع ومسارح العمليات، خاصة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وهذه الأخيرة التي أفردت لها قيادة عسكرية خاصة بها منذ العام 2007. وحددت أهدافها في: "تقوية التعاون من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا، وخلق فرص جديدة للشراكة معها فيما يتعلق بتحقيق السلم والامن في المنطقة، وكذا نشر الديمقراطية، والسعي إلى رفع مستويات التنمية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، ورفع قدرات هذه الدول فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب."²⁰

أسباب إنشاء الأفريكوم:

1. أسباب بيروقراطية وإدارية: حيث كانت المهام الأفريقية موزعة على أكثر من قيادة، ومع تزايد الاهتمام بقارة أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جعل القيادة الأوروبية تخصص جانبا أكبر لمناقشة القضايا الأفريقية وما اتصل بالإرهاب.
2. دعم دول إفريقية موالية: بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين، تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في القارة الإفريقية.²¹

أهداف إنشاء الأفريكوم:

تتمثل أهداف إنشاء الأفريكوم مثلما توضحه كتابة الدولة الأمريكية للدفاع في:

1. ترقية الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وحماية مصالحها في أفريقيا
2. القيام بعمليات عسكرية: في حال سمحت السلطات المحلية للدولة المعنية، ومن ذلك ما قامت به شهر مارس 2011، بدعوى حماية المدنيين في ليبيا، في إطار العملية الدولية التي رخص لها مجلس الأمن الدولي، تحت اللائحة رقم 1973.

وفي استراتيجية الأمن القومي الأمريكية للعام 2008، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدم قدرة أية دولة ضبط نظامها بشكل فعال، أو التنسيق مع جيرانها لضمان الأمن الإقليمي يمثل تحدياً للنظام الدولي، وفي حال عدم معالجته يمكنه أن ينتشر ويهدد امن الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن هذه المبادرة لا تخلو من أهداف خفية، ويمكن تلخيصها في:

1. محاصرة الصعود الصيني: حيث أن نسب النمو التي يحققها الاقتصاد الصيني، تجعله يسعى للبحث عن أسواق خارجية وعن فرص استثمار جديدة، خارج قارة آسيا، إذ بلغت نسبة النمو 9 بالمائة على مدار الثلاثين سنة الماضية، في حين يبلغ ناتجها القومي 16 بالمائة من مجموع الناتج القومي العالمي، وتضاعف حجم المبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا 33 مرة في ظرف 13 سنة، بين 1995 و2008، من ثلاثة مليارات دولار إلى 100 مليار دولار. ويرجع تنامي التواجد الاقتصادي الصيني في أفريقيا يرجع إلى اهتمام هذه الأخيرة بالجانب الاقتصادي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، خلا شرطاً واحداً وهو ما تعلق بعدم الاعتراف بتايوان.²²
2. السيطرة على منابع النفط: وفي إطار التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منابع النفط في القارة التي تحتوي على احتياطات هامة، إذ يتوقع أن تصل وارداتها من نفط خليج غينيا 25 بالمائة، حيث أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن أن النفط في إفريقيا يشكل مصلحة قومية استراتيجية لأمريكا.²³

3. إقامة قواعد عسكرية جديدة: بعد قاعدة جيبوتي في القرن الأفريقي، سعى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن خلال جولته الأفريقية الأولى في 2003، إلى إنشاء قاعدة تموين بالسنگال، وقاعدة تكوين في مالي والجزائر، وكانت دراسة اقترحت إقامة قاعدتين عسكريتين في شمال أفريقيا في تونس والمغرب لتسهيل التدخل في أية نقطة في القارة الأفريقية.²⁴

وحددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2010 والمراجعة سنة 2011 المصالح الأمريكية في القارة في: الوصول إلى الأسواق المفتوحة والوقاية من النزاعات، حفظ السلم الشامل، مكافحة الإرهاب، وحماية خطوط النفط.²⁵

ردود الفعل إزاء الأفريكوم:

في السادس فيفري 2007 وقعت تسع دول افريقية هي الجزائر تونس المغرب موريتانيا، تشاد مالي النيجر نيجيريا والسنغال، اتفاق تعاون، بين ممثلين عن البنتاغون والدول الموقعة، وأمل البنتاغون أن يسهل ذلك احتضان إحدى هذه الدول للقاعدة العسكرية أفريكوم، غير أن الرد كان سلبيا بالنسبة للجزائر وتونس وليبيا فيما قبل المغرب.²⁶

وجرى إجماع أفريقي على رفض احتضان القيادة على الأراضي الأفريقية، فقال بيان لمجموعة الساحل والصحراء "سين صاد" إنه: "يرفض قيام أية قيادة عسكرية أو أي حضور عسكري أجنبي من أي نوع، في أي جزء من القارة مهما كانت الأسباب أو التبريرات"، وأكدت دول المجموعة الاقتصادية لدول جنوب إفريقيا "الساديك" أنه "من الأفضل لو تعاملت الولايات المتحدة مع إفريقيا عن بعد بدل الحضور المباشر في القارة"، وعبرت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأيكواس" عن رفضها لإنشاء قيادة الأفريكوم. بينما أبدى قادة كل من زامبيا، نيجيريا وجنوب إفريقيا انتقادات حادة للأفريكوم. فيما كانت ليبيريا الدولة الوحيدة التي ساندت إنشاء الأفريكوم على لسان رئيسها ألان جونسون سيرليف التي قالت: "إنه رغم أن الهدف من إنشاء القيادة هو حماية المصالح الأمريكية إلا أن ذلك لا يتعارض مع مصالح الدول الإفريقية".²⁷

وعليه باءت الجولة التي قام بها عدد من ضباط كتابة الدفاع الأمريكية منذ 2007 إلى الدول الإفريقية بينها الجزائر في جويلية 2007، لإقناعها باحتضان القاعدة بالفشل.²⁸

ويمكن إرجاع رفض الدول الإفريقية استقبال الأفريكوم في القارة إلى:
* دعم الأنظمة الدكتاتورية للحفاظ على المصالح الأمريكية في القارة، ومنه اختلال التوازن الإقليمي في غير صالح الدول الإقليمية المسيطرة،
* عدم إشراك الأفارقة في القرار وهو ما اعتبر محاولة لسحب البساط من تحت الاتحاد الأفريقي لتصبح الأفريكوم هي صاحب القرار في قضايا القارة.²⁹
موقف الجزائر من الأفريكوم:

عكس موقف الجزائر من القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا تخوفا من الأعمال الإرهابية اللا منتهية، (حيث ارتفع معدل الهجمات الإرهابية العام 2007)، ففي مارس 2007، زار نائب كتابة الدولة الأمريكية للدبلوماسية العامة "كارين هيوجس" Karen Hughes، الجزائر وناقش الأفريكوم مع الحكومة الجزائرية،

وعندها نفى وزير الخارجية آنذاك محمد بجاوي أن تكون الجزائر تلقت طلبا لإقامة قاعدة للأفريكوم على أراضيها، وفي 2008 قال إن الجزائر لن تقبل بقواعد أمريكية على أرضها، حيث لم ينس الجزائريون رفض الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معهم في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينات. بمعنى أن الجزائر ربطت بين التواجد الأجنبي في القارة وبين ارتفاع الهجمات المسلحة ضد مصالح تلك الدول أو الدول التي تحتضن قاعدة عسكرية.

رابعاً: الحوار المتوسطي:

أطلق مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مبادرة تحت مسمى الحوار الأطلسي المتوسطي شهر ديسمبر 1994، بهدف تحسين معرفة كل طرف بالآخر لتجنب الصدام، وترقية التعاون السياسي والمدني والعسكري، وانطلق الحوار مع كل من مصر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل، ثم الأردن وتونس العام 1995، وأخيراً الجزائر العام 2000. وهو حوار يتم على مستويين ثنائي بين كل دولة على حدة والحلف الأطلسي ويشار إليها بـ (الناو+1)، في شكل مناقشات سياسية مرتين في السنة، وفي إطار متعدد الأطراف (الناو+7)، ويشمل أنشطة متصلة بالإعلام والعلوم وتبادل الزيارات ودورات التدريب في مجال حفظ السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، قصد دعم التفتح والتعاون وبناء الثقة بين المنظمة ودول الحوار.

الحوار الجزائري الأطلسي:

انضمت الجزائر إلى الحوار الأطلسي يوم 08 مارس 2000، بعد قبولها دعوة الأمين العام لمنظمة الحلف – آنذاك- اللورد جورج روبرتسن Lord George Robertson، وهي دعوة أدرجت سنة 1998 بناء على توصية جاءت في دراسة صدرت عن مؤسسة راند كوبريشن Rand corporation.

ويمكن أن نعزو دوافع الحلف في ضم الجزائر للحوار إلى:

1. الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة وفي الوطن العربي: وتتمثل في الموقع والمساحة وعدد السكان، وما تتمتع به من موارد طبيعية أهمها الغاز والنفط، والاحتياطيات الهائلة من اليورانيوم.
2. مكانة الجزائر في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية: يمكن للحلف الأطلسي أن يعول على الجزائر في تلبين مواقف بعض الدول العربية إزاء إسرائيل، حيث يسعى من خلال الحوار إلى تغيير موقف الجزائر ليس بالضرورة في المدى القريب.
3. ضمان عدم عودة روسيا إلى الجزائر: إذ ما تزال الجزائر إلى يومنا تعتمد اعتماداً شديداً على السلاح الروسي، مما يشكل تهديداً للحلف الأطلسي.³⁰

أسباب تأخر انضمام الجزائر نلخصها فيما يلي:

1. الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر مخافة أن يفسر ذلك بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، مما قد يزيد من الغضب ومقت النظام القائم.
2. عدم رغبة الحلف إجراء اتصالات مع الجزائر مادامت أمورها السياسية لم تتضح بعد.
3. الخلاف بين دول الحلف حول تقييم الوضع في الجزائر: حيث انقسمت دوله بين مؤيد لانضمامها ومعارض، ففي حين بررت المؤيدة موقفها بأهمية الجزائر في المنطقة المغاربية كونها اكبر مصدر للغاز لأوروبا مثل إسبانيا، رأت أخرى أن هذا الموقف سيفسر على انه اعتراف بشرعية النظام.³¹

أهداف الجزائر من الانضمام إلى الحوار³²: يمكن أن نلخصها في:

1. الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود.
2. تحسن الوضع الأمني في الجزائر وخروج البلاد تدريجيا من الأزمة.
3. إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد، فتحولت من دولة تخترق حقوق الإنسان، إلى دولة يمكن الاعتماد عليها في مجال مكافحة الإرهاب. ويمكن إضافة أهداف أخرى تتمثل في:
4. القضاء على الخطر الأمني الإسلامي الداخلي: من جهة، كما أن التعاون مع المنظمة سيجعلها في منأى عن أي خطر أجنبي سواء من جيرانها أو من غيرها.
5. الرغبة في إحياء مشروع أمريكي قديم أراد أن يجعل منها قوة إقليمية.
6. تنويع الحلفاء: لضمان الاستقلالية عن الحلفاء التقليديين، ومنه إضعاف الأطراف الخارجية وتقوية موقع الجزائر مع كل طرف.³³

المحور الثالث: ترقية التعاون إلى شراكة استراتيجية

لم تتغير مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، حيث جاء في بيان لكتابة الدولة للخارجية في 02 فيفري 2017، أن للجزائر مكانة استراتيجية وهي شريك مقدر، يجمعها تعاون دبلوماسي قانوني وأمني. لهما مبادلات مستمرة في المجال المدني والعسكري، وأضاف البيان أن التعاون الثنائي بين البلدين يرمي إلى مساعدة الجزائر على مكافحة الإرهاب والجريمة، ودعمها لبناء مؤسسات تساهم في أمن واستقرار المنطقة، وكذا مساعدة المجتمع المدني في الجزائر. ويتم هذا الدعم من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، لدعم عمل المجتمع المدني في الجزائر، من خلال برامج تدريب الصحفيين، ورجال الأعمال وسيدات الأعمال والبرلمانيين وأصحاب المهن القانونية، ورؤساء المنظمات غير الحكومية. إلى جانب تمويل التنمية الاقتصادية، وبرامج دعم التعليم في الجزائر. هذا الدعم موجه أيضا لمحاربة تنظيم "داعش"، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وأشارت الوثيقة إلى زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في جويلية 2016، وعقد الحوار الاستراتيجي مع الجزائر في أبريل 2015. وكذا استضافت الجزائر كبار المسؤولين في الجيش الأمريكي وزيارات السفن، بينما استضافت الولايات المتحدة الحوار العسكري المشترك مع الجزائر في جويلية 2016، وأضاف البيان أن الجزائر ظلت تحافظ على استقرار نسبي على الرغم من الاضطرابات في البلدان المجاورة، وأنها تلعب دورا بناء في تعزيز الاستقرار الإقليمي.³⁴

وانعقدت الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي نهاية 2012، حيث اتفق الطرفان على تنويع أفق التعاون، وعدم تركيزها في الجانب الأمني، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات الصحة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا. وانعقد الحوار الاستراتيجي الثاني شهر أبريل 2014، عندما زار كاتب الدولة للخارجية الأمريكية آنذاك جون كيري الجزائر، وجاء البيان المشترك مؤكدا على توسيع التعاون إلى مجالات شتى، اقتصادية وتجارية والتربية والتعليم العالي، إلى جانب المجال الأمني، من خلال (بالنسبة للتعاون الأمني) دعم المنتدى العالمي الشامل ضد الإرهاب، ومكافحة الظاهرة عبر الوطنية، وتبادل الخبرات والمعلومات.

واقع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:

بني التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب على أساس الاستفادة المتبادلة بين الطرفين، ففي وقت طلبت الولايات المتحدة الأمريكية خبرة الجزائر في التعامل مع الجماعات المسلحة الإرهابية، طلبت الجزائر تزويدها ببعض أنواع الأسلحة والمعدات، وصور بالأقمار الاصطناعية، التي تساعدها في تقفي فلول الإرهاب التي دحرت إلى الصحراء، منها طائرات من دون طيار والمناظير الليلية، وهي معدات لم تحصل عليها الجزائر. يضاف إلى ذلك تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها موقف الجزائر، من قضايا إقليمية خاصة ما تعلق بالبلا استقرار الأمني في دول الجوار على غرار ليبيا ومالي وتونس، حيث دعت إلى عدم التدخل عسكريا في كل من الأزمة الليبية والأزمة في مالي، وتغليب الحل السياسي على التدخل العسكري، إلا أن تحذيراتها لم تلق صدق. رغم أن زعزعة استقرار ليبيا يؤثر بشكل مباشر على أمن الجزائر.

من جهة أخرى وبالنظر للأهمية الاستراتيجية للجزائر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من التعاون معها تحت مسمى التعاون في مكافحة الإرهاب، مطية لتحقيق مآربها في القارة في إطار التنافس الدولي على مصادر الطاقة التي تزخر بها القارة، سيما النفط حيث تحتل ليبيا ونيجيريا والجزائر المراتب الثلاث الأولى على الترتيب من حيث احتياطي النفط في القارة³⁵، يضاف إلى ذلك، محاولة السيطرة على زمام الأمن في القارة والتلاعب به وفق توازنات توفيقية مع حلفائها أو تحييد حليف ما كفرنسا مثلا، التي تعتبر النافذ التقليدي في القارة، أو منافس على غرار الصين التي

تمتد وتتوسع في القارة بما يشكل تهديدا للمصالح الغربية فيها. علاوة على عجز الآليات الأفريقية المنوط بها ضمان الأمن والسلم في القارة.³⁶

الخاتمة:

إن ما يتحدد من خلال هذا البحث أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن تأخذ منحى الاستقرار إلا من خلال تعزيزها بالاستقرار الأمني، الذي يأتي في إطار التعاون الأمني المكثف بين الدول، كما عمل هذا المتغير على تقارب بين الدولتين، وذلك لما تشكله الظاهرة من أهمية. وصار من الواضح الاعتماد على الجزائر في التصدي والحد من انتشار الظاهرة عبر الوطنية من جهة، والاستفادة من المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وهي المقاربة الأمنية الأكثر نجاحا خلال القرن المنصرم. وعليه تطورت العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى مستوى الشريك الاستراتيجي، والسعي لتوطيد العلاقة في بعدها الأمني والسياسي والاقتصادي في خطوة من الطرفين للحفاظ على مستويات النجاح في المنطقة أو القارة الأفريقية.

مما سبق نستنتج أن:

أنّ تجربة مكافحة الإرهاب أكسبت الجزائر خبرة جعل منها شريكا له خبرة مطلوبة في مكافحة الإرهاب عبر القومي.

انخرطت الجزائر في المبادرات الأمريكية، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، سمح لها بضرب الجماعات الإرهابية المحلية بيد من حديد. وذلك من خلال رفع الحصار وفك العزلة الدولية، والنجاح في الترويج لدبلوماسيتها التي طالما حذرت من النشاط عبر القومي للإرهاب.

دعوة الجزائر للانضمام إلى كل المبادرات المتعلقة بالحرب على الإرهاب اعتراف بها كفاعل ذي ثقل في القارة الأفريقية.

عدم قبول الدول الأفريقية قيام الأفريكوم، يعبر عن رفضها فرض بديل عن الاتحاد الأفريقي لحل القضايا الأفريقية.

المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب، كانت تحمل أهدافا خفية أهمها محاصرة المنافسين التقليدي روسيا والصاعد الصين في القارة الأفريقية، والسيطرة على منابع النفط في إطار إستراتيجيتها الطاقوية الجديدة المتمثلة في تأمين 75 بالمائة من واردات النفط من أفريقيا بدل الخليج.

تعتبر الجزائر شريكا إستراتيجيا لأمريكا في المجال الأمني والعسكري، من خلال إطلاق الحوار الاستراتيجي الأول في نوفمبر 2012، ثم الجلسة الثانية للحوار التي تمت في جويلية 2016.

التعاون الجزائري الأمريكي، يبقى في إطار علاقة الأقوى بالأضعف، حيث إن الجزائر وإن لم تحصل على ما كنت ترمي إليه من التعاون (الحصول على أسلحة أمريكية متطورة نظرا للتنافس الجزائري المربي على ريادة المنطقة)، إلا أنها حققت مكاسب معنوية، فتحت لها الباب للعودة إلى

الساحة الدولية، ورفع الحصار الدولي عنها، بل والاعتراف بخبرتها في مكافحة الإرهاب. وبالتالي سمح بتلميع الصورة القاتمة التي كانت تروج عنها.

الهوامش:

- (1) Yahya Zoubir, **The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership**, (The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring Summer, 2010).P.03
(2) لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن، (د.ب.ن. منشورات مرسى، 1992)، ص.43.
- (3) Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, in Ahmed Aghrout, **Algeria in transition, reforms and development prospect**, (Routledge London, 1st edition,2004), p.155.
- (4) Yahia Zoubir, **united states policy in the Maghreb**, in **Africa in transition**, (gaies ville(fl), university press of Florida, 1999),P.229
- (5) Maxime Ait Kaki, **Lunes de miel algéro-américaines**, (I.F.R.I. Politique étrangère, Printemps 2007), p. 14.
- (6) عبد النور بن عنتر، **المكان نفسه**.
- (7) M'hand berkouk, **U.S Algerian security counterterrorism cooperation and war on terror**, carnegieendowment.org
(8) محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي**، وإدارة الحرب الأثيوبية الأريشيرية، (بيروت، دار الجيل، 2004، ط1)، ص-ص. 42.43
- (9) Maxime Ait Kaki, **op.cit**.
- (10) Liess Boukra, **analyse comparée des discours récents sur le terrorisme : Europe, Etats unis, pays méditerranéens**, in, **contribution de l'Algérie au dialogue Méditerranéen**, institute diplomatique et relation international.(Algérie. ministère des affaires étrangère, 2003), pp. 51.52.
- (11) Kawther Abas Abid, **US policy toward the African continent dimensions and connotations**, (journal of international observatory, no 15,December 2010), P.22.
- (12) Yahia Zoubir, **American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region**, (real instituto elcano, jully ,2006, pp.2.3. <http://edoc.bibliothek.uni->

halle.deservletsMCRFileNodeServletHALCoRe_derivate_00002734American Policy in the Maghreb.

(13) محمد بوعشة، المرجع نفسه، ص. 03.

(14) النور بن عنتر، المكان نفسه.

(15) Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present**, op cit, p.173

(16) بن عائشة محمد الأمين، المثلث الاستراتيجي: الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=30853> ، تاريخ الزيارة: 25 جانفي 2018.

(17) مريم براهيم، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغربية، مذكرة ماجستير، (بسكر، جامعة محمد خيضر، 2012)، ص. 85.

(18) Africom, **trans-sahara counter- terrorism partnership**,

<http://www.africom.mil/NEWSROOM/Document7432>, 2005 2017, 20:48

(19) Ibid

(20) عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة افريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص. 51.

(21) حمدي عبد الرحمان، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، جريدة الأهرام الرقمي. من الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222143&eid=225>

يوم: 19، 05، 2017، الساعة 13:56،

(22) إبراهيم شابين الدين، الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، (مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 23 جوان 2013)، ص. 4.

(23) حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق.

(24) Djibril Diop. **L'AFRICOM: une initiative mort-né ou un « commandement impossible » ?**. <http://www.cerium.ca/IMG/pdf/AFRICOM.pdf>, (14 : 15 , 19, 05,

2017)

(25) Lauren Ploch, **Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa**, Congressional Research Service, July 22, 2011, p.14.

(26) Djibril Diop, op cit.

(27) إبراهيم شابين الدين، مرجع سابق، ص. 9.7.

(28) Lauren Ploch, **up cit**, p.29.

(29) إبراهيم شابين الدين، مرجع سابق، ص. 8.

(30) حسين سنطوح، الحوار الجزائري الأطلسي من أين وإلى أين؟، مجلة دراسات استراتيجية، جوان 2006. ص-ص. 53.50.

(31) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص-ص. 167.166.

(32) عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي والدول المغربية توازنات جديدة، 11، 06، 2013، من الموقع الإلكتروني: studies.aljazeera.net/reports/20111020111030104333366884.htm

(33) حسين سنطوح، مرجع سابق، ص-ص. 59.58.

(34) US department of state, **US relations with Algeria**.

<https://www.state.gov/rpaeibgn8005.htm>, 20 03 2017, at :16 :18.

(35) Anthony H. Cordesman, **the north african military balance, center for strategic studies**, 2010, p.115.

(36) للمزيد حول التنافس في القارة الأفريقية أنظر: صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، (دار النهضة، القاهرة، 2011).

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابكة

Regional security in the Arab Gulf Region: Different visions and intertwined interests

د.سليم شيخاوي*

Dr.Salim Chikhaoui

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، salimchikh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/12/04

تاريخ الاستلام: 2019/11/20

ملخص:

أعاد التصعيد التي تشهده منطقة الخليج العربي منذ مطلع العام الجاري، طرح الجدل القائم حول الاشكاليات المركبة التي تهدد الأمن الاقليمي الخليجي، كما فرض تساؤلات حول طبيعة رؤى الأطراف الفاعلة في المنطقة حول هذه المسألة. هذه الدراسة تبحث في قضية المعضلة الأمنية التي تواجه دول المنطقة والمترتبة على تدافع وتعارض رؤى القوى الاقليمية والدولية لكيفية تحقيق الأمن الاقليمي الخليجي كل حسب منظوره في ظل اختلاف وتشابك المصالح. **كلمات مفتاحية:** الخليج العربي، الأمن الاقليمي، أمن الخليج.

Abstract:

The military escalation in the Arab gulf region since the beginning of this year has re-debated the existing controversy over the complex problematic that threat gulf regional security.

This study examines the issue of security dilemma facing the countries of the region, arising from the scramble visions about regional and international powers on how to achieve regional security, each according to its perspective in light of the different and intertwined interests

Keywords: Arab gulf; Regional security; gulf security.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

عاد موضوع أمن الخليج العربي إلى واجهة الاهتمام الدولي بإلحاح شديد في الآونة الأخيرة مع تزايد حدة التوتر بين طهران وواشنطن على خلفية الأعمال التخريبية لنقلات النفط والسفن التجارية في خليج عمان والمياه الإقليمية مما أعادة طرح مشكلة أمن الطاقة وأمن الممر المائي الاستراتيجي مضيق هرمز الذي يمر عبره 40% من النفط في العالم.

ومع استمرار موجة التصعيد التي تشهدها المنطقة منذ مطلع هذا العام بين إيران وحلفائها الإقليميين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج من جهة ثانية إثر تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، تجدد الجدل القائم حول الإشكاليات المركبة التي تهدد الأمن الإقليمي الخليجي في ظل:

أولاً: ضعف قدرة دول مجلس التعاون الخليجي منفردة أو مجتمعة في إطار المجلس على توفير الحماية لأمن دوله أو لأمن الإقليم واستقراره.

ثانياً: عدم وجود تنسيق عربي-خليجي مشترك بخصوص توفير هذا الأمن وحمايته، مما استدعى الاعتماد على القوى الخارجية الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت التجربة طيلة العقود الماضية فشلها وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية بما يوفر الاستقرار والأمن لدول الخليج.

ثالثاً: تنامي دور إيران الإقليمي وتزايد نفوذها خاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، تماشياً وطموحها في امتلاك السلاح النووي ورغبتها في الهيمنة والاضطلاع بدور قيادي في المنطقة.

رابعاً: الهيمنة الأمريكية على الإقليم من خلال تعاضم وجودها العسكري بشكل غير مسبوق، ومن خلال توجهات سياستها الخارجية التي تتسم بالتدخل في شؤون المنطقة والعمل على تحقيق مصالحها المختلفة بعيداً عن تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي.

وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت النظام الإقليمي الخليجي بشكل عام طيلة العقود الماضية نتيجة الأوضاع الإقليمية غير المستقرة بدءاً من الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، مروراً بأزمة احتلال الكويت عام 1990، وحرب تحريرها عام 1991، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، إلا أن التداعيات الناجمة عن الاحتلال الأمريكي للعراق ثم الانسحاب منه عام 2011 والاحتمالات الصعبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وضعت "الأمن الإقليمي الخليجي" أمام تحديات غير مسبوقة لأسباب عديدة أهمها:

- قوة تأثير الأخطار الإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية.

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابهة

- بروز قوة إقليمية جديدة وهي إيران التي تمكنت من استغلال التطورات المتسارعة التي شهدتها الإقليم لتعزز من رصيدها من القوة لتصبح أحد الأطراف الإقليمية الفاعلة والمنافسة للقوى الكبرى في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك يطرح تساؤلات حول جديد أمن الخليج في ظل تعدد وتنازع الرؤى حول "الأمن الإقليمي الخليجي"، وهي تصورات ومقاربات تهدف كلها إلى إيجاد ترتيبات أمنية تخدم في نهاية المطاف مصلحة كل طرف فاعل ومؤثر في قضايا الإقليم، في غياب للأسف رؤية استراتيجية عربية موحدة.

مشكلة الدراسة: بناء على ما سبق، تتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول المعضلة الأمنية التي تواجه دول منطقة الخليج، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة: **ما خلفية وأسباب تدافع رؤى الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة لكيفية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي في ظل تشابك وتعارض المصالح؟** ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية عدة هي:

1- ما مفهوم أمن الخليج والأمن الإقليمي الخليجي؟
2- كيف تؤثر الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة على سلوك القوى الإقليمية والدولية الفاعلة؟

3- ما أهم مصادر التهديد القائمة والمحتملة في أمن واستقرار منطقة الخليج؟
4- ما هي رؤية الأطراف الفاعلة في المعادلة الأمنية في منطقة الخليج العربي: الولايات المتحدة الأمريكية - إيران - دول مجلس التعاون الخليجي؟
أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

1- معرفة مضامين رؤى الأطراف الفاعلة في المنطقة لكيفية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي، كل حسب منظوره.

2- توضيح أهمية منطقة الخليج وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية لدول المنطقة وللقوى الكبرى الساعية للسيطرة والهيمنة عليها.

3- تحليل التفاعلات الصراعية بين القوى الإقليمية والقوى الدولية المتنافسة على النفوذ والمصالح.

4- التعرف على مصادر التهديدات القائمة حالياً والمحتملة لأمن واستقرار منطقة الخليج.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

1- توضيح خلفيات تدافع الرؤى والتصورات حول مسألة أمن الخليج.
2- تحلل الدراسة تطور الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمنطقة الخليج وقضاياها الرئيسية.

3- تبين توجهات السياسة الخارجية للأطراف الفاعلة حاليا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي: إيران- الولايات المتحدة الأمريكية - دول مجلس التعاون الخليجي، بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي إثر الاحتلال الأمريكي. منهجية الدراسة: سوف تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن ومنهج دراسة القوة.

• المنهج الوصفي التحليلي: هو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل البيانات وتبويبها بهدف تقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع من دون تأويل أو تفسير من جانب الباحث.

كما أن هذا المنهج هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (دويدري، 2000، ص183).

• المنهج المقارن: هو المنهج الذي يقوم على دراسة النظم والأحداث والمجتمعات السياسية وجمع المعلومات عنها ثم تحليلها ومقارنتها بهدف اكتشاف بعض المبادئ العامة والقوانين العامة (الدجاني، 2008، ص83).

فهو يقوم على المقارنة بين واقعيين أو أكثر بهدف استخلاص نتائج علمية لا ترتبط بمكان ولا زمان معين، بمعنى أن المنهج المقارن يهدف إلى عقد مقارنات بين الظواهر ليستنتج أوجه التشابه والاختلاف بينها ومن خلال هذه المقارنات يفهم الباحث الأمور الغامضة والمبهمة المحيطة بموضوع بالدراسة.

كما أن وظيفة هذا المنهج لا تقتصر على تحديد أوجه التشابه والاختلاف فقط وإنما تتجاوز ذلك لتقوم أيضا بوصف الظواهر السياسية بغية فهمها وتفسيرها في محاولة للتنبؤ بها.

• منهج دراسة القوة: وهو المنهج الذي يركز على العلاقة المركبة بين ثنائية القوة والمصلحة في العلاقات الدولية (مقاربة هانس مورغانثو) وهذا المنهج يربط بين القوة والمصالح فكل منها غاية ووسيلة في الوقت نفسه (فهمي، 2010، ص16).

تقسيم الدراسة: سنقوم بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المحور الثاني: مفهوم أمن الخليج والأمن الإقليمي الخليجي.

المحور الثالث: مصادر التهديد القائمة لأمن الخليج.

المحور الرابع: مقارنة الأطراف الفاعلة للأمن الإقليمي الخليجي.

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

تمثل منطقة الخليج العربي أهمية متعددة الأبعاد في نظر القوى الإقليمية والدولية لعديد من الأسباب أهمها الموقع الاستراتيجي والعوامل الاقتصادية والنفطية، وتعتبر المنطقة

إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، يتفاعل أمنها مع أمن مناطق حيوية أخرى: أمن البحر الأحمر (باب المندب) وأمن البحر الأبيض المتوسط (قناة السويس) وأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب.

1- أهمية الموقع الجغرافي: تكمن أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية لهذه المنطقة باعتبارها أحد العوامل الهامة التي تؤثر في توجهات الحركة السياسية للقوى الدولية ومن ثم في طبيعة ونوعية قرارها السياسي إذ لا يمكن لأية دولة أن تدخل في أي قضية لحسمها إلا بمعرفة العامل الجيوسياسي في تحديد استعمال قوتها. كما أن العوامل الجيوسياسية نفسها تعد عاملاً من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية.

وانطلاقاً من ذلك فإن منطقة الخليج العربي تشكل أحد أهم محاور الاستراتيجية الدولية لما تنفرد به من مواقع استراتيجية يجعل من يسيطر عليها اللاعب الحاسم في مسارات التوازن الدولي والصراع حول السيادة والهيمنة العالمية.

وتتصف منطقة الخليج العربي بخصائص جغرافية منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بكل ما تعنيه من قابلية على التوظيف الاستراتيجي وقدرة معينة على الإغراء والاستقطاب الدولي خاصة إذا ما اعتبرنا أن المفهوم الاستراتيجي مفهوم مرتبط بنظرة جغرافية واسعة المعالم وفي ظل عالم تتحكم فيه أضواء الصراعات ودوافع السيطرة (أحمد، 2008).

يقع الخليج العربي بين إيران شرقاً وشبه الجزيرة العربية غرباً والعراق شمالاً ومنطقة هرمز وخليج عمان جنوباً، ويمتد مسافة تقارب 1300 كلم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 149 ألف كلم². ويتراوح اتساعه بين 47 كلم و 80 كلم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز (الهيثمي، 1981، ص21)، ويبلغ أعلى عمق له 100 متر وذلك بالقرب من جزيرة هرمز (الغزي، 1975، ص13).

ويقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 24 و31 درجة شمالاً وبين خطي طول 48 و56 درجة شرقاً، وتطل على سواحله سبعة بلدان عربية هي: العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، دولة قطر، سلطنة عمان، بينما تطل إيران على الساحل الشرقي (جاموس، 2005، ص23) وتتفاوت هذه الدول من حيث طول سواحلها على الخليج، وتمتلك إيران أطول ساحل على الخليج (ما يوازي 36% من إجمالي سواحل الخليج) (المرهون، 1997، ص27)، وفي المقابل يمتلك العراق أقل حصة من الثماني دول من حيث ساحله الخليجي (ما يوازي 0.4 بالمائة من إجمالي سواحل الخليج) .

ويتميز الخليج العربي كمر مائي بالهدوء نظراً لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يصل عددها إلى أكثر من 200 جزيرة (العيسوي، 1999،

ص6) ترجع أهميتها إلى أنها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي.

2- البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز: يعتبر مضيق هرمز من أهم الممرات المائية في العالم، وقد لعب دورا دوليا وإقليميا منذ عدة قرون، أسهم في تطوير التجارة العالمية إنه المنفذ الرئيسي للخليج العربي، يربط الخليج بخليج عمان وبحر العرب فالمحيط الهندي ثم العالم يبلغ عرض المضيق 50 كلم، وعمق المياه فيه 60 مترا، ويبلغ عرض ممري الدخول والخروج فيه 10.5 كلم ويستوعب من 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا (arabic، 2019).

يمر عبر مضيق هرمز حوالي 40% من الانتاج العالمي من النفط، وخلال العام 2017 عبر من خلاله ما يقرب 19 مليون برميل من النفط يوميا (الصمادي، 2018) وتصدر السعودية 88% من انتاجها النفطي عبر هذا المضيق، والعراق 98%، والإمارات 99% وإيران والكويت 100% (الصمادي، 2018). كما أن 62% من إمدادات العالم النفطية بواقع 90% من احتياجات اليابان، و70% من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي، و50% من الاستهلاك الأمريكي تمر من مضيق هرمز (الفضاله، 2005، ص6).

وعليه يمكن وصف مضيق هرمز بأنه "الممر النفطي الدولي" والممر المائي الأساسي الذي يربط بين أكبر مستودع نفط عالمي من ناحية والسوق العالمية من ناحية أخرى... وهو أكثر الممرات ازدحاما بحركة مرور ناقلات النفط (رمضاني، 1988، ص62)، يرتبط بمصالح دولية حيوية من مرور البضائع والخدمات والموارد والتكنولوجيا إلى شحنات النفط التي تعتبر لب الأهمية الاقتصادية للمضيق (رمضاني، 1988، ص5).

تأتي أهمية مضيق هرمز الاقتصادية أيضا كونه يمثل الممر البحري لتجارة ست دول عربية هي: العراق - الكويت - البحرين - قطر - الإمارات والسعودية، بالإضافة إلى إيران؛ تشترك جميع هذه الدول المتشاطئة على الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

كما تأتي أهمية مضيق هرمز الإستراتيجية كذلك من الجزر التي تتحكم في المضيق أهمها: (arabic، 2019)

- جزيرة أبو موسى: تحت سيادة إيران منذ أن احتلتها عام 1971 مساحتها 128 كلم².

- جزيرة طناب الكبرى: تحت سيادة إيران منذ أن احتلتها عام 1971، مساحتها ما يقرب 9 كلم².

- جزيرة طناب الصغرى: تحت سيادة إيران منذ احتلالها عام 1971، مساحتها 02 كلم².

- جزيرة هرمز: وهي الجزيرة التي يحمل المضيق اسمها، تتبع لإيران منذ 1632م.

- جزيرة لاراك: تتبع إيران، يبلغ طولها حوالي 6 أميال وعرضها حوالي 4 أميالاً.

- جزيرة هنيام (هنجام): تابعة لإيران حالياً منذ 1928م.

- شبه جزيرة مسندم: تابعة لسلطنة عمان مساحتها حوالي 1900 كلم².

- جزيرة سلامة وبناتها: جزر صغيرة قريبة من رأس مسندم، تتبع سلطنة عمان.

3- الأهمية الإستراتيجية، الاقتصادية والعسكرية:

• من المنظور الإستراتيجي: اكتسبت منطقة الخليج العربي أهميتها من منطلق أنها ظلت على امتداد عصور التاريخ نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الإقليمية والدولية الطامحة في السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية والتحكم في موقعها الاستراتيجي للاستفادة من مقوماتها الاقتصادية والجيوسياسية.

فالمنطقة هي مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب كونها تمثل مركز لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة بعضها مع بعض وهي: (تنيرة، 1986، ص75)

- دائرة الجزيرة العربية.

- دائرة المشرق العربي.

- دائرة الوطن العربي.

- دائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع الذي يشمل: إيران، تركيا، باكستان وأفغانستان.

- دائرة المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا.

ويمثل الخليج العربي منطقة التقاء لطرق المواصلات بين ثلاث قارات: آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، ويحتوي على جزر وخليجان لها أهمية استراتيجية وعسكرية لصلاحياتها للقواعد العسكرية وإخفاء القطع البحرية وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات.

إن الأهمية الاستراتيجية لإقليم الخليج بمفهوم قياس مستويات القوة في النظم الإقليمية، حسب أحد الخبراء (إدريس، 2000، ص68) "القوة الاستراتيجية" للنظام الإقليمي الخليجي، والمقصود "بالقوة الاستراتيجية"، تلك الأهمية الاستراتيجية للإقليم وقيمة موقعه كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوة الإقليمية.

إن هذا الموقع الاستراتيجي لإقليم الخليج جعلت منه عنصراً جذاباً للاهتمامات الدولية، كما أكسبته أهمية متعددة الأبعاد في نظر القوى الإقليمية والعالمية. وبناء على ذلك لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية معينة إلا واهتمت بالخليج العربي فعبير الفرات يمكن الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وعبير دجلة وتركيا يمكن الوصول إلى البحر الأسود، وعبير إيران يمكن الوصول إلى بحر الخرز ثم روسيا أو أفغانستان.

• من المنظور الاقتصادي: أعطى اكتشاف النفط لمنطقة الخليج تميزاً ذو أهمية عالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي الذي تعتمد عليه أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وهذا يعني أن أي تهديد لهذا المصدر الحيوي يشكل كارثة على الحضارة الغربية.

وقد أجمع الكثير من الباحثين على أن مستقبل العالم الحرّ والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط والخليج، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول منطقة الخليج تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (البستكي، 2003، ص32)، وفي ذلك تشير الإحصائيات إلى أن المنطقة تحتوي على ما يقرب من 62% من الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط، والذي يتوقع لأن يستمر لعقود طويلة، كما أنه يحتوي على نحو 40% من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي (المشاط، 2008، ص30)، بينما يبلغ إنتاج الدول الخليجية الشمالية (دول مجلس التعاون الخليجي، العراق - إيران) من النفط أكثر من 40% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط (Khalilzad, 1995, pp 95-120).

ومن هذا المنطلق يعتبر النفط والغاز أكبر مكون لنتائج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فله دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل المنطقة منذ عقود سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه، أو من خلال صنع الخلافات البيئية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية (المطيري، 2011، ص30).

كما أن هذه المنطقة أضحت بفعل الاستثمارات الأجنبية الهامة، سوقاً رائجة للبضائع الاستهلاكية، بحيث جعلت الثروات النقدية التي حصلت عليها الدول الخليجية نتيجة عائداتها النفطية الضخمة، تعود للدول الغربية كمدفوعات للبضائع الاستهلاكية ووسيلة لموازن مدفوعاتها (أحمدي، 1996، ص-ص 49-65).

• من المنظور العسكري: تمثل دول المنطقة أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم، بل تعتبر سوقاً استهلاكية أساسياً لمصانع الأسلحة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها ما يحقق دعم الاقتصاد الغربي والأمريكي من خلال الصفقات التجارية العسكرية الهائلة لتزويد الدول الخليجية بمختلف أنواع الأسلحة وأنظمة الصواريخ وغيرها (الحمد، 1997، ص166-167).

والملاحظ أن في السنوات الأخيرة ازداد حجم الإنفاق العسكري بدول الخليج خاصة بعد "ثورات الربيع العربي"، إذ بلغ في 2014 نحو 121.5 مليار دولار مقارنة بـ 74.8 مليار دولار في 2010 (الصاوي، 2017). وحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، أنفقت السعودية وحدها عام 2017، 69.4 مليار دولار على التسليح بزيادة وصلت إلى 9.2% عن عام 2016 (22، 2018)، في ما وصل إنفاقها العسكري عام 2018 إلى 83 مليار دولار (النجار، 2019). وبدورها خصصت سلطنة عمان لجيشها نحو 26.3% من الإنفاق الحكومي عام 2017، والكويت 11.3%، والبحرين 11.8% بمجموع 16.9 مليار دولار للدول الثلاث، وهو ما يقارب حجم إنفاق قطر والإمارات وسط غياب بيانات بشأنهما ليتجاوز مجموع إنفاق دول المنطقة 100 مليار دولار في عام واحد (2017) تشمل التسليح والتدريب والإنفاق على العمليات العسكرية (أناضول، 2019). وتعود دوافع زيادة الإنفاق العسكري في الدول الخليجية منذ الخمس سنوات الأخيرة إلى عدة عوامل ترتبط كلها بطبيعة الواقع الأمني لمنطقة الخليج العربي، أبرزها الحرب في اليمن، وتدهور علاقات السعودية مع إيران المجاورة، وعلى هذا الأساس نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر حاليا قائمة مستوردي الأسلحة حول العالم، لتعزيز دفاعاتها وترتيباتها العسكرية في ظل تنامي الصراعات المسلحة في المنطقة وتمدد نفوذ إيران في الشرق الأوسط وتهديدات الجماعات الإرهابية المسلحة.

وقد أظهرت دراسة نشرها معهد ستوكهولم (SIPRI) في فيفري 2017، أن واردات دول الخليج من السلاح عرفت ارتفاعا كبيرا ما بين 2012-2016، حيث رفعت السعودية إيراداتها من السلاح في نفس الفترة بنسبة 212%، الكويت بنسبة 175% وقطر 245% (البوابة، 2017).

وكشفت نفس الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيسي للسلاح لدول الخليج العربي إذ توفر أكثر من 60% من واردات كل من هذه الدول باستثناء سلطنة عمان، تليها بريطانيا بحوالي 20%، ثم ألمانيا وفرنسا وإسبانيا بـ 15%.

المحور الثاني: أمن الخليج والأمن الإقليمي.

إن دراسة التفاعلات الأمنية بين الأطراف الفاعلة المتنافسة حاليا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي-إيران-الولايات المتحدة الأمريكية)، بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي، يتطلب تناول مفاهيم وأشكال الأمن الإقليمي عموما مع التطبيق على حالة الإقليم الخليجي.

1- مفهوم أمن الخليج: ليس هناك تعريف محدد لمصطلح "أمن الخليج" وما المقصود به بالضبط ولا مفهوم واحد متفق عليه. فالقوى المعنية بأمن الخليج لديها مفهوما الخاص ولديها تصورهما الخاص للأوضاع والإجراءات التي تعتبر أنها تحقق أمن الخليج، فكل قوة تحدد مفهومها لأمن الخليج بحسب مصالحها وأهدافها المتجددة والاستراتيجية التي تريد تحقيقها في المنطقة.

وعليه يبقى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج سائدا باختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديما وحديثا، والتي تتفق على أن أمن الخليج ينطلق مما يحقق مصالحها، وباختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم، كما يختلف باختلاف المرحلة الزمنية.

فمفهوم أمن الخليج مفهوم متحرك غير ثابت ومتأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب (الخليج العربي) (العجمي، 2006، ص55)، وهو ليس بالمفهوم الجديد لكنه ظهر منذ عام 1971، بانسحاب بريطانيا من شرق السويس (فودة، 1991، ص133). ويعتبر موضوع أمن الخليج، قضية مركبة ومعقدة، فهناك مسألة "أمن الخليج" نفسه كممر مائي دولي يتحتم المرور من دون اعتراض أحد مثله مثل الممرات الدولية الأخرى وهناك أيضا "أمن دول منطقة الخليج" وهو ما يعني تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج بما فيها إيران والعراق.

وهناك كذلك "أمن دول مجلس التعاون الخليجي" الذي يفترض أن يكون متناسقا مع الأمن الإقليمي الخليجي وأمن دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا واسرائيل وكلها دوائر متداخلة ومصالح متعارضة (العزیز، ص5).

وبالنظر إلى مفهوم الأمن في الخليج نجده تغير بصورة طردية مع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وارتبط بالدور الذي تلعبه (أي المنطقة) على المستوى الدولي في تداخل الأهمية الاقتصادية مع المكانة الجيوسياسية والعسكرية. وعليه فقد اتسم مفهوم أمن الخليج بتغييراته الدائمة نتيجة لاختلاف رؤى دول المنطقة واختلاف النظرة الدولية له خاصة القوى العظمى. فمنذ القرن الماضي تولت بريطانيا إشكالية الأمن في منطقة الخليج من خلال معاهدات الحماية التي ربطت أمن دول الخليج بأمن ومصالح بريطانيا العظمى من خلال مركزية أمنية صارمة عملت من خلالها على منع أي تفاعل بين دول الخليج أو قيام مشروع إقليمي مشترك بينهما، مع الحرص على إبعاد الدول الأخرى عن الخليج. مما جعل الأمن الخليجي مفهوما خارجيا مفروضا لا يهتم بالمصالح الحيوية لدول المنطقة أو التهديدات التي تحيط بها، بل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بما يخدم مصالح بريطانيا العظمى (سيد، 2008، ص32).

وبعد خروج بريطانيا من الخليج عام 1971 أصبح لأمن الخليج معنى آخر، فقد أصبح يعني المحافظة على استقرار النظم الحاكمة في الخليج وضمان تدفق البترول ومنع الأنشطة التخريبية الفكرية أو المد اليساري في هذه الدول(المنصور، 2009،

ص595)، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة لتسد الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني، وكان لها دور في تحديد جوانب الأمن في المنطقة من خلال مختلف المبادئ التي طرحت بشأن أمن الخليج بدءاً من مبدأ نيكسون1969 وصولاً إلى سياسة بوش الابن2001(كشك، 2006، ص170) وسياسة ترامب الحالية، التي استهدفت كلها إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم في الخليج العربي لتأمين مصالحها الحيوية بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس تعتبر قضية أمن الخليج من القضايا المعقدة، وصعوبة الحديث عن "أمن إقليمي خليجي" تكمن في أن اللاعبين في الإقليم وعلى كثرتهم لا يتحدثون لغة واحدة ولا يتفقون على مصالح مشتركة، وتحيط بعلاقتهم البيئية والإقليمية عوامل الشك والتنافس، الأمر الذي يتطلب دراسة مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي.

2- مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي: نقصد بالأمن الإقليمي الخليجي، المفهوم الإقليمي لأمن الخليج على اعتبار أن أغلب الباحثين والمختصين ينظرون إلى أمن الخليج باعتباره أمناً إقليمياً بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة ضمن إقليم واحد (المرهون، 1997، ص105).

ويعتبر مفهوم الأمن الإقليمي أحد مستويات مفهوم الأمن الذي ينصرف إلى الحفاظ على البقاء والتحصن ضد أي خطر خارجي، فذلك الخطر قد يتعرض له الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي. وعادة ما يتخذ كهدف من أهداف السياسة الخارجية للدول يتم تحقيقه بإتباع إجراءات تحصينية وقائية وأخرى علاجية قد تهدف إلى تغيير البيئة المحيطة، وهذا ما أسماه "أرنولد وولفرزArnold wolfers" بـ "أهداف البيئة" (رجب، 2009، ص4).

ومع تعدد تعريفات الأمن الإقليمي وتنوعها، فإن هذا النوع من الأمن هو مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، ويتمثل في "مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية، في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى" (كشك ع.، 2012، ص53).

والأمن الإقليمي اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال التعاون العسكري فيما بينها إلى منع أية قوة أجنبية خارجية من التدخل في هذا الإقليم" (المرهون، 1997، ص105). ووفقاً لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا توفرت المصالح وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها.

ومن المعروف كذلك أن مفهوم الأمن الإقليمي ينصرف إلى وجود نظام يتوافر فيه أكثر من ثلاث وحدات إقليمية، ووجود تفاعلات منتظمة اجتماعيا بين تلك الدول تكشف عن أنماط سلوكية معينة، على أن يتم ذلك في إطار انتمائها إلى منطقة جغرافية معينة، وأن يتوافر قدر من التجانس والروابط بين وحداتها المختلفة" (المرهون، العلاقات الخليجية - العراقية ومستقبل الأمن في الخليج، 1998، ص5)، وهذا ما ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي التي تبنت في ضوء النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، مفهوما خليجيا خاصا لأمنها القومي يركز بالدرجة الأولى على البعد العسكري والقدرة الدفاعية بشكل خاص، حيث سارعت معظم هذه الدول إلى عقد صفقات أسلحة، أو عقد اتفاقيات فردية أو جماعية عسكرية وأمنية مع الدول الأجنبية، أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق الأمن والدفاع عن نفسها(المشاط،، 1993، ص22).

هذا المفهوم الخليجي للأمن ابتعد عن مفهوم الأمن القومي العربي، وترسخ جليا بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003، فدول مجلس التعاون الخليجي معظمها دول صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، وإمكاناتها العسكرية قليلة، لكنها تمتلك ثروة كبيرة جدا في المجال الاقتصادي والموارد الطبيعية خاصة النفط ومصادر الطاقة، وتتميز هذه الدول بخصائص تختلف إلى حد كبير عن بقية الدول العربية، وإن كانت دول الخليج نفسها لا تخلو من بعض الاختلافات (الراشدان، 2015، ص31).

وللأمن الإقليمي أشكال تتطور من المفاهيم الاستراتيجية مثل "التحالف" و"الأمن الجماعي" إلى المفاهيم التعريفية التي منها النظم الأمنية الإقليمية (كشك أ،، 2006، ص54). وعليه يستند أي نظام للأمن الإقليمي في تأسيسه وبلورته إلى أربعة اقتربات أساسية (رجب، 2009، ص-ص 4-6):

- اقتراب الأمن الشامل.
- اقتراب الأمن التعاوني.
- اقتراب الأمن المنسق.
- اقتراب الأمن الجماعي.

وبتطبيق هذه الاقتربات على إقليم الخليج العربي، فإن نظامه الإقليمي لم يأخذ بأي إقتراب من هذه الاقتربات لأنه لم يتمكن لحد الآن من بلورة نظام أمني واحد تلتقي فيه وحداته السياسية، وذلك بسبب اختلاف تصورات كل طرف في هذا النظام للأمن الإقليمي فدول مجلس التعاون الخليجي لها سياستها الأمنية المتشابهة أحيانا والمتباينة أحيانا أخرى، وإيران رؤية مغايرة لأمن الخليج فضلا عن حالة العراق الذي لا يزال يعاني من تداعيات الاحتلال الأمريكي.

ويقاس مدى تحقيق الأمن الإقليمي بمؤشرات بينية عينية (كشك أ،، 2012،

ص54):

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابهة

- حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات الإقليم.
 - حجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية.
 - مدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية.
- وبتطبيق هذه المؤشرات على دول الإقليم الخليجي، يلاحظ:
- أن دول النظام الإقليمي الخليجي هو الأكثر إنفاقا على التسلح في العالم وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار في الإقليم.
 - أن أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة مع الدول الكبرى (الغربية خاصة) باتفاقيات للدفاع والتعاون العسكري كضمان لتحسين أمنها.
 - كما أن تحقيق الأمن الإقليمي يخضع لشروط عدة منها (كشك أ.، 2012، ص54).
 - إدراك وحدات النظام الإقليمي تكلفة الصراعات الممتدة.
 - اتفاق وحدات النظام الإقليمي على معايير يتم تضمينها في موثيق عدم الاعتداء.
 - ضرورة شمل النظام الأمني الإقليمي وحدات الإقليم كافة.
 - ضرورة اتسام النظم الأمنية الإقليمية بالحركية وعدم الجمود.
- وبالرجوع إلى الإقليم الخليجي فإن هذه الشروط لم تجد طريقها إلى التطبيق حيث تعكس سياسات كل طرف من أطراف النظام الإقليمي الخليجي الإغلاء من شأن القوة العسكرية، مع تنامي مؤشرات التسلح في ظل استمرار الخلل في توازن القوى الإقليمية وحالة عدم الثقة بين وحداته.
- ويقوم نظام الأمن الإقليمي أيضا على عدة ركائز ومقومات أهمها (الحربي، 2008، ص22):
- إيجاد حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم باستعمال الطرق السلمية والتفاهم المشترك.
 - ضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.
 - عدم استخدام القوة العسكرية والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية.
 - التنازل الطوعي عن جزء من السيادة للتمتع بميزات الأمن الجماعي.
 - زيادة التفاعلات التعاونية والتكاملية بين وحدات الإقليم.
 - إشراك المجتمع المدني في إدارة مؤسسات نظام الأمن الإقليمي.
- وبالنظر إلى الإقليم الخليجي، نلاحظ أن هذه المقومات تبقى بعيدة المنال والتطبيق وذلك نتيجة:

- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام حول قضايا الأمن والدفاع.
- التنافس والصراع القائم بين القوى الإقليمية والدولية حول قيادة النظام الأمني الإقليمي.
- درجة التباين حول المدركات الأمنية بين دول الإقليم واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية.
- تواجد القواعد العسكرية الأجنبية في الإقليم الذي يزيد من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، ويضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم.
- التغيير في التحالفات والتكتلات الإقليمية، حيث يمكن الحديث حاليا خاصة بعد الأزمة الخليجية جوان 2017، عن ثلاثة محاور رئيسية في الإقليم:
 - 1- محور إيران وسوريا ومعهما حزب الله في لبنان والحيثيون في اليمن وقواعد الحشد الشعبي في العراق – القوة الرئيسية في هذا المحور إيران المدعومة من روسيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا.
 - 2- محور السعودية ومصر والإمارات والبحرين واليمن (تحت قيادة هادي منصور ومعهم الجبهة الإسلامية) القوة الرئيسية في هذا المحور السعودية ومعها مصر، مدعومتين من الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3- محور قطر تركيا ومعهما عدد من الجماعات السلفية والراдикаلية (سيد م، 2019).
- وعلى صعيد العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي، فإن الأول لا ينفصل عن نظيره الثاني، خاصة إذا كان الإقليم ضمن دائرة المصالح الاستراتيجية للأطراف العالمية، ما يجعله دائما محط أنظار القوى الكبرى وساحة لتنافسها، وهذا ما ينطبق على حالة النظام الإقليمي الخليجي الذي يؤثر في الأمن العالمي بدرجة أو أخرى ويتأثر بميزان القوى العالمي في الوقت ذاته، ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات أهمها:
 - 1- إمكانات الإقليم الخليجي الهائلة خاصة النفط ومصادر الطاقة.
 - 2- المصالح الدولية في تلك المنطقة، وهي مصالح عبرت عن ذاتها بتدخل عسكري غربي في عامي 1991 (تحرير الكويت) و2003 (احتلال العراق) للحيلولة دون تهديدها.
 - 3- الموقع الاستراتيجي المهم الذي من شأنه أن يصوغ العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي.
 - 4- الصراعات الإقليمية-الإقليمية، والإقليمية-العالمية في الخليج وهي تتخذ طابعا صفريا أي من يحمي الخليج دون الآخر (كشك أ، 2012، ص54).وانطلاقا مما سبق فإن "أمن الخليج" ليس قضية محلية فحسب، بل له بعد إقليمي وآخر عالمي فهو يتقاطع مع مجموعة العوامل المتداخلة والمعقدة منها:
 - المسائل المتعلقة بأمن الطاقة وطرق إمداداتها.

- الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
 - النزاعات الحدودية.
 - قضايا التنمية السياسية وحقوق الإنسان...إلخ.
- وما يجعل المسألة أكثر تعقيدا في الوقت ذاته هو غياب التفاعل المباشر بين الأطراف الإقليمية الفاعلة (دول مجلس التعاون الخليجي - إيران - العراق - اليمن) ودول الجوار الجغرافي (باكستان - الهند - أفغانستان-سوريا - مصر - تركيا - إسرائيل) وأطراف المجتمع الدولي الأوسع (الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - الاتحاد الأوروبي - اليابان - الصين).

المحور الثالث: مصادر تهديد أمن منطقة الخليج.

إن مصادر تهديد أمن الإقليم الخليجي عديدة، سواء داخل الإقليم ذاته (الخلل في توازن القوى) أو خارجه (سياسات الأطراف والقوى الغربية تجاه الإقليم)، وتتنوع مصادر التهديد وتختلف وفقا للاعتبارات التالية:

أ- تصور ومنظور كل طرف من الأطراف الفاعلة في المنطقة لمصادر هذه التهديدات: فمنظور دول مجلس التعاون تلنقي أحيانا وتختلف أحيانا أخرى مع المنظور الأمريكي، بينما المنظور الإيراني يتعارض جذريا مع المنظورين الأمريكي والخليجي.

ب- إدراكات القوى الإقليمية والدولية لطبيعة ونوع هذه التهديدات ودرجة تأثيرها على مصالحها الحيوية والخاصة.

ت- تغيرات ومستجدات البيئة المحلية، الإقليمية والدولية.

وتعرف منطقة الخليج العربي منذ أمد بعيد بأنها بؤرة من بؤر التوتر والصراع الساخن سواء بين دولها التي لا تخلو علاقاتها من صراعات ونزاعات حدودية وخلافات سياسية، أم بين وحدات هذا النظام الإقليمي والقوى الخارجة عنه والطامعة فيه.

كما أن التهديد الأمني لدول المنطقة لا يأتي فقط من القوى الكبرى الخارجية، وإنما قد يكون التهديد تهديدا إقليميا داخليا ينبع من داخل النظام الإقليمي الخليجي ذاته. هنا يمكن الإشارة إلى الخلافات الحدودية بين الدول العربية الخليجية بعضها البعض والتي قد تهدد بنشوب صراعات في المنطقة، ومن هذا النزاعات الحدودية:

- النزاع العراقي-الكويتي.
- النزاع السعودي-القطري.
- النزاع السعودي-اليمني.
- النزاع البحريني-القطري.

- النزاع الإماراتي-العُماني (أكثر تفاصيل حول هذه الجزئية أنظر: المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، 1997، ص-ص 137-186) (الأشعل، 1978، ص-ص 43-44).

كما أن هناك خلافات وصراعات بينية بين إيران والدول الخليجية العربية:

- الخلاف العراقي-الإيراني حول مشكلة شط العرب.
- الخلاف البحريني-الإيراني حول مطالبات هذه الأخيرة بالسيادة على البحرين.
- الخلاف الإماراتي-الإيراني حول مشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى.

وقد عاشت منطقة الخليج حالة من التوتر وعدم الاستقرار منذ حرب الخليج الأولى عام 1980 وبعدها أخذت مصادر التهديد للمنطقة في التوسع والتعدد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلا ذلك من حروب شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإقليم ضد أفغانستان عام 2001، ثم ضد العراق 2003 ونتج عنها تعاضم الوجود العسكري الأمريكي والأجنبي في المنطقة بشكل غير مسبوق.

ثم تطور الصراع الأمريكي-الإيراني حول موضوع الملف النووي الإيراني لتزداد حدة التوتر والتصعيد بينهما مع مطلع العام الجاري 2019 نتيجة إعلان إدارة دونالد ترامب في 2018/05/08 الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران الموقع عام 2015 بين طهران وست قوى عالمية كبرى، مع معاودة فرض العقوبات الاقتصادية عليها (إيران) والتي استهدفت صادرات النفط والشحن والبنوك والصناعات المعدنية؛ فيما تفاقمت الأزمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية العمليات التخريبية الأخيرة (جوان 2019) لناقلات النفط والسفن التجارية في مياه الخليج. وهو ما أدى بالقوى الغربية الكبرى (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى) إلى طرح فكرة إنشاء "تحالف بحري غربي" لحماية الملاحة وإمدادات الطاقة في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز (أوت 2019).

إن جميع هذه التطورات أدت إلى خلق مزيد من التوتر والقلق بسبب المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تواجه أمن دول المنطقة من جوانب مختلفة. كما أن هذه المستجدات تمثل تحديات جديدة معظمها يمكن أن يتطور ويصبح أزمات قابلة للانفجار سواء ما كان منها نابعا من البيئة الداخلية أو البيئة الإقليمية أو الدولية. ويعود سبب ذلك إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية التي تهتم بأمن المنطقة وتبحث عن دور لها وتتنافس للسيطرة عليه (الرشدان، 2015، ص37).

فدول مجلس التعاون الخليجي تسعى من جهتها إلى حماية مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على استقلالها وثرواته وتنمية قدراتها وإمكاناتها المختلفة بشكل جماعي أو بالاستعانة بقوى كبرى خارجية، إلا أنها تختلف دائما حول آليات وأساليب تحقيق ذلك. وهناك إيران التي تحولت إلى قوة إقليمية كبرى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وهي تسعى دائما إلى فرض هيمنتها العسكرية والسياسية على مستوى الإقليم،

ثم هناك القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، إضافة إلى روسيا الاتحادية والصين اللتان تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج من أجل تحقيق مصالحها هناك (سعد، 2006، ص256). وتتسم المخاطر والتهديدات التي تواجه النظام الإقليمي الخليجي -كما رأينا- بالتعدد والتنوع والاختلاف، فهي تتشابك وتتداخل بين ما هو محلي/وطني، وإقليمي ودولي، إذ تشمل:

• تهديدات واقعة بالفعل (العيسوي، أمن الخليج ... تحديات ومخاطر جديدة، 2008، ص-ص 70-71): كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق (وهو خطر خارجي)، أو التعرض لخطر الإرهاب (وهو خطر داخلي روافده خارجية) وتعاني منه معظم دول المنطقة بشكل أو بآخر، أو نتيجة للتهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب قوة خارجية إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة (حالة الأزمة النووية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب)، أو حالة (عاصفة الحزم 2015) والحرب على اليمن بقيادة التحالف السعودي الإماراتي (وهو خطر داخلي/إقليمي).

• تهديدات محتملة: وتجسدها الحالة الإيرانية وملف أزمتها النووية مع الغرب التي قد تنتقل إلى "تهديد واقع بالفعل" باستخدام القوة العسكرية في حال فشل جهود التسوية. وهناك حالة الحرب النفسية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بعد "حادثة الفجيرة" (والتهديدات المتبادلة بينهما الممزوجة والمتبوعة بالتحركات العسكرية والدبلوماسية والخوف والتخوف، وهو صراع مفتوح قد يصل إلى "حرب بالخطأ" *Guerre par accident* (Jihad Gillon, 2019, p39)، وإلى مواجهة عسكرية قد تطال كافة دول الإقليم (خطر إقليمي/خارجي).

وعلى هذا الأساس فإن النظام الإقليمي الخليجي هو في حد ذاته نظاما يحمل في طياته احتمالات التهديد نتيجة الفارق الكبير بين مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية بين مختلف أطرافه (الخلل في توازن القوة)، نتيجة كذلك لصراع المصالح الدولية ودور العامل الخارجي الطامع في فرض هيمنته وسيطرته على النظام الإقليمي.

إجمالاً يمكن تصنيف مصادر تهديد "الأمن الإقليمي" في منطقة الخليج، على ضوء إفرزات البيئة الأمنية الداخلية للمنطقة وواقع العلاقات التنافسية الصراعية بين القوى الإقليمية من جهة والقوى الدولية الكبرى من جهة أخرى إلى نوعين أساسيين:

1) مصادر التهديد المحلية الداخلية وتشمل عموماً:

- الخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي وخطر العمالة الأجنبية.

- التطرف الديني وأعمال العنف وتنامي ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد الحرب على العراق.
- الطائفية السياسية والإسلام السياسي خاصة بعد أحداث 2001/09/11 وبعدها إفرافات الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ثم بعدها إفرافات "ثورات الربيع العربي" 2011.
- مشكلات النزاعات الحدودية القائمة والكامنة.
- ضعف التنمية السياسية والعمل المؤسساتي. (الراشدان، 2015، ص-ص 39-62)

(2) مصادر التهديد الإقليمية الدولية: وتتمثل فيما يلي:

- التهديد الأمريكي: ويتضح هذا التهديد في تعاضم وجودها العسكري في الإقليم وما تمارسه من تدخل في شؤون الخليج، وتغلغلها وتأثيرها في جميع مكونات المنطقة التي مازالت تبحث عن الأمن والاستقرار.
- ويتفق كثير من المحللين على أن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى عسكرة المنطقة بهذه الصورة المكثفة لن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، بل سيضاعف من الإحساس بعدم الاستقرار، الأمر الذي سيخلق معه حلقة مفرغة من العسكرة والتوتر والعنف المستديم في المنطقة، والعسكرة تخلق الدافع للمقاومة والمقاومة قد تتحول إلى أعمال عنف (Rathmell, 2003).
- التهديد الإيراني: ونزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية وتحالفاتها الإيديولوجية الدينية (الشيعة) بدول الخليج.
- التهديد العراقي: المقسم حالياً بين التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وروابطه السياسية الدينية مع إيران، وقد أصبح أرضية ميدان لحرب لا تماثلية (Jihad Gillon, 2019, p39) بعد خروجه من معادلة ميزان القوى. هذا بالإضافة إلى توجهاته الطائفية وشبح تقسيمه إلى عدة دويلات (أكراد - شيعة - سنة) مما يثير طموحات الأقليات الشيعية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- التهديد الإسرائيلي: وأطماعها في منطقة الخليج العربي وانفرادها بامتلاك أسلحة غير تقليدية تتفوق فيها على كل دول المنطقة بما فيها السلاح النووي والصواريخ وغيرها من الأسلحة التي يمكن أن تصل إلى كل عواصم الدول الخليجية.
- الحرب على اليمن: بقيادة التحالف السعودي -الإماراتي، والتي تدخل عامها الخامس (عاصفة الحزم مارس 2015)، دون أفق حقيقي لحل قريب، ودون تحقيق أي هدف من الأهداف الثلاث المعلنة، استعادة الشرعية -تدمير الصواريخ الباليستية- القضاء على الحوثيين (شرف،، 2019). وهذه الحرب الدائرة في اليمن مع الحوثيين لها امتدادات وأثارا سلبية على دول الخليج وخاصة السعودية (الدولة المجاورة) التي لم تسلم من الضربات العسكرية داخل حدودها، كما أنها تشكل في نهاية المطاف خطرا

على اليمن نفسها وتهديدا للأمن والاستقرار في كل دول الخليج العربي (العيسوي ا.، أمن مجلس التعاون الخليجي، 2011، ص48).

- تنامي التهديدات اللاتماثلية، غير التقليدية من طرف الجماعات المسلحة المتشددة العابرة للحدود الوطنية، وزيادة تعاضم ظاهرة الإرهاب والعنف وخطر امتدادهما إلى سائر دول المنطقة.

المحور الرابع: مقاربة الأطراف الفاعلة للأمن الإقليمي الخليجي.

يرجع تداخل وتشابك قضايا الأمن في منطقة الخليج العربي إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن المنطقة وتنافسها على النفوذ وصراعها على المصالح، ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى الأمنية: فرؤية دول مجلس التعاون الخليجي غير رؤية إيران، والرؤية الإيرانية متعارضة مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية والعربية، ومع تعدد الرؤى وتتعارض المصالح يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته حتى ولو كانت على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

لقد أصبح أمن المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثالثة (2003) مرتبطا بشكل وثيق بمصالح ثلاثة أطراف رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية - دول مجلس التعاون الخليجي - إيران، وظهر جليا تدافع تصورات هذه الأطراف ومن ثم مخططاتها للأمن الإقليمي الخليجي:

إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تشكل الخطر الأكبر على أمن الخليج وترفض الهيمنة الإيرانية مثلما ترفض أن تنازعها قوة دولية أخرى السيطرة على المنطقة، ولا زالت تسعى للحيلولة دون أن يتجاوز أي طرف من الأطراف الإقليمية القوة التي تمكنه من التحكم في مصير الإقليم الخليجي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الأمريكية فيه والتي يأتي في مقدمتها: ضمان استمرار الحصول على النفط بأسعار معقولة؛ فضلا عن الموقع الاستراتيجي للمنطقة ودورها في دعم التوجهات الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموما (المشاقبة، 2007، ص103).

أما إيران فتري أن الوجود الأمريكي في الخليج هو السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار وتعتبر أن الخليج يجب أن يكون شأننا خاصا بالدول المطلة عليه، بينما سعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ حرب الخليج الثانية إلى إيجاد نظام أمني يضمن لها مقومات البقاء في مواجهة القوى الإقليمية (إيران والعراق سابقا، إيران حاليا)، كما أنها تخشى من التفرد الأمريكي بالمنطقة، وتحبذ التوصل إلى صيغة دولية للحفاظ على أمن الخليج واستقراره وأن تسهم فيه كل القوى الدولية المعنية به.

وانطلاقا من هذه المعالم سنحاول إبراز رؤية كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة الفاعلة، وعرض تصوراتها ومخططاتها لكيفية تحقيق أمن الخليج الإقليمي، كل حسب نظرتة الخاصة.

1- الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي في الخليج الخليجي: تنطلق الرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج من فكرة "فارسية الخليج" المتجذرة في إدراك الفكر الاستراتيجي الإيراني، وتتحدد القناعة الإيرانية بضرورة الهيمنة على هيكل النظام الإقليمي الخليجي وبنيته الأمنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية (مسعد، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، 1994، ص-ص 292-300):

• العامل التاريخي: والذي يتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني، موازاة مع النزعة التوسعية صوب منطقة الخليج.

• العامل الجيوستراتيجي: والذي ينبع من تقييم مجمل عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية الخليجية (القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، البعد الجغرافي، الثقل سكاني).

• العامل الإيديولوجي: والذي يرتبط بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية وتكييفها لماهية السلطة السياسية وهو العامل الذي يجد جذوره في التاريخ الفارسي القديم عندما اصطلح الإيرانيون شعباً وحكاماً على اعتبار السند الديني أساساً للسلطة السياسية. ويتفرع عن تسليم إيران بفارسية الخليج ثلاثة مبادئ أساسية بحكم التصور الإيراني لأمن الخليج وهي (جاموس م.، 2005، ص275):

المبدأ الأول: الحدود السياسية: حيث تدرك إيران أن أي تغيير في الحدود السياسية سواء فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة ينبغي أن يتقيد بضابطين ضروريين، يتعلق أولهما بضرورة ألا يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة على نحو يؤثر على الأهمية الاستراتيجية لإيران، أما الثاني فهو ضرورة عدم تعرض إيران إلى احتمال تقسيمها إلى مجموعة دويلات قومية من شأنه أن يقوي المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها.

المبدأ الثاني: رفض الوجود الأجنبي في الخليج المتمثل أساساً في الغرب الذي ينظر إليه كاستعمار للشعوب الإسلامية وأداة لتثويته هويتها الحضارية.

المبدأ الثالث: العلاقة المترابطة والثيقة بين مفهومين أمن الخليج وأمن آسيا الوسطى على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران ويؤثر تحركها باتجاه أي منهما على الآخر.

وانطلاقاً من هذه القناعات الإيرانية الثابتة، ارتسمت أهداف السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج منذ عهد الشاه حيث بمجرد إعلان بريطانيا العظمى عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي برزت تصورات عديدة تتعلق بسياسة إيران تجاه المنطقة كان أهمها ادعاء إيران خلافة بريطانيا العظمى كقوة لحفظ السلام والأمن (يوسف، 1990، ص30). كما طرحت العديد من المشاريع لحماية أمن الخليج العربي مثل إنشاء حلف عسكري للدفاع عن الخليج (عام 1975) تحت مسميات

مختلفة: "منظمة الدفاع الإقليمية" أو "الحزام الأمني الخليجي" أو "التحالف الخليجي" (يوسف، 1990، ص31).

وبعد قيام الجمهورية الإسلامية (1979)، لم تتغير رؤية إيران لأمن المنطقة واستمرت نظرتها بتوجهات عقائدية معادية ومعارضة للدول الخليجية وعلى نفس النهج السابق مع إدخال بعض الترتيبات المرحلية مثل الدعوة لقيام "حلف إسلامي" أو الدعوة إلى تسمية الخليج العربي بالخليج الإسلامي.

وعليه فإذا كانت إيران الثورة قد تخلت عن القيام بدور شرطي الخليج لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها مازالت تعبر عن اعتزامها القيام بالدور نفسه ولكن هذه المرة لحساب مصالحها القومية بالأساس.

وقد سعت إيران بعد ذلك إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية لتعزيز دورها الإقليمي والتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي، أهم هذه الأهداف: (الرشدان، 2015، ص64)

1- ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، وفي آسيا الوسطى والقوقاز.

2- تحديث قواتها المسلحة وتطويرها والسعي لامتلاك السلاح النووي بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري في المنطقة.

3- الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية والإقليمية.

4- انتعاش وازدهار الاقتصاد الإيراني وتحقيق التنمية.

5- الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل وتصديرها إلى الخارج.

وتقوم هذه الأهداف على أساس صناعة القرار في إيران من أن الجمهورية الإسلامية أصبحت تمتلك من عناصر القوة ما يجعل ميزان القوى يميل لصالحها، خاصة في ضوء المعطيات الآتية (صالح، 2008، ص18):

1- تتمتع إيران بموقع استراتيجي يتيح لها الحرية باتجاهات مختلفة.

2- كثافة سكانية هائلة مقابل نقص حاد وخطير في الكثافة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي.

3- وجود قوات مسلحة عاملة في الجيش والحرس الثوري بفروعها الثلاثة الجوية، والبرية والبحرية.

4- وجود تنظيمات بحرية خفيفة وسريعة الحركة.

5- تحالف استراتيجي مع سوريا وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن بالإضافة إلى هيمنتها على العراق.

6- الاعتماد على الوسائل التقليدية في القتال، سواء كانت برية أو جوية أو بحرية، إضافة إلى ذلك تمتلك إيران مزيجا من القوات غير التقليدية في الخليج العربي، يمكن أن تتحدى من خلالها دول الجوار في عدد من أنواع الحروب غير المتماثلة.

وتأسيسا على ذلك فإن الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي تقوم على المرتكزات التالية (رجب م.، 2003، ص62):

- 1- أن مسألة الأمن في الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شاطئه وعلى هذا الأساس فإن أي ترتيبات أمنية في المنطقة يجب أن تكون إيران طرفا أساسيا فيها.
- 2- عدم قبول التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن منطقة الخليج.
- 3- الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقترح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران على أن تكون لها القيادة باعتبارها أكبر قوة إقليمية بالمنطقة.
- 4- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين جميع دول المنطقة، ويجب أن يكون هناك تعاون يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول المنطقة (المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، 2009، ص-ص 606-607).

2- الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي الخليجي: يشكل أمن الخليج معضلة أساسية لدول مجلس التعاون الخليجي، لأن هذه الدول لا تملك لوحدها حلا فعليا لهذه المشكلة على اعتبار أن هناك أطراف أخرى إقليمية ودولية أكثر تأثيرا وفعالية في أمن الخليج لم تتفق هي الأخرى على تصور محدد وموحد للأمن بسبب اختلاف المصالح والأولويات الاستراتيجية والسياسية (العنزي، 1996، ص223).

فالمفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج تختلف -كما سبق وأن ذكرنا- باختلاف الأطراف المؤثرة فيه. ويقصد بأمن الخليج في نظر دول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى: "أمنها كدول تقع على الخليج، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول ولما لهذه الممرات الدولية من أهمية اقتصادية فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج" (مقلد، 1993/1994، ص869).

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي اتفقت فيما بينها بأن شؤون الأمن الإقليمي الخليجي يرتبط بحماية مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على ثرواتها، لكنها اختلفت حول آليات وأسلوب تحقيق ذلك الأمن (الراشدان، 2015، ص33) وأن مفهوم أمن الخليج من وجهة نظرها يكمن في القدرة على تحقيق أمن دول مجلس التعاون في الجوانب التالية:(الراشدان، 2015، ص33).

- حماية هذه الدول من أي تهديد عسكري والمحافظة على استقلالها ووحدتها الإقليمية.

- المحافظة على قدراتها وثرواتها الاقتصادية والطبيعية وحمايتها من أي تهديد.
 - تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والتقدم الثقافي والعدالة الاجتماعية لشعوبها.
- ورغم ذلك فإن لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي مفهوم خاص عن أمن الخليج العربي، ولا يوجد اتفاق عام حول تحديد المفهوم (أمن الخليج)، حيث كان

للمتغيرات الإقليمية والدولية وما أفرزته من بيئة أمنية غير مستقرة تأثيرها الواضح في تشكيل رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج سواء بالنسبة لطبيعة التهديدات والتحديات أو بالنسبة لطبيعة الترتيبات الأمنية لتحقيق ذلك الأمن.

قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي (1981)، لم يكن هناك اتفاق بين الدول الخليجية على مفهوم محدد لأمن الخليج ولا على أي ترتيبات أمنية محددة، وفي هذه المرحلة (بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة) شجعت الولايات المتحدة الأمريكية دول المنطقة على عقد تحالف إقليمي يعتمد على الدول القوية في المنطقة مؤهلة لتولي مسؤولية الدفاع والأمن وهي: إيران، تركيا، باكستان، السعودية، الكويت، وهي دول شكلت النواة الأساسية للترتيبات الأمنية آنذاك (مقلد إ.، 1984، ص28).

ومن بين العوامل التي ساعدت على عدم الاتفاق بين الدول الخليجية حول مفهوم محدد لأمن الخليج ما يلي:

- النزاعات بين دول الخليج العربية وأهمها، نزاع الحدود بعد اكتشاف النفط.
- التباين بين الدول الخليجية من حيث طبيعة أنظمة الحكم السائدة وطبيعة توجهات هذه النظم إقليمياً ودولياً.
- الاختلاف النسبي بين الدول الخليجية من حيث ارتباطاتها السياسية وإدارتها لشكل وطبيعة العلاقات الخارجية بشكل عام.
- لهذه العوامل فشلت الدول الخليجية في تحديد صيغة أو مفهوم معين لأمن الخليج (محمد، 1983، ص154).

بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي بدأت الدول الخليجية الست بتطوير نظرة شاملة حول مفهوم أمن الخليج بتطوير نفسها عسكرياً وسياسياً للاستعداد لأسوء الاحتمالات.

وعلى هذا الأساس عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير استراتيجية عسكرية مشتركة بغض النظر عما إذا كانت فعالة لحماية الخليج، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية الأمنية على عدة مبادئ أهمها: (العنزي، 1996، ص244).

- حماية أمن وسلامة المنطقة وتوفير الاستقرار والرخاء لشعبها.
- الدفاع الجماعي عن أمن دول المجلس وسلامتها.
- قطع الطريق وسد الثغرات أمام القوى التي تريد أن تتربص بالمنطقة.
- العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي قوة ردع وسلام.

- اعتبار القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي جزءاً من أمن الطاقات العربية توجهها وأهدافها.

ورغم أن هذه الاستراتيجية الأمنية لم توضح كيفية تبنيها وتنفيذها ولم تترجم إلى واقع ملموس، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت وضع تصور عام لسياستها

ورؤيتها المشتركة لأمن الخليج تجسدت في مختلف البيانات الختامية لمؤتمرات القمة وتوصيات مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الأركان، والتي أكدت في مجملها على المبادئ التالية:

- أن ضمان أمن الخليج مسؤولية دول المنطقة.
- إبعاد المنطقة عن التدخلات من قبل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للمنطقة.

- منع محاولة لإقامة قواعد أو وجود عسكري أجنبي على أراضيها.
و عليه تمسكت دول مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة (الثمانينيات) بمبادئ أساسية لتحقيق أمن الخليج منها :

- الاعتماد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إبعاد المنطقة من التنافس الدولي ورفض التدخل الأجنبي.
- أمن المنطقة واستقرارها مسؤولية شعوبها ودولها.

وبعد الغزو العراقي للكويت (أوت 1990) تغيرت نظرة المجلس لأمن الخليج رأساً على عقب، وتغيرت معها المفاهيم والأولويات والترتيبات الأمنية فبعدما كانت مصادر الخطر الرئيسية في نظر دول المجلس تأتي من خارج المنطقة (الإيديولوجية الشيوعية - التنافس الأمريكي السوفيتي)، أصبحت كل من العراق وإيران المصدر الرئيسي لتهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

وبعد تحرير الكويت (1991) من قبل التحالف الدولي اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بغرض توفير حماية كافية وفعالة لأمن تلك الدول وأمن الخليج كمر دولي حيوي (المشاط)، أمن الخليج، دراسة في الإدراك والسياسات، 1994، ص6)، ولجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى توقيع اتفاقيات أمنية دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية كل على حدة وقبول تعزيز التواجد العسكري الأمريكي على أراضيها.

وترسخ لدى إدراك قادة دول مجلس التعاون الخليجي أن أمن المنطقة أضحي من اختصاصها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن هذه الأخيرة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن حماية الخليج من التهديدات الخارجية إن كان مصدرها إيران والعراق. (البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، 2003، ص-ص 120-121).

وانطلاقاً من هذا التوجه الجديد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة دفاعية أمنية جاءت انعكاساً لحرب تحرير الكويت، اعتمدت على مبدأ يقوم أساساً على محورين:

المحور العربي والمتمثل في "إعلان دمشق" والمحور الدولي والمتمثل في "الاتفاقيات الأمنية" مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع

فشل "إعلان دمشق" في بناء تحالف أممي عربي (H.Cordesman, 1994, pp 280-290)، بقيت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على المظلة الأمنية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، وتم عملياً تقليص الأمن الخليجي بعد حرب الخليج الثانية في "الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبناء القوة العسكرية الذاتية لدول الخليج فيما بقي الأمن الجماعي محدوداً بإطار قوة درع الجزيرة التي لم تستطع مواجهة القوات العراقية.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق 2003، تطورت رؤية مجلس التعاون الخليجي حول مستقبل الأمن الإقليمي للمنطقة سواء لجهة تحقيق هذا الأمن أو لكيفية ضمانه وحمايته خاصة مع:

- المتغير العراقي الجديد والدور الأمريكي المتجدد وتحوله إلى أحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي الأقوى على صياغة أي ترتيبات أمنية، فضلاً عن مخاطر العنف والارهاب المرتبط بعلاقة دول المجلس مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت دول مجلس التعاون الخليجي أن الضمانة الأمريكية والارتباط الاستراتيجي مع الدول الغربية الكبرى بشكل عام هي الأنجح لتدعيم أمنها الوطني وتحقيق الأمن الإقليمي في ظل عدم قدرتها على حماية نفسها منفردة أو جماعية في إطار المجلس.

- واستمر تفضيل المظلة الأمريكية والتحالفات مع الدول الغربية الكبرى، بعد حرب الخليج الثالثة قائمة ومرغوب فيها من قبل دول المجلس رغم التغير الذي طرأ على نظرة وإدراك هذه الأخيرة لمصادر التهديد الجديدة وأخطار البيئة الإقليمية الداخلية. بل ظهر تطور النظرة التفضيلية للغرب في انخراط دول مجلس التعاون الخليجي في مسار مبادرة اسطنبول للتعاون عام، Istanbul Cooperation Initiative 2004 والتي تستهدف ترسيخ التعاون والعمل مع دول الشرق الأوسط بدءاً من مجلس التعاون الخليجي (المشاط)، الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية، (2008، ص32) وصولاً إلى شركة استراتيجية - خليجية أطلسية وما يفرضه ذلك من تنامي دور حلف الناتو في المنطقة ودخوله معادلة الأمن الخليجي (كشك أ، 2012).

بعد 2011 والتطورات الجديدة التي طرأت على البيئة الأمنية الإقليمية نتيجة العوامل التالية:

- ثورات الربيع العربي وإفرازاتها الإقليمية منذ 2011.
- مستجدات الملف النووي الإيراني بعد 2015.
- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي (ماي 2018).
- الصراع الخليجي-الإيراني بسبب المشروع الإيراني الإقليمي وتمدد نفوذها في المنطقة (سوريا-العراق-لبنان-اليمن).
- تداعيات الحرب على اليمن (بعد 2015).

- التهديدات الأمريكية-الإيرانية المتبادلة والتصعيد العسكري في مياه الخليج (جوان 2019).

بعد ذلك تشكل لدى إدراك دول مجلس التعاون الخليجي تصورات جديدة لكيفية إجهاض المشروع الإقليمي الإيراني ومحاصرة تمدده الذي أصبح في نظرها خطراً ليس للدول الخليجية فقط ولكن للدول الكبرى والأمن الإقليمي في الوقت ذاته. وانحصرت الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي في ثلاثة أمور رئيسية:

(1) العمل على تحقيق توازن القوى بين ضفتي الخليج من خلال تطوير قواتها الذاتية خاصة العسكرية، وظهر ذلك جلياً في تعزيز سلاحها الجوي وتطوير قواتها البحرية (تأسيس الأمن البحري 81) من خلال العمل مع حلفائها الغربيين عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً.

وتعتقد الدول الخليجية أن توازن القوى المنشود يعني القدرة على ممارسة الردع والذي يقصد به بكل بساطة "تقديم أدلة للخصم (إيران) لا يمكن تجاهلها بشأن توافر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بعنف عند أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق مكاسب معينة على حساب الدولة الرادعة" (كشك أ.، أمن الخليج العربي؛ التحدي وحدود الاستجابة، 2019).

(2) العمل على تعزيز الوجود الخليجي في منطقة القرن الإفريقي على اعتبار أن أمن منطقة القرن الإفريقي - حسب الرؤية الخليجية - يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أمن الخليج ليس فقط لاعتبارات تاريخية وجيوستراتيجية لدول الخليج بل بالنظر إلى زيادة وتيرة التهديدات التي تشهدها هذه المنطقة والتي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الخليجي بدءاً بالتحديات التي تواجه دول القرن الإفريقي وخاصة في كل من اليمن والصومال، مروراً بتهديد الحوثيين للملاحة في مضيق باب المندب الاستراتيجي وانتهاءً بتنامي أنشطة الجماعات الإرهابية في تلك المنطقة وسعيها لإقامة تنسيق وتعاون فيما بينها (كشك أ.، أمن الخليج العربي، الصراع في منطقة القرن الإفريقي، 2019)

وانتهجت دول الخليج لمواجهة تملك المخاطر عدة آليات سياسية، اقتصادية واستراتيجية وعسكرية. حيث قامت بتأسيس قواعد عسكرية في المنطقة خصوصاً على جانبي خليج عدن والبحر الأحمر، فضلاً عن الاقتراح السعودي (ديسمبر 2018) الداعي إلى تأسيس تجمع يضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن. فضلاً عن المشاركة الخليجية منذ 2008 ضمن التحالف الدولي لمواجهة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن.

(3) العمل على تعزيز شراكتها وتحالفاتها الدولية مع الدول الكبرى والمنظمات الدفاعية التي ترتبط معها في مصالح جوهرية، وتمثل هذا التوجه في تأسيس تحالفات والمشاركة في أخرى منها:

- تأسيس التحالف العربي لمواجهة الحوثيين في اليمن (مارس 2015)

- تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي أعلنته السعودية (ديسمبر 2015) كآلية جماعية لمحاربة الإرهاب.
- المشاركة الخليجية في التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي تم تأسيسه عام 2014 ويضم 79 دولة.
- المبادرة السعودية بتأسيس كيان يضم الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (ديسمبر 2018)
- تأييد بعض دول الخليج مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "ميسا" كآلية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

3- الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي الخليجي

إن التصور الأمريكي في أي منطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مصالح أمريكية فيها مهما كانت طبيعتها، وعليه فإن مفهوم الأمن لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة، بل يعني تأمين المصالح الأمريكية سواء تطلب ذلك استقرار المنطقة المعنية أو إحداث حالة عدم استقرار فيها. على هذا الأساس ينطلق التصور الأمريكي لأمن الخليج، الذي يعني في نظرها تأمين مصالحها الأساسية بأية وسيلة كانت حتى إذا اقتضى الأمر التضحية بالأنظمة السياسية الخليجية الحليفة إذا ما تعارضت مصالحها مع مصالح هذه الدول (مثلما فعلت مع نظام صدام حسين).

وقد شكل الخليج العربي أولوية قصوى في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ إعلان مبدأ كارتر عام 1979 الذي نص على أن "أي مساس بمصادر النفط في الخليج هو مساس بالأمن القومي الأمريكي" (أكثر تفاصيل حول مبدأ كارتر أنظر: (شكر، 1982)، وقبله كان مبدأ نيكسون 1969 وسياسة الدعامتين Twinpillars (إيران - السعودية)، عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها على توزيع عبء الدفاع عن أمن الخليج بين طهران والرياض بالتوازي مع تعزيز طاقتهما العسكرية وتزويدهما بكل الأسلحة المتطورة في أداء هذا الدور. (E.long, 1979, p.29)

إن التصور الأمريكي لأمن الخليج نابع من منطلقات الاستراتيجية الأمريكية الثابتة تجاه المنطقة والتي مضمونها يركز على عدة ثوابت أساسية أهمها:

- 1- أن نفط المنطقة هو بمثابة شريان الحضارة الصناعية الغربية وروح النظام الرأسمالي، مما يستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الحر الحفاظ على استمرار تدفق النفط من هذه المنطقة باتجاه العالم الغربي حتى ولو استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر.

- 2- أن الفراغ الأمني في المنطقة ناجم عن عدم مقدرة دولها في الدفاع عن نفسها، ويفترض ذلك قيام تحالفات أو تعاون عسكري مع الدول الخليجية وربطها بشكل أو آخر مع الأحلاف العسكرية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3- ضرورة ضمان الولايات المتحدة الأمريكية للأمن والاستقرار في المنطقة وحماية الأنظمة الخليجية الموالية للغرب من احتمالات السقوط والانهار.
 - 4- إيجاد حالة دائمة من التوتر في المنطقة عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو إثارة المشاكل الإقليمية حتى تبقى المنطقة بحاجة إلى الحماية الأمريكية، وحتى يكون هناك مبرر للتدخل الأمريكي وشراء الأسلحة وعقد الصفقات.
 - 5- تدعيم إسرائيل وتعزيز طاقتها العسكرية باعتبارها خط ارتكاز أساسي في حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها النفط.
- يمكن القول أنه منذ بدء الاهتمام الأمريكي بأمن منطقة الخليج العربي (بعد الانسحاب البريطاني) انتهجت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى الآن منهجا سياسيا يحملها مسؤولية الدفاع عن مصالحها القومية ومصالح الغرب في المنطقة، فلم يطرأ أي تحول على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الثابتة تجاه المنطقة، التغيير كان دائما في الأسلوب دون الهدف، فالقيادات السياسية والعسكرية الأمريكية المتعاقبة وضعت نصب عينيها مجموعة من الأهداف كانت بمجملها واحدة وثابتة، إلا أن منهجها، آلياتها وأساليبها اختلفت من إدارة إلى أخرى وحسب مبدأ كل رئيس أمريكي جديد وعقيدته الأمنية.

مبدأ جورج بوش الأب: استهدف السيطرة الكلية على منطقة الخليج عسكريا

واقصاديا وسياسيا ، مع العمل على تعزيز التواجد العسكري الأمريكي فيها بهدف:

- ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومصادره.
- عدم ظهور من جديد قوة إقليمية تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.
- استمرار إسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة وضمان تفوقها على جيرانها الإقليميين.

كما عمد مبدأ بوش الأب إلى استخدام ثلاث آليات أساسية لإعادة ترتيب أوضاع الأمن في النظام الإقليمي الخليجي في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وتحريير الكويت:(النعي، 1994، ص113)

الآلية الأولى: مراجعة ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج عن طريق:

- تعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي وإمدادها بنوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات.
 - تفضيل عقد الاتفاقيات الأمنية العسكرية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة منفردة.
 - الحفاظ على وجود بحري دائم في المنطقة.
- الآلية الثانية: الحد من التسلح وإعادة هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة.

الآلية الثالثة: الاعتماد على المساعدات وبرامج التحويل العسكري. مبدأ كلينتون: مثله مثل سلفه، استهدفت إدارة الرئيس بيل كلينتون الاستفراد بالخليج عن طريق الهيمنة الكاملة على المنطقة من خلال ثلاثة مسارات متكاملة: (إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، 2000، ص379) المسار الأول: فرض الوجود العسكري والاقتصادي على إقليم الخليج واحتواء القوتين الإقليميتين: إيران والعراق حتى تكتمل الهيمنة. المسار الثاني: إبعاد القوى الدولية المنافسة لها في المنطقة خاصة فرنسا وروسيا والصين واليابان. المسار الثالث: تقريب إسرائيل وتركيا لأداء دور مساند للدور الأمريكي في الخليج.

مبدأ بوش الابن: ارتكز على استراتيجية الحرب الاستباقية والردع الوقائي (القريشي، 2006، ص. ص 137-151) كأساس لبناء منظومة أمنية إقليمية جديدة في منطقة الخليج العربي بهدف: (شهينار، 2003، ص4)

- الحصول على نفط المنطقة.
- ضمان عدم سيطرة أي قوة عدائية على المنطقة.
- تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة.
- محاربة الإرهاب وتجفيف منابع العنف.
- إعادة ترسيم خريطة الشرق الأوسط (خليل، 2009، ص533) خاصة بعد احتلال أفغانستان 2001 والعراق 2003، وبسط الهيمنة الأمريكية على الخليج. مبدأ أوباما: رسخ مبدأ أوباما تحولا واضحا في الرؤية الأمريكية لمسألة الأمن في منطقة الخليج من خلال التركيز على القوة الناعمة والعمل الدبلوماسي أكثر من العسكري، مع تجنب الدخول في حروب مباشرة وبصفة منفردة. وتضمنت عقيدة أوباما تغيير توجه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالانتقال من الاهتمام بالشرق الأوسط إلى الاهتمام بمنطقة آسيا الباسيفيك، وتجسد مبدأ أوباما خليجيا فيما يلي:
- تسوية أزمة الملف النووي الإيراني (الاتفاق النووي لعام 2015).
- تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.
- ترك الحلفاء الإقليميين أنفسهم يتحملون مسؤولية حماية أمن منطقة الخليج.
- جعل الدور الأمريكي في المنطقة دور مكمل للدور الذاتي الخليجي (الوهاب، 2015).

مبدأ ترامب: تبنت إدارة دونالد ترامب استراتيجية التواجد في منطقة الخليج العربي دون تحمل أعباء هذا التواجد، مع العمل على منع أي قوة إقليمية أو دولية في ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة أو الهيمنة وبسط النفوذ فيها. وتعامل الرئيس

ترامب مع مسألة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج وفق منظور الكسب والخسارة، معتمداً في ذلك على "سياسة الابتزاز" مقابل الحماية. (العزير أ، 2018).
وارتبط مبدأ ترامب من مسألة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً، بضمان وحماية أولاً مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية القائمة على:

- دعم وحماية أمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي في المنطقة.
- مكافحة الإرهاب والتطرف العابر للحدود.
- تنمية التعاون والتنسيق الأمني والعسكري مع الدول الخليجية والعربية المعتدلة.

خاتمة:

يبدو واضحاً في ضوء تحليل واقع الأزمة الراهنة لأمن واستقرار دول منطقة الخليج أن أمن الخليج يتعرض لمخاطر وتحديات كثيرة ومتنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وما يزيد من خطورة تهديد الأمن الإقليمي الخليجي هو تشابك مصالح الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة وتعارض رؤاها حول سبل وآليات تحقيق أمن واستقرار المنطقة.

فايران القوة الإقليمية التي ما فتئت أن تفرض نفسها ونفوذها في المنطقة تريد خليجاً مغلقاً تسيطر فيه على الترتيبات الأمنية وتمارس نفوذها فيه، وتصر على أن مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية الدول المطلقة عليه، وأن أي نظام أمني إقليمي مقترح يجب أن تكون الطرف الأساسي فيه باعتبارها أكبر قوة إقليمية بالمنطقة. ومن هذا المنطلق ترفض الوجود الغربي والأمريكي في المنطقة وتراه السبب الرئيسي في عدم استقرار المنطقة.

بينما تريد دول مجلس التعاون الخليجي، خليجاً يرتكز على حماية أنظمتها السياسية ومصالحها وأهدافها ومصالح الدول الغربية، وترى أن تعزيز علاقتها بالدول الغربية والوجود الغربي في الخليج يعد ضماناً للأمن في المنطقة، كما أنها تراهن دائماً على الدور الأمريكي الموازن في أمن الخليج لمواجهة انتشار التنظيمات الإرهابية والخطر الناجم عن التمدد الإيراني. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتريد خليجاً يخدم استراتيجيتها الكونية باعتبارها القوة المهيمنة على النظام العالمي، وبترتيبات أمنية تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، سواء تطلب الأمر استقرار المنطقة أو إحداث حالة عدم استقرار من خلال إيجاد حالة دائمة من التوتر عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو إثارة المشاكل الإقليمية حتى تبقى المنطقة بحاجة إلى الحماية الأمريكية، ويكون مبرراً لها للتدخل المباشر في المنطقة. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران مازالت تشكل خطراً وتهديداً رئيسياً لأمن الخليج بسبب

سلوكها العدائي تجاه حلفائها من دول الجوار الإقليمي، فضلا على أن إيران تمثل - في نظرها - أحد روافد دعم الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة.

وعليه فإن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لترتيبات وهندسة الأمن في الخليج بقي - مع تعاقب كل رئيس جديد على البيت الأبيض - مرتبطة بأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وهي أهداف تقوم على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح وأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، سواء بالقوة الصلبة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ بوش الابن، أو بالقوة الناعمة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ أوباما، أو بمزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ ترامب الذي اعتمد وما يزال يعتمد على سياسة الابتزاز والمهادنة مع دول الخليج العربي لتحقيق أهدافه دون تحمل أعباء الحماية والتدخل في قضايا المنطقة.

لذلك ليس هناك مفهوم واحد متفق عليه للأمن الإقليمي الخليجي فكل طرف من الأطراف والقوى المعنية بأمن الخليج لديها مفهومها الخاص ولديها تصورها الخاص للأوضاع والعناصر التي تعتقد أنها تحقق أمن الخليج وذلك بحسب مصالحها والأهداف التي تريد تحقيقها في المنطقة.

وما يزيد من تفاقم أزمة الأمن الإقليمي الخليجي، التباين الواضح بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في تحديد مصادر التهديد والخطر من ناحية، وعدم وضع خطط توافقية أو رؤية للتعاون الأمني الإقليمي، وغياب استراتيجية خليجية أو رؤية مشتركة موحدة واضحة المعالم للأمن الجماعي لمواجهة التهديدات الخارجية بالتزامن مع معالجة التحديات الداخلية.

ومن المؤكد على المدى المنظور أن تستمر أزمة الأمن الإقليمي الخليجي بتعقيدها وانعكاساتها السلبية، طالما أن القوى المعنية بأمن المنطقة متباعدة المواقف، متنافسة ومختلفة المصالح، غير قادرة على تشكيل تصور مشترك يضمن الحد الأدنى من استقرار وأمن المنطقة.

5. قائمة المراجع:

- 7" من الدول الـ 10 الأكثر انفاقا على التسلح عالميا في الشرق الأوسط"، 03 ماي 2018، موقع رصيف 22. 30 جويلية 2019 <https://raseef22.com/article/146823-72019>
- " تعرف على الجزر الإيرانية ورأس مسندم العمانية التي تتحكم في مضيق هرمز"، بي-بي-سي 20 يوليو 2019. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47101950>
- E.long, D. (1979, January). The United States and Persian Gulf. Current History.
- H.Cordesman, A. (1994). Iran Irak, The Threat from the northern gulf. boulder: westview press.
- Jihad Gillon, a. p. (2019, juin 1). Golfe : Demain la guerre? Jeune Afrique(N°3046).
- Khalilza, Z. (1995, Summer). The united states and the Persian Gulf : Preventing Hegemony . survival, 37(2).
- Rathmell, A. (2003). Theodore Karasik and David Gormert, A new Persian Gulf Security System. Consulté le aout 2, 2019, sur <https://www.rand.org/publications/ip/ip248/-7> .
- أحمد, عز الدين محمد, (2008 أفريل). أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي. مجلة الساتل, www.alsatil.edu.ly/alsatilj/issues/42008/an42008-5-pdf
- أحمدي, هوشانج أمير (1996). النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة. أبو ظبي: دراسات استراتيجية 4، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،
- إدريس, محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي. (1. éd.) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إدريس, محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أشرف سعد العيسوي. (1999). خليج قرن الواحد والعشرون: نحو إستراتيجية أمنية شاملة. كراسات إستراتيجية خليجية (23).
- أشرف سعد العيسوي. (2011). أمن مجلس التعاون الخليجي. السياسة الدولية (181).
- أشرف محمد كشك. (29 جويلية, 2019). أمن الخليج العربي؛ التحدي وحدود الاستجابة. تاريخ الاسترداد 18 أوت, 2019، من www.akhbar_alkhaleej.com/news/article/1176824

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابكة

- الأشعل, ع. ا. (1978). قضية الحدود في الخليج العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- البستكي, ن. ع. (2003). ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق. (2. éd.) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البستكي, ن. ع. (2003). أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي 1981-2002. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر. البوابة, (2017 ديسمبر 29) من هي أكثر الدول العربية استيرادا للسلاح؟ Consulté le 30 جويلية 2019, sur <https://www.albawaba.com/ar/1067068>
- الحربي, س. ع. (صيف 2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته. المجلة العربية للعلوم السياسية. (19)
- الحمد, جواد. (1997). أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد" في: أيما ميرفي وآخرون: أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. الدجاني, م. س. (2008). منهجية البحث العلمي في علم السياسة. عمان: دار زهران.
- الراشدان, ع. ا. (2015). ، "الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية" (éd. 1) الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الراشدان, ع. ا. (2015). الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الصاوي, ع. ا. (2017). جويلية 19. (الانفاق العسكري بالخليج ... الدلالات والنتائج . Consulté le 30 جويلية 2019, sur <https://gulfhouse.org/posts/2030>
- الصمادي, ف. (2018). يوليو (30) في هرمز والإقليم: إيران تسعى للمواجهة أو لموازنة التهديد؟. الدوحة, قطر. Consulté le 7 جويلية 2019, sur <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180730124006123html>
- العجمي, ظ. م. (2006). أمن الخليج العربي، تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العزیز, آ. ع. (2018). أكتوبر 15. (إستراتيجية" ترامب" في الشرق الأوسط ما بين الابتزاز والمهادنة. المركز العربي للبحوث والدراسات. Consulté le 3 أوت 2019, sur www.acrseg.org/40962
- العزیز, خ. ب. (s.d.). أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني. سلسلة محاضرات الامارات (18). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- العززي, ع. ا. (1996). أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. (83) 21 , العيسوي, أ. س. (2008). يناير. (أمن الخليج ... تحديات ومخاطر جديدة. السياسة الدولية , 43(171).
- العيسوي, ا. س. (2011). أمن مجلس التعاون الخليجي. السياسة الدولية. (181)
- الغزي, خ. (1975). الخليج العربي في ماضيه وحاضره. بغداد: بدون طبعة.

- الفضالة, خ. ب, (2005). أفريل. (أمن الخليج: الواقع، التحديات، آفاق مستقبلية" ، ص6 . سلسلة دراسات.
- القريشي, م , (2006). ديسمبر. (إستراتيجية الردع الوقائي الأمريكي وأمن الخليج .مجلة الدراسات الإستراتيجية.(2(5) ,
- المرهون, ع. ا. (1997). أمن الخليج بعد الحرب الباردة.بيروت: دار النهار للنشر.
- المرهون, ع. ا. (1997). أمن الخليج بعد الحرب الباردة. (1. éd.)بيروت: دار النهار.
- المرهون, ع. ا. (1998). مارس. (العلاقات الخليجية – العراقية ومستقبل الأمن في الخليج . المستقبل العربي.(229)
- المشاط, ع. ا. (2008). جانفي. (الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية .السياسة الدولية , 43(171).
- المشاط, ع. ا. (1993). خريف/شتاء. (أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي .مجلة العلوم الاجتماعية.(3/4)
- المشاط, ع. ا. (1994). أمن الخليج، دراسة في الإدراك والسياسات.القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية.
- المشاط, ع. ا. (2008). جانفي. (الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية .السياسية الدولية.(171)
- المشاقبة, ف. خ. (2007). تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن الخليج العربي 2003-2007.الأردن: جامعة آل البيت.
- المنصور, ع. ا. (2009). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.(1)25 ,
- المنصور, ع. ا. (2009). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع القوة والمشروعات .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.(1)25 ,
- النجار, ا. (2019). ديسمبر 21. (، موازنة السعودية 2018: الإنفاق العسكري يلتهم ثلثها . Consulté le 30 جويلية 2019 , sur <https://alaraby.co.uk/economy/21/12/2017>
- النعيمي, ع. ا. (1994). الصراع على الخليج العربي . (2. éd.)بيروت: دار الكنوز الأدبية. الهيثمي, ص. ف. (1981). الخليج العربي: دراسة الجغرافيا السياسية.بغداد: دار الرشيد للنشر.
- الوهاب, ر. ط. (2015). أكتوبر 31. (اتفاق كامب ديفيد2 والمستقبل الأمني بالخليج .بيروت, لبنان Consulté le 15 أوت 2019 , sur <https://fikercenter.com/political-analysis/agreement-of-camp-david-and-security-of-the-gulf>
- أناضول, و. (2019). جانفي 11. (اللعب والتسلح في 2019 Consulté le 30 جويلية 2019 , sur <https://www.aa.com.tr/ar/1361657>
- تنيرة, ب. م. (1986). أفريل. (التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي .مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.(46)12 ,

الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي: رؤى مختلفة ومصالح متشابهة

جاموس، م. ع. (2005). الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1990-2004. عمان: المؤلف.

جاموس، م. ع. (2005). الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970 – 2004. عمان: المؤلف.

خليل، ح. (2009). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية. (1. éd.) بيروت: دار المنهل اللبناني.

دويدري، ر. و. (2000). البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية. دمشق: دار الفكر.

رجب، إ. أ. (2009). الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي. القاهرة: جامعة القاهرة.

رجب، م. (2003). يوليو. (الرؤى المختلفة لأمن الخليج العربي. دراسات مستقبلية. (8) رمضان، ر. ا. (1988). مضيق هرمز، ترجمة حسين موسى. (1. éd.) بيروت: الحقيقة برس.

سعد، أ. ع. (2006). قضايا الأمن في منطقة الخليج. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

سيد، ع. ع. (2008). أمن الخليج في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

سيد، م. ع. (2019). أوت 1. (التوازن الاستراتيجي والعسكري في الخليج: ثلاث تكتلات رئيسية في المنطقة.

http://araa.sa/index.php?view=article&id=4358:32543&Itemid=172&option=com_content

شرف، م. (2019). مارس 31. (عاصفة الحزم ... الأهداف الضائعة والسلام الملتبس . Consulté le 30 جويلية 2019, sur <https://gulfhouse.org/posts/3580>

شكر، ز. (1982). السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر. (1. éd.) بيروت: معهد الإنماء العربي.

شهينار، م. (2003). قراءات إستراتيجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

صالح، ن. غ. (2008). يوليو. (المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات . مجلة النهضة. (3)

فهمي، ع. ا. (2010). النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. عمان: دار الشروق. فودة، م. ر. (1991). الأمن القومي للخليج العربي. (1. éd.) باريس: الصلاح للدراسات

السياسية والانتاج العلمي.

كشك، أ. (2012). فيفري. (تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو. مجلة المستقبل العربي (396). www.cause.org.lb

كشك، أ. م. (2006). أفريل. (أمن الخليج في السياسة الأمريكية. (164) 41.

- كشك, أ. م, (2012). شباط/فبراير. (تطور الأمن الإقليمي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. المستقبل العربي.(396)
- كشك, أ. م, (2012). فيفري. (تطور الأمن الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية الناتو. مجلة المستقبل العربي.(396)
- كشك, أ. م, (2019). جويلية 22. (أمن الخليج العربي، الصراع في منطقة القرن الإفريقي . www.akhber_alkhaleej.com/news/article/1175881
- كشك, ع. ا, (2012). فيفري. (تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. المستقبل العربي.(396)
- محمد, م. ج. (1983). الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي : رؤية عربية ، مركز الخليج. البصرة: جامعة البصرة.
- مسعد, ن. (1994). الرؤية الإيرانية لأمن الخليج ، في : ع. ا. المشاط, أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مسعد, ن. (1994). الرؤية الإيرانية لأمن الخليج .، في : ع. ا. المشاط, أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مقلد, إ. ص. (1984). أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات. الكويت :شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- مقلد, م. م. (1993/1994). موسوعة العلوم السياسية. الكويت : مطابع دار الوطن.
- وضحة ذبيان غنام المطيري. (2011). دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003 – 2011. الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- يوسف, ع. خ. (1990). سياسة العراق الخارجية تجاه أمن الخليج العربي 1968 – 1988. بغداد: الجامعة المستنصرية.

المشكلات الأمنية في غرب أفريقيا Security Problems in West Africa.

بدر الدين لعيفاوي *¹

Badraddine Laifaoui

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، badrlaifaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/10/17

تاريخ الاستلام: 2018/2/7

ملخص:

تعرف القارة الأفريقية مجموعة من التحديات، التهديدات والمخاطر الأمنية على تعددها وتنوعها، والتي مست الدولة الوطنية والمجتمعات والأفراد على حد سواء حيث وضعت الأمن الإقليمي للمنطقة على المحك، خصوصا بعدما أصبحت أرضا خصبة لفواعل غير دولاتية يصعب ضبطها، مراقبتها أو التحكم فيها، خصوصا في ظل ضعف وترهل العديد من دول المنطقة، هذا فضلا عن النزاعات والصراعات التقليدية التي عاشتها وتعيشها. وهو ما استدعي بذل جهود كل الدول المعنية من خلال المساعي الأمامية لبناء السلم والأمن في المنطقة. وكذا الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، دون تجاهل المبادرات المشتركة والاتفاقيات الثنائية التي أقامتها كل من نيجيريا والبنين وغانا والطوغو المتعلقة بتسليم المجرمين عبر الحدود. لكن وبالرغم من كل هذه الجهود والمساعي إلا أن الإشكال يبقى في وجود عوائق لا بد من تجاوزها متمثلة في ضرورة العمل على بناء الدولة الوطنية القوية وعلى أسس صحيحة من شأنها القيام بواجباتها الأمنية الشاملة.

كلمات مفتاحية: المخاطر الأمنية ، الأمن الإقليمي ، دول غرب إفريقيا □

Abstract:

The african continent faces a range of challenges, threats and many kinds of security risks which have affected the national state, communities and individuals It puts the regional security on line especially after the fertile ground have become for non state actors which are Difficulties to control. the weakness of many countries in the region as well as the traditional conflicts that the region lived which requires great efforts of all the concerned countries though the international efforts to build peace and

security in the region also the economic community of west african states without ignoring the joint initiative and liberal agreements established by nageria ,benin, ghana and tago .on extradition of criminals across boarders .however,despite all these efforts ,the problem remains on the presence of obstacles which must be ovecome .that will carry out its comprehensive security duties.

Keywords: Security Risks, Regional Security, and West African States.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تواجه القارة الأفريقية مجموعة من التحديات، التهديدات والمخاطر الأمنية على تعددها وتنوعها، والتي مست الدولة الوطنية والمجتمعات والأفراد على حد سواء، حيث قوضت هذه التهديدات والمخاطر الأمنية من سلطة الدولة الوطنية واختزقت سيادتها بفعل بروز فواعل أمنية جديدة من غير الدول، تتميز بكونها فواعل عبر وطنية مثل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، أما على المستوى المجتمعي فزادت حدة الصراعات الإثنية والعرقية في إطار لعبة صفرية وإلغاء الطرف الآخر، أما على المستوى الفردي فإنها هددت أمنه الشخصي.

وبناء على ما سبق تظهر منطقة غرب أفريقيا من بين أهم أقاليم القارة الخمس التي تواجه تهديدات أمنية معقدة ومركبة، وضعت الأمن الإقليمي للمنطقة على المحك، خصوصا بعدما أصبحت أرضا خصبة لفواعل غير دولانية يصعب ضبطها، مراقبتها أو التحكم فيها، خصوصا في ظل ضعف وترهل العديد من دول المنطقة، هذا فضلا عن النزاعات والصراعات التقليدية التي عاشتها وتعيشها.

وعليه يتم طرح المشكلة البحثية التالية:

في ظل ضعف وتراجع التنسيق والتعاون الأمني بين دول غرب أفريقيا وتزايد الاختراقات الأمنية من طرف التهديدات المختلفة، كيف يمكن لدول المنطقة أن تحقق أمنها الإقليمي وتواجه التهديدات الراهنة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية حاولنا تفكيكها الى عدة تساؤلات فرعية تمثلت فيما يلي :

ما هي طبيعة البيئة الجيو سياسية التي تعيشها منطقة غرب إفريقيا؟

ما هي التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة غرب إفريقيا؟

ما هي الآليات التي من شأنها بناء أمن إقليمي شامل في المنطقة؟
ومن أجل تناول هذا الموضوع والوصول إلى تفسير لطبيعة التهديدات التي تواجهها منطقة غرب إفريقيا وكيفية إيجاد آليات ناجعة من شأنها مواجهة هذه المخاطر فإننا اعتمدنا على مقاربة "الأمن المركب" لباري بوزان والذي يعرفه على انه "يتضمن مجموعة الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها ومخاوفها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعا معزول عن بعضها البعض

وقد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث محاور، المحور الأول يتضمن دراسة جيوسياسية للمنطقة تشتمل على تحديد الموقع الجغرافي تحديدا جغرافيا وفلكيا، ثم تحديد فواعل هذه المنطقة من الدول المشكّلة لهذا الإقليم، ثم عرض الخصائص المميزة للمنطقة من خصائص بشرية، طبيعية، سياسية، اقتصادية واجتماعية. أما المحور الثاني فتناولنا فيه الأزمات والصراعات الواقعة ثم تحديد أهم التهديدات المحدقة بالمنطقة والتي تمحورت حول الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات والقرصنة. أما المحور الثالث فقد تناولنا فيه آليات بناء السلم في المنطقة من آليات أممية إقليمية ووطنية.

الأهمية الجيو سياسية لدول غرب إفريقيا:

تتضمن الأهمية الجيو سياسية لمنطقة غرب إفريقيا عرض أهمية الموقع، تحديد الفواعل وعرض خصائص المنطقة.

أ. تحديد الموقع الجغرافي:

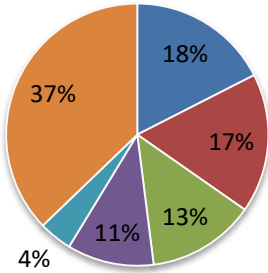
تكتسي منطقة غرب إفريقيا أهمية كبيرة من حيث الموقع، فهي تطل شمالا على شريط الساحل الإفريقي الذي يعتبر منطقة حساسة أمنيا، خاصة في سياق ما تعرفه منطقة الساحل من تطورات خطيرة، وعليه فإن الدول التي تحد منطقة غرب إفريقيا شمالا هي ليبيا، الجزائر والمغرب. ومن الجنوب خليج غينيا ومن الشرق الكاميرون و التشاد، ومن الغرب المحيط الأطلسي. وبهذا فإن المجال الجغرافي يقع فلكيا بين خطي طول 4 - 16 شمال الاستواء، وبين خطي 13-17 غرب خط غرينتش¹.

وعلى تتكون منطقة غرب إفريقيا من ستة عشر دولة وهي كالاتي: البنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيسا وليبيريا، السنغال، سيراليون، التوغو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا ومالي. وهي دول منضوية تحت منظمة الإكواس (E C O W A S) وهي منظمة إقليمية تضم دول غرب إفريقيا، تعرف بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تأسست في 28 ماي 1975 إلا أنها عرفت انسحاب موريتانيا من المنظمة في ديسمبر 1975².



مخطط يمثل تنوع التركيبة الاثنية في نيجيريا

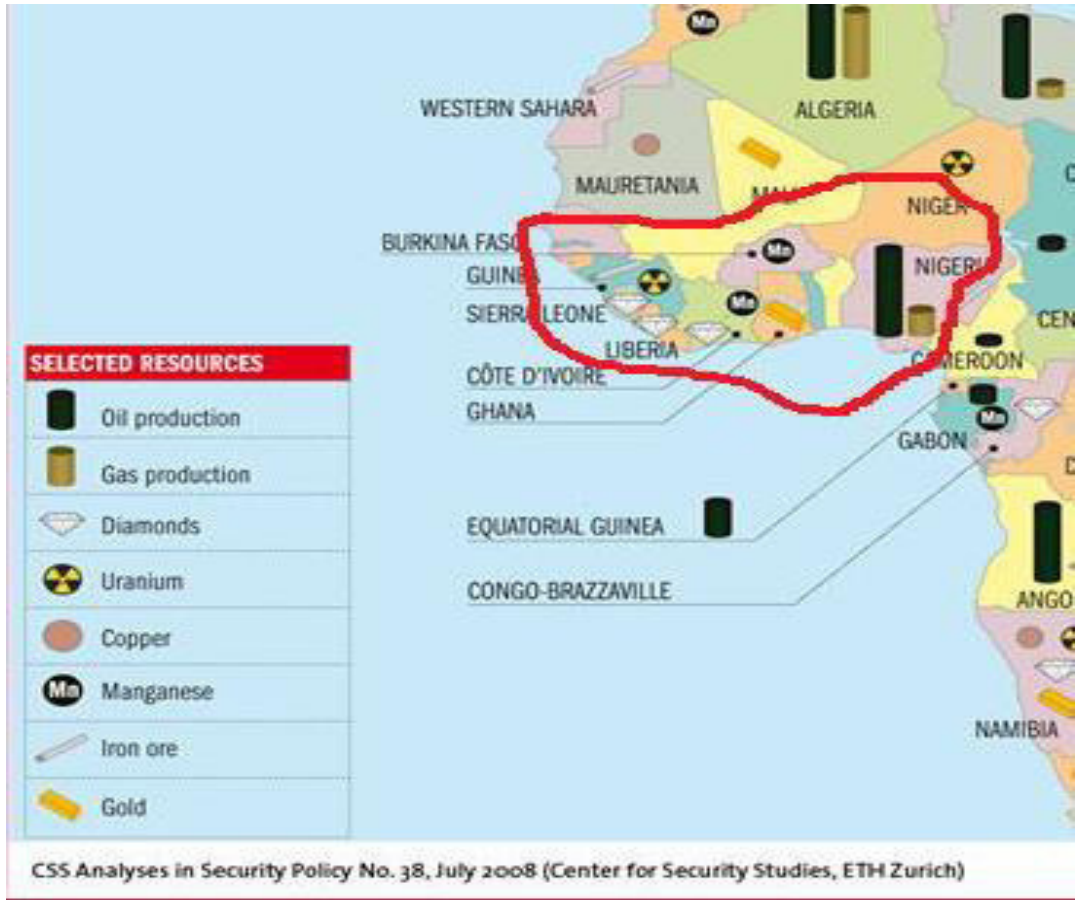
- اليوروبا
- الهاوسا
- الايبو
- الفولاني
- الايبينو
- باقي الاثنيات



ب خصائص المنطقة: تتميز منطقة غرب افريقيا بعدة خصائص بشرية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية تميزها عن باقي المناطق في العالم. يقدر عدد سكان غرب أفريقيا حسب إحصائيات 2012 حوالي 325 مليون نسمة³، كما تتميز بالتعقيد الاثني واللغوي الكبير، فنجد على سبيل المثال نيجيريا تحتوي على 250 جماعة عرقية ولغوية ودينية مختلفة منها اليوروبا ب17.5% والهاوسا 17.2% الايبو 13.3% الفولاني 10.7% الايبينو 4.1% باقي الاثنيات 37.2%.

وفي غينيا فإن أغلب سكانها يمثلون 85% من جنس الفولانيين أو البيول المالنكيون والسوسيو، أما غينيا بيساو فتحتوي على 20 مجموع عرقية، وغانا تحتوي على 100 فئة عرقية مختلفة. التعدد اللغوي: فدول المنطقة غنية جدا بالتعدد اللغوي وهو ناتج عن التعدد الاثني، لكن رغم هذه الكثرة في اللغات، فإن كل دول المنطقة تستعمل لغة المستعمر السابق، الفرنسية الانجليزية أو البرتغالية. التعدد الديني: نجد في المنطقة ثلاث توجهات دينية كبرى متمثلة في الإسلام، المسيحية وباقي الديانات المحلية.

الثروات الطبيعية: بالرغم من الفقر الظاهر على ارض منطقة غرب إفريقيا إلا أنها من المناطق الثرية بالموارد الطبيعية، فنجد البترول في نيجيريا بنسب عالية، أما الذهب فنجده في كل من مالي وغانا، المغنازيوم يوجد في كل من بوركينا فاسو وساحل العاج، أما اليورانيوم فيتواجد في كل من النيجر والغينيا والماس فمنتشر في كل من سيراليون ليبيريا وساحل العاج⁴.
خريطة تبين أهم الثروات الطبيعية في منطقة غرب إفريقيا



أما إذا تحدثنا على الواقع السياسي فإن دول المنطقة عرفت قيام نظم سياسية توصف بالمتخلفة لعدم قدرتها على خلق الاستقرار والاندماج الوطني وغياب القدرة على اتخاذ القرارات العقلانية مع

هيمنة اثنيه وجهوية على السلطة, إضافة الى هشاشة المؤسسات السياسية وكذا غياب الاتفاق على هوية موحدة للمجتمع, بسبب الولاءات القبلية و الإثنية التي خلقت ولاءات دون وطنية⁵. كما تعتبر دول منطقة غرب افريقية دولا اصطناعية, حيث لم تعرف نموا طبيعيا يجعل منها دولا مبنية بناءا متماسكا ومنسجما, بل صنعت من طرف المستعمر ومنحها استقلالاً شكلياً كما يقول فورست روث " أنها استمرار للدول الاستعمارية من ناحية الهيكل والهيمنة والمراقبة الإدارية العليا. بمشاركة أقلية من السكان تطبق مناهج المستعمر في تسيير الإدارة والجيش وباقي الهيئات الأخرى "

أما الجانب الاقتصادي فقد تميز بضعف العدالة التوزيعية داخل المجتمع وهو ما تسبب في استئثار الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى عجز الدولة عن تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها كالعمل والتعليم والإسكان والعلاج مما يصل بالمجتمع لان يعيش تحت خط الفقر، كما تميز الوضع الاقتصادي بإخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على الاقتصاد، هذا الأخير الذي يعرف حالة من اللامستقرار نتيجة طابعه الريعي .

أما من الناحية الاجتماعية فإن دول منطقة غرب أفريقيا تعيش تحت وطأة المشاكل الاجتماعية، حيث تفشى الفساد بكل أشكاله، مما وسّع الفجوة بين المواطنين وحكامهم، ما أدى إلى غياب العدالة وظهور الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبروز قيم واتجاهات مختلفة ما شوّه البناء الثقافي والاجتماعي لشعوب المنطقة، ناهيك عما خلفته الصراعات والحروب الأهلية، وكذا الانقلابات العسكرية، من أزمات اجتماعية معقدة.

2- النزاعات وحالات عدم الاستقرار الموجودة في منطقة غرب إفريقيا:

الغالبية العظمى من النزاعات المسلحة في غرب أفريقيا منذ موجة الاستقلال كانت صراعات داخل الدول، تميزت بخمس حروب أهلية واسعة النطاق. أما في الألفية الجديدة، انخفضت حالات الحروب الأهلية والصراعات واسعة النطاق بشكل كبير، مما يمثل نقطة تحول في تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة. ومع ذلك، ظهرت أشكال أخرى من العنف السياسي وتهديدات جديدة مثل العنف المتصل بالانتخابات، والصراع العرقي الوطني الطويل، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة البحرية، والتطرف أو حالات من الاحتجاجات التي صاحبها عنف مسلح من طرف بعض الجماعات، وهذا ما عرفته كل من نيجيريا، غينيا، ساحل العاج، غينيا بيساو.

1. النزاعات الحدودية في منطقة غرب إفريقيا:

دخلت كل من مالي وبوركينا فاسو سنة 1985 في صراع حول شريط "أقشر" "AGACHER", هذا الشريط الغني بالمعادن الثمينة، كما جرت حرب الحدود النيجيرية التشادية سنة 1983، حيث كان باعثها تواجد ثروة بترولية في منطقة بحيرة التشاد، وكذلك حدث هناك صراع طويل بين الكاميرون ونيجيريا والذي تحول الى مواجهات مفتوحة سنة 1981 على طول الحدود الجنوبية المشتركة بسبب قيام الطرفين باستغلال الثروة البترولية⁶.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النزاعات والانقلابات التي عرفتها دول المنطقة كانت لها انعكاساتها الأمنية المختلفة على المنطقة لفترات طويلة، فحين تدخل دولة ما في أزمة داخلية لا يقتصر تأثيرها داخليا بل حالة الانكشاف الأمني التي تعيشها هذه الدولة يشكل ثقلا أمنيا على كل الدول المحيطة بها، وهو ما يفوق قدرات هذه الدول في منطقة غرب إفريقيا التي تعاني من ضعف القدرات الأمنية الداخلية، ناهيك عن تحمل الأعباء الأمنية لدول الجوار، هذا ما يدخل دول المنطقة في حلقة من الاختلالات الأمنية المتتالية.

2. الانقلابات العسكرية والصراع على السلطة:

تعتبر الانقلابات العسكرية احد الظواهر الملازمة للقارة الإفريقية لاسيما في غرب إفريقيا فقد عرفت غينيا حالة من عدم الاستقرار منذ وفاة رئيس جمهوريتها سنة 1984، السيد "انسانا كونتي"، وفي 23 ديسمبر 2008 عرفت انقلابا عسكريا تم خلاله وصول الضابط "موسى داديس كامارا" الى السلطة وعين نفسه رئيسا للدولة إلا انه في 4 ديسمبر من سنة 2009 تعرض قائد الانقلاب الحاكم موسى كامارا الى محاولة انقلاب من طرف مساعده "ابوبكر دياكيبي" وتم نقله الى المغرب للعلاج، في حين تولى نائبه في المجلس العسكري الجنرال "سيكوبا كوناتي" قيادة البلاد، وشكل حكومة انتقالية في ظل وساطة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا

كما شهدت غينيا بيساو انقلابا فاشلا في أوت 2008، لكن في مارس 2009 تم اغتيال قائد الجيش الغيني ثم في اليوم الموالي تم اغتيال الرئيس الغيني داخل قصره الجمهوري من طرف مجموعة ترتدي اللباس العسكري مما ادخل البلاد في حالة من الارتباك، تسلم رئيس البرلمان السلطة بناء على ما ينص عليه الدستور، لكن وفي بداية جوان لم يستقر الأمر حتى تم اغتيال وزير الادارة المحلية المرشح للرئاسيات، وكذلك اغتيل وزير دفاع سابق، ونائب في البرلمان، كانا مقربان من رئيس الجمهورية

المغتال. لكن وبالرغم من سلسلة الاغتيالات التي عرفتها البلاد الا انه تم تنظيم انتخابات رئاسية في 28 جوان 2009, والتي فاز بها السيد "مالام باكاي سانها «بنسبة 63% , لكن سطوة الجيش على السلطة وتأثيرهم على العملية السياسية لم ينتهي بل عرفت البلاد انقلابا عسكريا آخر في 2012 . عرفت ساحل العاج فترة من الهدوء والاستقرار التي افتقدها لزمّن طويل وذلك بعد توقيع معاهدة الصلح بين الرئيس "لوران غباغبو" وقوات المتمردين في واغادوغو البوركينابية في مارس 2007, و تم تأجيل الانتخابات الرئاسية , لكن وبالرغم من عقد الاجتماع الاستشاري الدوري -الذي تنص عليه اتفاقية واغادوغو - لم يستطع هذا الاجتماع تحديد تاريخ محدد للانتخابات الرئاسية, ثم بعد ذلك تم تأجيل الانتخابات إلى غاية الثلاثي الأول من عام 2010, وهي التي عرفت أزمة من نوع آخر حيث ان نتائج الانتخابات الرئاسية لم تكن في صالح لوران غباغبو فرفض التخلي عن السلطة لمنافسه الفائز عبر الصندوق السيد "حسن واتارا " ولم ينته الصراع إلا بتدخل فرنسا وتسليم السلطة للحاكم الجديد حسن واتارا.

3. أعمال العنف وعدم الاستقرار:

تعتبر منطقة دلتا النيجر الواقعة بين حدود الدولتين النيجر ونيجيريا من المناطق الساخنة في المنطقة حيث توجد بها حركات تمرد قوية, إضافة إلى مطالبة السكان المحليين بمزيد من العدالة التوزيعية للثروة, فالمنطقة غنية بالبتزول وتعتبر الاستثمارات النفطية من الأمور الأكثر استهدافا فيها, حيث شهد هذا الإقليم العديد من الهجمات الإرهابية على المحطات البترولية, ففي نوفمبر من سنة 2008 عرفت مدينة " جوس " "JOS" احداث عنف كان ضحيتها حوالي 500 قتيل على اثر انتخابات محلية شهدتها البلاد, وتعتبر هذه المنطقة من أهم التحديات التي تواجه السلطة في نيجيريا, خاصة مع تجدد الصراعات العنيفة بين السكان المحليين أوآخر سنة 2009 والتي أسفرت على اغتيال العشرات من المواطنين ومئات النازحين والمشردين □, كما تواصلت الصدمات الاثنية في البلاد حيث حدثت اشتباكات اثنية يوم الجمعة 29 جوان 2013 مخلفة 28 قتيل.

بعد الانقلاب العسكري الذي استولى من خلاله الضابط "موسى داديس كامارا" على السلطة وعين نفسه رئيسا لدولة غينيا سنة 2008 , وبعد سنة من حكمه أعلن ترشحة لرئاسيات 2010 لكنها قوبلت بمظاهرات واحتجاجات شعبية كبيرة في العاصمة في سبتمبر 2009 , فكان الرد بالقمع والعنف من طرف الجيش مما خلفت أكثر من 157 قتيل وحوالي 1200 جريح.

3- التهديدات الأمنية في منطقة غرب إفريقيا:

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق الامن في بعض دول غرب أفريقيا يبدو أن هناك أوجه قصور واضحة جعلت الكثير من دول المنطقة معرضة للتهديدات الناشئة. والتي لها صلاتها بالتحديات الأمنية القائمة في المنطقة. فأموال تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع وانتشار الفساد وسوء الحكم هي أهم المصادر الكامنة للتمردات العنيفة، والتشدد الديني والإرهاب. هذه الاوضاع يمكن أن يستغلها نشطاء المنظمات الإرهابية، ويمكن أن تصبح الخطوط الفاصلة بين التشدد الإسلامي والجريمة المنظمة والقرصنة غير واضحة ما قد يوفر بيئة مواتية للعصابات الإجرامية المتورطة في القرصنة في غرب أفريقيا. وقد أثر استغلال التحديات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية والاختلافات العرقية، فضلاً عن التمويل المحتمل لشبكات تهريب المخدرات والوصول السهل نسبياً إلى الأسلحة غير المشروعة في التحديات الأخيرة للحكم الديمقراطي في المنطقة⁸.

وعلاوة على ذلك، فإن شبكات الاتجار في غرب أفريقيا تقوّض من سيادة الدول. ويعني ذلك القول بأن الأسواق العالمية غير المشروعة قد ولّدت نطاقاً جديداً بالكامل من التمويل غير المشروع، لا صلة له بالمسؤوليات السياسية والاجتماعية المحلية التي تشكل عادة هيكل ترتيبات الدولة الخاصة باستخراج العائدات وتقديم الخدمات.

وبعد ذلك تكون هناك منافسة شرسة على التحكم في عائدات الاتجار في ظل بيئة أمنية متشظية مع قيام هذه العائدات بتمويل النزاع والإرهاب. وحسبما يبرهن عليه العنف في بعض البلدان خلال السنوات الأخيرة، فإن عائدات تجارة المخدرات، فيما يبدو، توفر بدرجة عالية طريقاً سريعاً مغرباً للأجيال الشابة والمتسرعة من الضباط العسكريين أو الفئات الاجتماعية التي تعتبر نفسها محرومة من نصيب عادل من عائدات السوق الإجرامية.

وهكذا تقود الجريمة المنظمة إلى تفتيت الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتتسبب في انتشار المخاطر على النطاق المشترك بين الدول. ولذلك، فإن الصورة الأمنية في بعض دول غرب أفريقيا في المستقبل قد لا تختلف عن العنف الذي ينشب داخل مؤسسة احتكارية، والذي يتخذ أيضاً أبعاداً عرقية أو طائفية دينية. بينما قد يتخذ الأمر في دول أخرى نموذجاً أفضل يتمثل في التعاون بين منظمات الاتجار الأجنبية والقوى الاحتكارية المحلية⁹.

أ. الإرهاب في غرب إفريقيا:

عرفت منطقة غرب إفريقيا تنامي الظاهرة الإرهابية إذ يمكن إرجاع أسباب ظهورها الى طبيعة المنطقة المفككة اثنيا وقبليا وعرقيا، مما صعب من عملية الاندماج الاجتماعي هذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها، من أزمة الأزواد في مالي والاضطرابات العرقية في غينيا وساحل العاج.

كما تظهر التهديدات في نيجيريا وذلك مع تصاعد الخطر الإرهابي من جانب جماعات أخرى متطرفة قادمة من الخارج، حيث ازدادت التهديدات التي تمثلها "حركة تحرير دلتا النيجر" ذات التوجهات الإرهابية المتطرفة التي بدأت في شن هجماتها ضد المنشآت البترولية في تلك المنطقة واختطاف العاملين فيها منذ سنة 2006، إلا أن هناك من يرى أنها حركات انفصالية أكثر منها إرهابية، كما أن هناك جماعات أصولية صغرى مثل حركة طالبان النيجيرية بالإضافة الى ما يتروى عن وجود متطرفين إسلاميين قادمين من دول شرق إفريقيا وآسيا تنشط داخل نيجيريا.

أما في موريتانيا فقد تزايدت العمليات الإرهابية الموجهة إليها. حيث تعد هذه الأخيرة منطقة سهلة الاختراق من قبل التنظيمات الإرهابية، فمعسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الارهابي في الصحراء الواقعة شمال مالي وجنوب الجزائر، تشترك في حدود صحراوية تمتد لآلاف الكيلومترات (أكثر من 2600 كلم بينها وبين الجزائر ومالي) مع موريتانيا، مما يعني سهولة اختراق الأراضي الموريتانية عبر تلك الصحاري وتنفيذ عمليات بداخلها والعودة إلى المعسكرات بأمان، كما حدث في هجوم جوان 2005 على ثكنة عسكرية موريتانية في بلدة "المغيطي"، شمال البلاد، وقتل حينها 15 جنديا موريتانيا والعديد من الجرحى، هذه العملية التي أطلق عليها الارهابي "بلمختار"¹⁰ غزوة "بدر" الخاصة به¹¹.

هذا فضلا عن هشاشة المنظومة الأمنية والعسكرية الموريتانية، قياسا بدول المغرب العربي، وضعف التسليح والتكوين، وضآلة الإمكانيات المتوفرة وما تعيشه المؤسسة العسكرية والأمنية الموريتانية من تبعات سوء الإدارة والفساد، الذي ضرب جميع مؤسسات البلاد على مدى عقود طويلة¹².

كما ينظر تنظيم القاعدة إلى موريتانيا كبلد مطيع مع إسرائيل، تحتضن عاصمته سفارة إسرائيل¹³، وهو أحد التبريرات التي قدمها في بيان التبني للعمليات الإرهابيتين اللتين حدثتا في

الرابع والعشرين والسابع والعشرين من شهر ديسمبر 2007¹⁴، حيث أسفرت الأولى عن مقتل أربعة مواطنين فرنسيين من أسرة واحدة، والثانية عن مقتل أربعة عسكريين¹⁵. وأعلنت الحكومة على لسان رئيس الوزراء أن الأمر يتعلق بتنظيم إرهابي خطير، في إشارة واضحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹⁶.

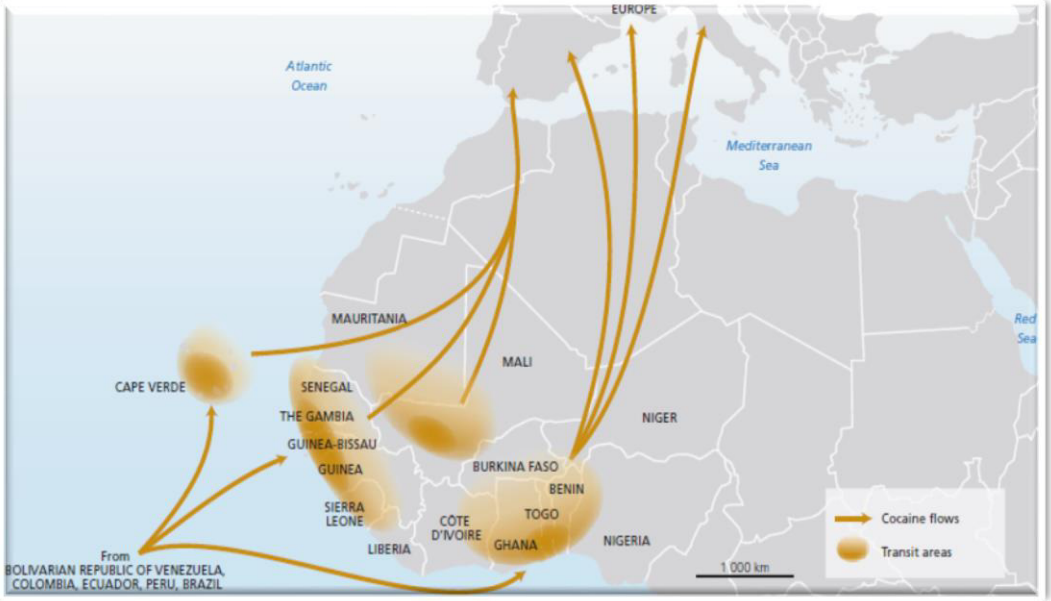
ويقيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي علاقات وثيقة مع شبكات الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا ولا سيما في نيجيريا، كوت ديفوار، بوركينا فاسو وليبيريا وحتى الطوغو من أجل تزوير الوثائق الشخصية وجوازات السفر وأوراق الهوية، تهريب الأسلحة وتجارة الماس مما أدى الى وجد ونشوء علاقات مصلحة قوية بين الجانبين¹⁷، وهو ما يثير مخاوف من إمكانية تنفيذ عمليات مشتركة.

ب. الجريمة المنظمة والمخدرات في غرب افريقيا:

تعتبر أفريقيا بؤرة للجريمة المنظمة، ولا يزال الكوكايين المهرب من أميركا اللاتينية إلى أوروبا يدر أعلى نسب من الأرباح بين مختلف أنشطة الجريمة الأخرى في المنطقة. ورغم التراجع المسجل في كمية الكوكايين المهرب في السنوات الأخيرة، فإن قيمتها عند الوصول تسجل مبالغ تتجاوز حجم الميزانيات المخصصة للأمن القومي في عدد كبير من دول غرب أفريقيا. وقد مرت أغلب كميات الكوكايين التي تم حجزها عبر البرازيل من كولومبيا أو البيرو لتصل في الأخير إلى غرب أفريقيا عبر البنين وساحل العاج جوا وبحرا.

كما أن تجارة المخدرات تعد ثالث تجارة في العالم بعد النفط والسلاح، وهي ليست مهددة للبنية الاقتصادية فقط بل أيضا مهددة للبنية الاجتماعية والأمنية، وعليه فإن منطقة غرب افريقيا تعد معبرا مهما للمخدرات اتجاه شمال افريقيا ونحو اوربا، حيث ان هناك محورين رئيسيين تمر عبرهما المخدرات في المنطقة. المحور الاول يتركز على غينيا وغينيا بيساو، اما المحور الثاني فيتركز على خليج البنين يمتد من غانا الى غاية نيجيريا¹⁸.

مناطق العبور ومسالك تهريب الكوكايين من غرب أفريقيا اتجاه شمال أفريقيا وأوروبا.



المصدر: Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment; UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME ; February 2013

ومن بين أنشطة الجريمة المنظمة الأخرى في المنطقة نسجل تزايدا في عدد مختبرات الميثامفيتامين – المصنوعة من مواد السلائف المحوكة على غرار الإيفيدرين والبسودو إيفيدرين من جنوب وشرق أفريقيا – والتي انتشرت في جميع أنحاء المنطقة. وتمثل مواد منشطات الامفيتامينية مصدرا رئيسيا لتحقيق أرباح كبيرة لعناصر الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، ويمكن أن تمثل كذلك مصدرا لتنامي بعض المجموعات الفاعلة على غرار تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.

كما تشهد المنطقة المذكورة تزايدا في تجارة مادة الهيروين الأفغاني المتأتي من الباكستان إلى شرق أفريقيا قبل أن يتم شحنها فيما بعد إلى أوروبا وأماكن أخرى. وتشكل الأدوية المقلدة مشكلة صحية كبيرة لشعوب غرب أفريقيا على الرغم من محدودية وتشتت الأرباح الناتجة عن الاتجار بهذه

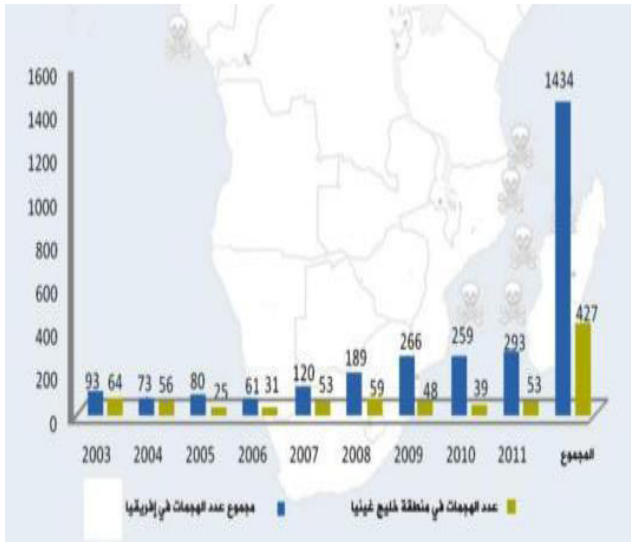
المادة. وتكون الأدوية المقلدة رخيصة الثمن ومغرية رغم تأثيراتها السلبية على الوضع الصحي للمريض.

د. القرصنة:

عادة ما ترتبط القرصنة البحرية بالمياه قبالة السواحل الصومالية ولكنها أصبحت مشكلة متنامية بخليج غينيا، ففي سنة 2012 تم تسجيل 58 عملية قرصنة، تضمنت عشر حالات اختطاف واحتجاز 207 من أفراد الطاقم كرهائن. ويرتبط جزء كبير من هذا النشاط بصناعة النفط الإقليمية وبوجود سوق سوداء مزدهرة لتجارة النفط. وتكون الهجمات في معظمها عبارة عن عمليات سرقة بسيطة بهامش ربح ضعيف نسبيا للمجرمين. إلا أن وتيرة الهجمات قد تسببت في زيادة أقساط التأمين للشركات، وهو ما يقلل بدوره من الاعتماد على الموانئ بغرب أفريقيا في عمليات الشحن ويحرم الحكومات الإقليمية هناك من دخل حيوي.

خريطة تبين منطقة نشاط القرصنة البحرية في منطقة غرب إفريقيا

شكل



يبين نسبة نشاط القرصنة البحرية في خليج غينيا مقارنة مع إفريقيا من 2003 إلى 2011

من خلال تحليل نسب الهجمات الإرهاب البحري من سنة 2003 إلى غاية 2011 فإننا نلاحظ أن منطقة خليج غينيا وحدها تحتل ثلث مجموع أعمال القرصنة في كامل إفريقيا كما أنها تعرف تزايدا نسبيا في السنوات الأخيرة مما يعني غياب أي سياسة ناجعة تحد من نشاطها، كما يعكس تسارع وتيرة

أعمال القرصنة في خليج غينيا حالتين رئيسيتين في المنطقة: غياب القانون والفساد المستشري في القطاعين العام والخاص. وقد سمح غياب تطبيق القانون في الصحراء بزيادة نشاط كل من الحركات المتطرفة وازدهار تجارة الكوكايين في منطقة يصعب بسط السيطرة الأمنية عليها بشكل خاص. وتوفر عدة عوامل على غرار ضعف الأمن أو غيابها كلياً في بعض الدول بغرب أفريقيا ومحدودية مراقبة الملاحاة الجوية وغياب قوة مركزية في الغالب، ملاذاً آمناً للإرهابيين وعناصر الجريمة المنظمة للتحرك والنشاط.

وتسببت حالة غياب القانون والفوضى في المنطقة في حادثة «حطوط الكوكايين» المدانة في سنة 2009، والمتثلة في العثور على طائرة بوينغ 727 محترقة في صحراء مالي. وفي الوقت الذي يعتبر فيه المسؤولون أن حادثاً كان وراء تحطم الطائرة، يرى المحققون أنها تعرضت إلى الحرق العمد بعد هبوطها وإفراغ كمية الكوكايين من على متنها. وفي نفس السياق وفي سنة 2010 أدين ضابط شرطة مالي على خلفية علاقته بمحاولات بناء مهبط للطائرات في الصحراء لتسهيل عمليات الهبوط في المستقبل

وكلما كانت الحكومات الوطنية ضالعة بشكل أو بآخر، وتمارس نفوذاً في نطاق محلي، انتشرت ظاهرة الفساد على نطاق أوسع، لتفرز تبعات مدمرة للغاية على مدى الثقة بالحكومات وتساهم في انتشار الجريمة والفوضى السياسية. فعلى سبيل المثال، ارتبط الرئيس المؤقت السابق لغينيا بيساو بمخطط كبير لتهرب الكوكايين والأسلحة، زعم أنه يديرها ضابط عسكري سابق رفيع المستوى من هذه الدولة الصغيرة والمضطربة في غرب أفريقيا.

4- أ. الآليات الأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة غرب أفريقيا:

تحتل منظومة الأمم المتحدة بطائفة عريضة من الخبرات التي يمكن أن تقدمها إلى المجتمع الدولي وهو يصارع التحديات المعقدة التي أوجدتها شبكات الاتجار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويقوم العديد من هيئات الأمم المتحدة بالفعل بالعمل في المنطقة بشأن موضوع شبكات الاتجار، من قبيل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويبدو أن التحدي الرئيسي يتمثل في التنسيق الاستراتيجي ليس فقط داخل الأمم المتحدة ولكن أيضاً خارجها. وقد دعا ممثل الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى وضع توجيه استراتيجي موحد للجهود الدولية في هذا الصدد. كما أشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين

باسكو مؤخرا إلى ضرورة وجود آلية وحيدة لتعزيز التنسيق إذ قال إنه: "بغية التمكن من معالجة التحديات في منطقة الساحل وتحقيق أثر شامل بعيد الأثر، يلزم لنا إيجاد آلية تضم جميع البلدان المتأثرة والجهات الفاعلة الرئيسية الخارجية بصورة منسقة من أجل مناقشة القضايا ووضع الحلول".

ولعل ميزة هذا النهج تكمن في طبيعته الشاملة، من حيث أنه سيتيح للأمم المتحدة أن تتحالف مع الشركاء الخارجيين ذوي الصلة - مثل البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والجهات الفاعلة الخارجية، العسكرية والإغاثية، من أجل وضع برامج وخطط عمل محددة الغرض. ويمكن اعتماد نموذج مماثل إزاء شبكات الاتجار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لغرض المعاونة في حشد وتنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في المجالات التالية:

(أ) إنفاذ القانون ومراقبة الحدود.

(ب) الحوكمة المالية.

(ج) حوكمة الانتخابات.

(د) البرمجة الاجتماعية. من قبيل الآثار المترتبة على الصحة العامة، وأنشطة مكافحة العصابات، ومبادرات توفير فرص العمل، وبرامج الشباب.

(هـ) حملات التوعية العامة وتعبئة المجتمع المدني.

وربما يتمثل بديل آخر في استكشاف كيفية قيام الأمم المتحدة بتيسير زيادة حجم المساعدة المقدمة عن طريق المجتمع الدولي إلى المنطقتين المذكورتين في مجال التحقيقات والمجال القضائي. وقد أفاد فريق التقييم الأخير المشترك بين الوكالات بأن الافتقار إلى التنسيق الوطني وآليات الاتصال فيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب تجعل من الصعب على بلدان المنطقة بوجه خاص أن تتصدى على نحو كاف لما تواجهه من تهديدات عبر وطنية. وقد أوضح الأمين العام في خطابه الأخير إلى الجمعية العامة الذي يعد بمثابة صياغة لجدول أعمال في هذا الصدد، وفي الملاحظات التالية التي أدلى بها إلى الصحافة، أنه يعترم خلال فترة ولايته الثانية أن يستكشف مختلف الخيارات لزيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الآليات القضائية الإقليمية والدولية.

ب. الآليات الإقليمية لمواجهة التهديدات في غرب أفريقيا:

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أهم إطار إقليمي يسعى إلى بناء السلم في المنطقة من خلال حل النزاعات والصراعات في المنطقة كما يعمل على خلق تعاون إقليمي من أجل مكافحة

التحديات الجديدة المحدقة بالمنطقة وهو ما تم التصديق عليه في قمة الدول والحكومات في ديسمبر 1999 من خلال بروتوكول إنشاء آلية لمنع النزاعات وفضها وحفظ السلم والأمن في الإقليم¹⁹.

عملت دول المنطقة على إيجاد خطة عمل للاستجابة الإقليمية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر 2008 (والتي انتهت رسميا في كانون الأول/ديسمبر 2011)، وخطة عمل للاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012)، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي يتم بموجبها تنسيق بناء القدرات في سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا؛ وهي تركز أساساً على إنشاء وحدات لمنع الجريمة عبر الوطنية في كل بلد²⁰. كما تم إنشاء لجنة الوساطة الدائمة S M C وهي بدورها قامت بتأسيس "مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار" "Cease-Fire Manitoring Group" والتي تعتبر الذراع العسكري للاكواس والمعروفة اختصاراً "E C O M O G".

وتلعب نيجيريا دورا بارزا في التشكيل العسكري لهذه المجموعة وقد كانت لها مهمات كبيرة في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وفي هذا الإطار قام الرئيس "بليركومباوري" بعدة وساطات من أجل حل الأزمات أهمها إنهاء الأزمة في ساحل العاج وغينيا والطوغو، وفي عام 1999 أسست الجماعة آلية لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام حيث تتضمن مجلس الأمن والوساطة الى جانب أطر أخرى تهتم بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة

د. الآليات على المستوى الوطني في مواجهة التهديدات:

أقيمت اتفاقيات ثنائية بين أربع دول هي نيجيريا والبنين وغانا والطوغو فيما يتعلق بتسليم المجرمين عبر الحدود وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية بينها، كما قامت نيجيريا بإعطاء تدريبات لقوات السيراليونية والليبيرية حول مكافحة الجريمة المنظمة.

وفي 2002 وقّعت هذه الدول على اتفاقية من أجل منع استيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة. إلا انه في سنة 2004 بدأ انطلاق اجتماعات مسؤولي الأمن في المنطقة من أجل تقاسم المعلومات، وكان هدف الاجتماع هو تطوير سبل مكافحة الجريمة العابرة للحدود وأصبحت هذه الاجتماعات تعقد بشكل دوري و تحضي بأهمية كبيرة.

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا حول موضوع المشكلات الأمنية في منطقة غرب إفريقيا وصلنا إلى عدة نتائج تمثلت في أن البيئة الجيوسياسية التي تعيشها المنطقة من الموقع الجغرافي الذي يحده شمالا منطقة الساحل الإفريقي الذي يحتوي تهديدات أمنية حساسة , أما غربا فيطل على المحيط الأطلسي الذي تحده منطقة أمريكا اللاتينية مصدر أهم عصابات الجريمة المنظمة. إضافة لما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية ثمينة واعدة, مما جعلها عرضة للأطماع الخارجية إضافة إلى كون تركيبها البشرية شديدة التعقيد سواء من الجانب العرقي أو اللغوي أو الديني.

أما الجانب السياسي في المنطقة فإن الضعف البنوي للدول من هشاشة المؤسسات وفشل البرامج التنموية مع استشراف الفساد السياسي في دوايب الحكم من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة اقتصاداتها المرتكزة أساسا على الربح تعرف حالة من الاهتزاز والارتباط المباشر بالاستخراج، ما أدى إلى ضعف اقتصاداتها. مما كان له انعكاس مباشر على الواقع الاجتماعي الذي هو نتاج الواقع السياسي والاقتصادي، فغياب العدالة وظهور الاختلالات الاجتماعية مع بروز قيم مختلفة شوّه البناء الثقافي والاجتماعي لشعوب المنطقة ناهيك عما خلفته الأزمات والحروب والصراعات الإثنية والقبلية وكذا الانقلابات من أزمات اجتماعية عميقة داخل المجتمع.

كل ما تعرفه البيئة الجيو سياسية للمنطقة وكذا الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لها، التي كانت مسرحا لنشوب حروب أهلية، انقلابات عسكرية، حروب انفصالية أو حالات من الاحتجاجات التي صاحبها عنف مسلح من طرف بعض الجماعات , هذا ما عرفته كل من نيجيريا، غينيا، ساحل العاج، غينيا بيساو، النيجر ومالي.

كما عرفت منطقة غرب إفريقيا تنامي الظاهرة الإرهابية إذ يمكن إرجاع أسباب ظهورها إلى طبيعة المنطقة المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما صعب من عملية الاندماج الاجتماعي، ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها، إضافة إلى أن المنطقة أصبحت تعتبر بؤرة للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتي تعدّ معبرا مهما باتجاه شمال إفريقيا نحو أوروبا، حيث أن هناك محورين رئيسيين تمر عبرهما المخدرات في المنطقة. المحور الأول يتركز على غينيا وغينيا بيساو، أما المحور الثاني فيتركز على خليج البنين الذي يمتد من غانا إلى غاية نيجيريا.

وهنا يمكن القول أن طبيعة التهديدات التي تواجهها منطقة غرب إفريقيا من تهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية عابرة للحدود، يستدعي بذل جهود كل الدول المشتركة في هذه التهديدات وهو

ما ظهر من خلال المساعي الأهمية لبناء السلم والأمن في المنطقة من خلال إنشاء المكتب الإقليمي الخاص بغرب إفريقيا، وكذا مكتب بناء السلام التابع للأمم المتحدة. كما أن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جديدة بالإشادة والتشجيع لما قدمته من أجل تحقيق السلم، وأيضاً لا يمكن تجاهل المبادرات المشتركة والاتفاقيات الثنائية التي أقامتها كل من نيجيريا والبنين وغانا والطوغو المتعلقة بتسليم الجرمين عبر الحدود.

لكن وبالرغم من كل هذه الجهود والمساعي إلا أن الإشكال يبقى في وجود عوائق لا بد من تجاوزها متمثلة في ضرورة العمل على بناء الدولة الوطنية القوية على أسس صحيحة من شأنها القيام بواجباتها الأمنية كحماية الحدود وتحقيق الأمن الوطني وكذلك تحقيق نظام سياسي مشاركاتي غير إقصائي يستوعب كل مكونات الدولة كذا العمل على تحقيق اقتصاد حقيقي ومنتج لا يقتصر على الاستخراج والريع، ذو بعد تكاملي إقليمي بهدف خلق حركية اقتصادية إقليمية متكاملة في المنطقة.

الهوامش:

www.4geography.com

¹ الموسوعة الجغرافية "إقليم غرب إفريقيا" على الموقع بتاريخ 2013.06.19

² محمد عاشور، احمد على سالم، دليل المنظمات الدولية. القاهرة: مشروع دعم التكامل الافريقي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2006، ص 91.

³ Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment; UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME ; February 2013,P7,

www.fragilestates.org

⁴ الموارد في غرب إفريقيا، على الموقع

□ عمورة راجح، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها. رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2001، ص 37.

⁷ جميلة سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا، (رسالة ماجستير علاقات دولية، جامعة الجزائر) ص. 10

⁸ <http://www.securitycouncilreport.org/research-reports/lookup-c-glKWLeMTIsG-b6740225.php?print=true>

□ مرفق الرسالة المؤرخة 8 شباط/فبراير 2012 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، مذكرة مفاهيمية بشأن أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ص. 4.

□ □ المختار بن محمد بلمختار □ المكتبي □ أبو العباس □ خالد □ ولد في □ يونيو 1972 □ بقراد □ أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة □ الجماعة السلفية للدعوة والقتال □ وأمير كتبية المثمين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي □ ومؤسس كتبية الموقعين بالدماء □ نشأ في أغرد □ وبها كانت طفولته ودراسته وعند بلوغه الدراسة الثانوية التزم في مسجد الحلي، ومع بدايات إلتزامه كان متابعاً لأخبار الجهاد الأفغاني □ ولم يكن له هدف سوى الهجرة والجهاد في أفغانستان □

في 4 يونيو 2015، قالت حكومة قطر في المنبثقة على مجلس النواب الليبي أن بلمختار قتل في غارة جوية أمريكية. الجيش الأمريكي أكد وقوع هذه الغارة، ولكن لم يؤكد وفاة بلمختار بعد.

□ □ - جان بيار فيليو، هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟"، أوراق كارنيغي، ع. 112، ماي 2010، ص. □ 7

□□ - أميرة عبد الحليم، الإرهاب وجهود مقاومته في الشمال الأفريقي ومنطقة الساحل"، في: محمود أبو العنين (محررا)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، أكتوبر 2008، ص. 276.

□□ - جان بيار فيليو، نفس المرجع، ص. 7.

□□ - نفس المرجع، ص. 276.

□□ - محمد السالك ولد إبراهيم، "القاعدة في موريتانيا: دراسة تحليلية"، السكنينة للحوار، 27 أكتوبر 2010. أنظر على الرابط التالي:

□□□/2016http://www.assakina.com/pdf/pdf.php?id=5754 (07/0

□□ - أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص. 277.

17 ادريس عطية، الارهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها. رسالة ماجستير تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر: 2011، ص159.

18 [http://www.unodc.org/documents/data-and](http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf)

analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf

19 محمد عاشور، احمد على سالم. مرجع سابق، ص.92.

20 مرفق الرسالة المؤرخة 8 شباط/فبراير 2012 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، مذكرة

مفاهيمية بشأن أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة

الساحل.

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولت البنيوية في العراق وسوريا
Turkey and securitization of the Kurdish issue: between the internal complications and the structural transformations in Iraq and Syria

عياش بوشريف¹، دلال بحري²

Ayaache Boucherif¹, Dallal Bahri²

¹ جامعة بانة 01 (الجزائر)، boucharif@live.fr

² جامعة بانة 01 (الجزائر)، bahri2376@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/4/28

تاريخ الاستلام: 2019/10/24

ملخص:

تسعى هذه المقالة الى فحص تداعيات انهيار الحكم المركزي في العراق و سوريا على الامن القومي التركي و تخص بالتحديد التهديدات الهوياتية . يبدو ان هذا الفراغ السياسي ما لبث ان تحول الى انكشاف امني لتركيا نتيجة تنامي المطالب الكردية بلخلق كيان سياسي جامع للقومية الكردية. ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي للعراق وسوريا تحول ادراكي لدى صانع القرار التركي بتحديد ماهية التهديد الامني الناجم عن بروز كيان كردي مستقل، خاصة انها تعمل على احتواء الحركة الكردية بالداخل. لذا في إطار مفهوم الامن الموسع لمدرسة كوبنهاغن نسعى لتوظيف منهج تحليل النظم لديفيد ايستون لبحث أمن تركيا في سياق المناقشات بشأن فدرلة سوريا على غرار العراق ونشوء كيان كردي مستقل باعتبارها المدخلات، في حين تعتبر اجراءات الامنة كعمليات، وصولا الى المخرجات المتمثلة كيف تحاول الاضطلاع بدور اقليمي يتكيف ومصالحها الجيوسياسية ويطمئن هواجسها الامنية. واحيرا مقارنتها بالمدخلات عبر ما يسمى بالتغذية العكسية.

كلمات مفتاحية: تركيا، انهيار العراق و سورية، الهوية الكردية، الامنة ، المركب الامني . □

Abstract:

The The herein Study deals with the effects of the disintegration of central governing in both Iraq and Syria on the Turkish national security,

especially the identity threats. In fact, the political vacuum has soon changed to a security Vulnerability, with the Kurdish claims for an autonomous entity gathering all Kurdish nationals. Moreover, the change of the position of Iraq and Syria in the political space has been followed by a similar change in the perception of the Turkish decision maker. The latter perceives that the real security threat will come from the emergence of an autonomous Kurdish entity, this is why he works to contain the internal Kurdish movement. The author of the article tries to apply the systems theory of David Easton to analyze the Turkish Security in a changing context. Therefore, the Syrian and Iraqi States as well as the emergence of an independent Kurdish entity are taken as inputs, while considering the Turkish securitization procedures like a process, to finish with a Turkish regional role based on geopolitical interests and security fears like outputs. The final step will be the comparison of both input and output by what is known as the feedback process.

Keywords: Turkey, Iraq and Syria disintegrations(implosion), Kurdish Identity, Securitization, Security Complex

□

*المؤلف المرسل

مقدمة

لقد اثبتت التجربة ان العنف والصراعات المعقدة في كثير من الاحيان تمتد عبر الحدود التي يسهل اختراقها في الدول الضعيفة والفاشلة، والتي غالبا ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الاختلافات في الهوية والثقافة. فحيثما تتفكك الدول، فإنها لا تلبث ان تصبح مبادين نزاع لقوى محيطية كثيرا ما يتم الامسك بزمام السلطة فيها عبر اغفال كلي لأمن الجماعات العرقية، لتجد هذه الاخيرة نفسها في وضع الاعتماد على النفس لتحقيق امنها الخاص حيث تصبح الهوية مرجعا للأمن. وهو المشهد الذي يوجد فيه الاكرد نتيجة انهيار الحكم المركزي في العراق ثم سوريا، هذا الوضع البنوي او ما يعرف بالفوضى الناشئة كان الدافع وراء تنامي المطالب الكردية بخلق كيان سياسي جامع للقومية الكردية. وبحكم التوزيع الجغرافي للأكرد في اقليم أمني معقد يمتاز بخصائص مماثلة فان اي تحرك لهم ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقية الدول عبر تأثير الدومينو.

ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي للعراق وسوريا تحول ادراكي لدى صانع القرار التركي بتحديد ماهية التهديد الامني الناجم عن بروز كيان كردي مستقل، خاصة انها تعمل على احتواء الحركة

الكردية بالداخل. لذا سعت الى تكيف سياستها الخارجية ازاء بؤر النزاع في إطار احتواء اي محاولة لتشكيل كيان كردي مستقل من خلال الاضطلاع بأداء ادوار أكبر في الازمات الاقليمية. لذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية: ما هي انعكاسات انهيار العراق وسورية على مسار الامنة التركية للهوية الكردية؟

1/ الاكراد وبنية اقليم الشرق الاوسط:

في سياق تأثير المتغيرات الدولية عرف تشكيل الشرق الاوسط بالمفهوم الحالي بعد حل المسألة الشرقية بين القوى الاوروبية و تقسيم تركة الدولة العثمانية عبر اتفاقية ساكس-بيكو . ادى هذا التقسيم الى تمكين الانتداب الاوروبي من الحكم عن طريق التلاعب بالتوترات، مرسيا في الوقت نفسه الاساس المفضي الى حروب وصراعات اهلية لاحقة. وكون الاكراد يشكلون احد عناصر التنوع الحضاري في المنطقة ، فان اي ترتيبات او تنافس بين القوى في المنطقة كان له تداعيات على استمرارهم في كيان وحدوي جامع ، في حين مصير الاكراد كقومية فقد حسم من خلال التسويات الدولية لمخلفات الحرب العالمية الاولى عبر معاهدة سيفر التي منحتهم حق اقامة دولة قومية ، و هو بند اسقطته معاهدة لوزان ليتوزع حلم الدولة الكردية مع توزيع الاكراد على العديد من الدول الشرق الاوسطية (العراق ، سوريا ، ايران و تركيا) و بدرجة اقل في القوقاز.¹ ليتحول الشمل الكردي الى مجموع اقليات تفصلها حدود سياسية لدول ميزتها مختلفة الانظمة السياسية و متناظرة في التوجه الايديولوجي متنافسة او طموحة للهيمنة الاقليمية مما شكل بيئة اقليمية سمتها التوتر و عدم الاستقرار سواء من حيث التنافس الداخلي لدول اقليم شمال الشرق الاوسط او من حيث نفوذ القوى الدولية و تأثيرها على صيرورة الامن الاقليمي.² اذ استميتت الورقة الكردية في النزاعات البينية في الاقليم، حيث وظفت لإثارة النزاعات الداخلية خلال الحرب الباردة على غرار الحرب العراقية الايرانية. او خلال النزاعات البينية اثر ازمة مياه الفرات اذ دعمت سوريا اكراد تركيا، إضافة الى بعدها الدولي حيث تمثل نقطة ارتكاز لعدد من استراتيجيات القوى الدولية في المنطقة.³

ففي الوقت الذي ضلت المسألة الكردية تضبط ايقاع العلاقات البينية لدول شمال الشرق الاوسط ، تركيا اخذت مسافة من مجالها الاقليمي متأثرة بالسياسة الكمالية الطامحة في الهوية الغربية عبر عضوية حلف الاطلسي ، نفور سياستها الخارجية عن التورط في الشرق الاوسط جعلها تلعب دور الدولة العازلة ، بهذا المعنى عودة تركيا الى حوارها الجيو حضاري ، او إعادة الارتباط مع الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية⁴ أثار أسئلة حول شكل مركب الامن الاقليمي للشرق الأوسط و الدور الذي ستلعبه فيه مع تحول المقاربة التركية من سياسة الانعزال الى التدخل و الانخراط

¹ هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، (ترجمة: فاضل حتكر.الرياض:العبيكان.2001).ص.92.

² Barry Buzan, Ole Wæver, Regions and powers: the structure of international security (New York: Cambridge University Press.2003.).p.187

³ Ibid.p.198.

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولت البنوية في العراق وسوريا

في قضايا الشرق الاوسط⁴. إضافة الى التغيرات الجيوسياسية في البيئة الدولية، هذا التحول كان نتيجة التطورات السياسية في شمال العراق الذي له انعكاسات حيوية مباشرة على تركيا، بسبب تمركز حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق ونزوح اكراد العراق الى تحويل الحكم الذاتي الى دولة مستقلة تهدد بتعزيز الاتجاهات الانفصالية لدى اكراد الاناضول. وفي هذا السياق ينظر بوزان الى الأمن انه ظاهرة علائقية، حيث يرى انه لا يمكن أن يفهم الأمن القومي لدولة معينة دون فهم نموذج الترابط الامني للدول التي هي مندمجة فيه. لذا طرح فكرة المركب الامني لفهم هذا الترابط، حيث يمثل الوضع الذي تكون فيه القضايا الامنية للدول متصلة بعضها ببعض، اي عدم امكانية النظر الى امنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية.⁵

من هنا و لأسباب امنية تتعلق باستمرار الدولة ككيان موحد ، حيث يصبح البقاء هو الهدف الاسمي للدول. المشكلة الكردية لا تخص الاكراد وحدهم بل تخص الدول التي يعيش الاكراد بينهم تاريخيا ، فالتحول القيمي الناشئ للأكراد كحركة اجتماعية تطالب بحقوقها التاريخية ، يعزز طرح معضلة الاقليات داخل الدولة القومية ، و المهم من وجهة نظر التفاعل و العلاقات بين الجماعات الاثنية ليس هو عنصر التباين الموضوعية و درجة تفاوتها ، بل ما يترتب عليها من حدة في الادراكات الذاتية ، و من مواقف و اتجاهات اجتماعية -سياسية ، و انعكاس كل ذلك في انماط السلوك و العلاقات تجاه الجماعات الاثنية الاخرى المجاورة لها و المتفاعلة معها.⁶ و على اعتبارهم يمتدون عبر جغرافيا متصلة ، فان هذا التهديد يخلق فهم او ادراك بينذاتاني **Intersubjective** و هو ما يولد تصورات مشتركة لدى صناع القرار للدول المحتضنة للشثات الكردي بأهمية احتواء اي محاولة لقيام كيان كردي مستقل اذ يمثل تهديد مباشر لأمنها القومي و استمرار الدولة .

من هنا يعتبر انماط الصداقة / العداوة و توزيع القوة بين دول الاقليم عاملان مهمان لفهم واستيعاب الديناميات الامنية في المنطقة، وفقا لنظرية المركب الامني الاقليمي لبوزان و يوفر التي يقدمانها كإطار نظري تحليلي لأمن الاقليم، خاصة ان هذه المركبات تمتاز بنوع من التهديدات لها خاصية الانتقال بسهولة عبر الحدود ما يعزز الترابط الامني المكثف داخل كل مركب وفي نفس الوقت يرسم حدود تميزه عن جواره. بناء على ذلك كل اقليم يشكل انماط معينة من الامن و انعدام الامن، حيث يصبح الامن هو ما تصنعه الدول. نظرية المركب الامن الاقليمي هي نظرية غير وصفية، في تحديدها للأقاليم تعتمد متغير الامن لا التقسيمات الجغرافية. و هو ما يجعلها مرنة تكيف و المتغيرات الدولية، اذ يمكن لهذه المركبات الاقليمية ان تتغير او يعاد تشكيلها وفقا للممارسات الامنية للجهات الفاعلة.⁸

⁴ ibid.52-51.

⁵ Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era.(1st edion, GB: wheatsheaf, 1983) .p.106

⁶ انتوني غيدنز ، علم الاجتماع ، (ترجمة : فايز الصياغ ، ط4، بيروت : دار الترجمة العربية، 2005)، ص. 13

⁷ Barry Buzan, Ole Wæver, p.49.

⁸ ibid,p.48.

اعادة تشكيل مركب الامن الاقليمي للشرق الاوسط:

مخرج الجيش الامريكى من العراق في إطار استراتيجية اوباما الجديدة الارتكاز الاسيوي، دخل الاقليم مرحلة اختلال التوازن. خصوصا ان هذا الفراغ الاستراتيجي تزامن مع تحول داخلي بانتهاء العراق و سوريا مما نتج عنه فراغ في القوة الاقليمية، هذا الوضع مكن لاختراقه خارجيا، و شجع على زيادة دور القوى الاقليمية السعودية، ايران و تركيا. وفقا لذلك تحول الشرق الاوسط من المجمع الامني المركز و الذي يعرف قوة دولية مهيمنة الى مجمع امني قياسي او معياري و الذي يعرف تعدد الاقطاب ، حيث ديناميات امن الاقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الاقليمية و الاستقطاب الداخلي،⁹ و هو ما يدفعنا بالعودة الى تقسيم الاقليم لبوزان و ويفر في كتابهما الصادر 2003، تعتبر تركيا دولة عازلة ما بين ثلاث اقاليم : الشرق الاوسط ، اوروبا و القوقاز. في حين مثل مبدأ العثمانية الجديدة عودة تركيا للتدخل في قضايا الشرق الاوسط عبر القضية الفلسطينية، ملف النووي الايراني، التدخل في العراق و سوريا. ما يستلزم اعادة تعريف المركب و دور تركيا فيه حيث اصبحت قطبا فاعلا في مركب الامن الاقليمي للشرق الاوسط، و هو ما يستوجب اعادة تعريف مركب الامن الاقليمي الفرعي للشام.¹⁰

وفقا لما طرحته مدرسة كوبنهاغن حول تشكل المركبات الامنية. في مقالتنا لمساعي تحليلية ننظر الى الدول الحاضنة للأكراد اي شمال الشرق الاوسط كمجمع امني مصغر **mini-complex** ما يمكننا من الاستفادة من تطبيقات " الامن المجتمعي ، الامنة ، المركب الامني " . هذا المجمع المصغر له خصائص مركب الأمن الاقليمي، ولكن اقل حجما بحيث يتكون من عدد اقل من الدول كما يحوي فاعلين ما تحت الدولة¹¹ . دون البحث في دور المركب المصغر الذي يرى بوزان و ويفر له خصائص العازل الاقليمي. □

□

2/ المدخلات: الهوية الكردية كتحدٍ أمّنى اقليمي لانهايار الدولة

تعدو سورية و العراق عاجزين عن اعادة ملمة نفسيهما بوصفهما دولتين و ستفالتين، نتيجة تحديات سياسية و أمّنية و أزمات اقتصادية مع بروز تأثير الفئات العرقية و الدينية في تشكيل النتائج السياسية، مما ادى الى انزلاق البلاد نحو فوضى كاملة زادت من حدة المعضلة الامنية المجتمعية. على المستوى الإقليمي الدول الضعيفة و الفاشلة لها تأثير أكبر بكثير على الدول المجاورة عندما تكون هذه الدول هي نفسها قريبة من الفشل¹² هذا الوضع الناشئ عبر خاصية الانتشار عبر الحدود ، يجعل الدول المجاورة تعاني اكثر من غيرها من النتائج المباشرة لانهايار الدولة ، التي تنطبق عليها

⁹ ibid, p491,p55.

¹⁰ ibid.p. 48.

¹¹ ibid, p.490

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا

نظرية الدومينو في انتقال الفوضى. فقد أثبتت التجربة منذ نهاية الحرب الباردة أن العنف والصراعات المعقدة في كثير من الأحيان تمتد عبر الحدود التي يسهل اختراقها في الدول الضعيفة والفاشلة، وفي كثير من الأحيان يتم تصدير العنف وكذلك اللاجئين، وعدم الاستقرار السياسي والتفكك الاقتصادي إلى دول الجوار ويزعزع استقرار المناطق المجاورة¹³ ويتفاقم هذا الخطر لأن الدول الضعيفة والهشة أو المنهارة غالباً ما تكون مجاورة للبلدان ذات الخصائص المماثلة¹⁴ وهو ما يشجع على ظهور "الجوار السيئ".¹³ وهو واقع ينتج عن العجز المؤسساتي لانهار الدولة، فحالة الانهيار تدل على أن الوظائف الأساسية للدولة التي تم تحديدها في النظريات المختلفة للدولة لم يعد ممكن تنفيذها¹⁵ بعبارة أخرى انها تعبر عن ظاهرة خلل وظيفي في أداء الدولة بالمفهوم الفييري حسب Zartman يركز هذا التعريف على ثلاث وظائف الدولة بوصفها السلطة ذات سيادة، الدولة مؤسسة صنع القرار والدولة الضامن الامني لإقليم من السكان¹⁶ لذا هذه الوظائف "السيادة، الهوية، الامن، «تتصل بشكل وثيق ويصبح من الصعب الاخلال بها فضعف أحدها يؤثر بالآخرين.¹⁴ وفي هكذا وضع يصبح حكم الدولة "المركزي" غير مقبول من قبل كل الوحدات التي تشكل الدولة، تنشأ حالة "اللامن المجتمعي" حسب Morten Kelstrup، وهي الحالة التي تطرح مدرسة كوبنهاغن من خلال روادها بوازن و ويفر ان امن المجتمعي كمستوى للتهديد، حيث أن الدول الضعيفة عرضة بشكل خاص لانعدام الأمن المجتمعي¹⁷ إذ يرى ويفر ان امن الدولة يتعلق بالتهديدات ضد السيادة، فإذا فقدت الدولة سيادتها لا تعيش كدولة، في حين الامن المجتمعي يدور حول الهوية، كذلك المجتمع اذا فقد هويته لن يعيش كمجتمع. فهو يتعلق بقدرة مجتمع ما الثبات على سماته الاساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الحقيقية. لذا تعتبر التهديدات ضد الامن المجتمعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية. حيث تصبح الهوية مرجعا للأمن.¹⁵

وبالمثل أصبح الصراع في سورية والعراق والمساحات المحيطة بهما رمزا لتوجه مشؤوم جديد، تحلل كيانات الدول وتفككها الى وحدات قبلية، عشائرية وطائفية ومذهبية، بعضها عابرة للحدود الموجودة انعكس هذا الواقع على دول المكونة لإقليم الشام بحكم الجوار الجغرافي ودول الشرق الاوسط عموماً باعتبارها امتداداً للإقليم خاصة مع سعي ميليشياتهما المتقاتلة للحصول على دعم طوائف مماثلة عبر المنطقة وخارجها لا بد لصراعها من ان يعرض تماسك سائر البلدان المجاورة للخطر.¹⁶ وهو ما يعزز طرح فكرة فقدان التماسك الاجتماعي كرمز للهوية. خاصة ان الدول الضعيفة غالباً ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الاختلافات في الهوية والثقافة بتعبير بوزان، يمكن للمرء أن يرى أن الاختلافات في الثقافة والأيدولوجية والعرقية، هي التي تشكل الحدود القبلية داخل هذه الدول. فمعظم الصراعات التي تنتشر الآن

¹³ Daniel Lambesh, Tobias Debiel, State Failure Revisited I: Globalization of Security and Neighborhood Effects. (INEF Report 87/2007). p.26.

¹⁴ William Zartman, Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers Robert. I. 1995). p.5.

¹⁵ Paul Roe, Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma. (London: Routledge. 2005). p.43.

تلك التي تنطوي على عنصر المجتمع¹⁷ ولذلك، من المهم أن يأخذ هذا القطاع في الاعتبار عند دراسة الأمن على المستوى الكلي¹⁷

عدم قبول الجماعات الاثنية لوضعها الراهن في المجتمع قد تختلف او تتعد اسبابه ، كما قد تختلف اشكاله و درجاته ، و لكنه حينما يتبلور في تيار هادف الى تحقيق مرام معينة ، و حينما يتوفر لهذا التيار قيادة ، و حد ادنى من الاطار التنظيمي و يدخل فيه او يلتف حوله عدد معقول من افراد الجماعة الاثنية فانه يتطور الى حركة اجتماعية **social movement** و يمكن النظر الى اهداف الحركات الاجتماعية من خلال درجة ما تطمح اليه في علاقاتها بالأغلبية اي بالجماعات الاثنية الاخرى التي تعيش معها في نفس المجتمع السياسي (الدولة) و تتراوح الاهداف من حيث الدرجة بين الانصهار و الانفصال و بين طرفي النقيضين هذين ، الذوبان و الاستقلال توجد درجات اقل ما يمكن ان تهدف اليها الحركات الاجتماعية الاثنية .¹⁸ اما التبرير الافضل للانفصال فهو اعتماده من جانب مجموعة لتصحيح مظالم ماضية. وفي حالة الاكراذ هو يخص الارض التي ضمت بشكل غير عادل من قبل الدول الاقليمية تحت تواطؤ دولي، إضافة الى المظالم تاريخية والقمع والاقصاء الممنهج الذي مورس ضدهم داخل دول الاقليم.

ومن منطلق ان شمال الشرق الاوسط، اقليم متمايز الخصائص لهذا الوضع تأثيرات توجه العلاقات الثنائية توجيهها مباشرا، بل وتحددها في بعض الأحيان لذا فان العلاقات التركية-السورية، التركية-العراقية، تقع من حيث التأثير المتبادل الاقليمي داخل وسط استراتيجي واحد.¹⁹ بيد ان منطقة الفراغ الجيوسياسي التي تشكلت في شمال العراق خلال الحرب العراقية الايرانية. و التي تحولت الى حالة مزمنة مع حرب الخليج، تعد من اهم مسائل السياسة الخارجية التركية، حيث تحولت هذه المنطقة الى نقطة ضعف بالنسبة لتركيا لارتباطها بحسابات استراتيجية و تركز السياسات المتعلقة بهذه المنطقة على ارضية بالغة الحساسية، نظرا للعواقب المحتملة في حال اتبعت سياسات او اجراءات غير عادية

20.

فقد اظهرت التطورات الجارية منذ 1991، حين تمت اقامة ملاذ امن **Safe haven** لاكراذ العراق شمال خط ال عرض 36 تحت ضغط التحالف الدولي عبر القرار الاممي 688. و بانهباء الحكم المركزي في العراق ، منطقة الملاذ الامن خلقت معضلة امنية مزدوجة لتركيا ، الاولى تخص قيام كيان كردي مستقل ذاتيا ، اما الثانية فهي تفاقم حالة انعدام الامن المتبادل بعد ما اعقب الحرب من تقسيم للعراق الى ثلاث مناطق ، و خطورة تحول شماله الى منطقة فراغ ، و تحول الحدود التركية - العراقية الى خط مواجهة بالنسبة لتركيا ، ليس فقط من حيث الامن الخارجي ، بل ايضا من حيث الامن الداخلي ، فسرعان ما اخذ ذلك الخط في التمدد نحو الداخل التركي بفعل اختراق حزب العمال

¹⁷ Barry Buzan, ibid, p. 124.

¹⁸. انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص.316.

□□ داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي □□ ترجمة: محمد جابر ثلجي. (بيروت □□ الدار العربية لعلوم الناشرين. 2010). ص.433.

□□ نفس المرجع، ص.168.

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا □

الكردستاني ، و نحو العمق العراقي ايضا من خلال التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق .²¹ وبالمثل وضع الاكراد في سوريا على غرار العراق قد يمكن لهم انهيار الحكم المركزي، الى اعلاء مطالب الحكم الذاتي وهو مطلب حزب الاتحاد الديمقراطي، بإعلانه فيدرالية "روح أفا" في المناطق الشمالية من سوريا حتى وان كان الأكراد أقلية في سوريا، هذه الوحدة قد تندمج مع مرور الزمن مع الوحدة الكردية المستقلة ذاتيا في العراق. هذه الخطوة قد اصبحت خطرا يحدق بالوحدة الوطنية التركية .²² خاصة مع تعاظم دور قوات حماية الشعب الكردية في محاربة تنظيم داعش في المناطق الكردية بعد الدعم الامريكى و قوات البشمركة العراقية و اكراد تركيا. يمكنهم هذا الدعم من فك العزلة عن كوياني ولاحقا عبر الغطاء الجوي الروسي تمكنت من السيطرة على معظم اقاليم الشمال السوري من عفرين الى الحدود العراقية وهو ما يشكل بيئة امنية غير مستقرة مهددة لتركيا عبر كامل حدودها الجنوبية. وما يزيد من تعقيد هذا المشهد بقاء مقاتلي حزب عمال الكردستاني قادرين على الانسحاب الى داخل العراق وسورية والعثور على ملاذ امن. □

3/ العمليات : امنة / نزع الطابع الامني عن الهوية الكردية □

□□□□ من أبرز اسهامات مدرسة كوينهاغن للدراسات الامنية نظرية الامنة التي قدمها ويفر. و هي تعد العماد النظري لنظرية مركب الامن الاقليمي ، بحيث يكون كل مركب اميني يعرف امنة/ نزع الطابع الامني عن القضايا محل الاهتمام للوحدات المكونة له .²³

يعرف بوزان وويفر عملية الامنة بانها فعل خطابي ناجح والذي عبره يتم بناء فهم تاذاتاني في مجموعة سياسية لمعالجة شئ ما على انه تهديد وجودي لقيم وحدة مرجعية معينة، للتمكن من اللجوء الى تدابير استعجالية واستثنائية للتعامل مع التهديد.²⁴ والهدف الرئيسي من وراء نظرية الامنة هو فهم من، لماذا، وتحت أي ظروف تصبح القضايا مامنة.²⁵ □□□□ ظهور القضية الكردية في تركيا كانت في تحول هذه الاخيرة من طابع امراطوري متعددة الجنسيات إلى دولة قومية وهي عملية تجذ مبرراتها في مدركات كمال اتاتورك مؤسس تركيا القومية العلمانية والذاكرة الجماعية التركية بعد تقسيم الدولة العثمانية، لذلك ترتبط امنة الهوية الكردية بالثقافة السياسية القومية حيث ينظر إلى الحكم الذاتي والمطالب المتعلقة بالهوية باعتبارها تهديدا للسلامة الوطنية ومن خلال اعلاء هذه التهديدات تم ماسست المسائل المتعلقة بالهوية الكردية مع قيام الجمهورية التركية.

ففي المجتمعات التي تكون القومية مقدمة فوق كل شيء، قد تظهر العرقية والتنظيم العرقي كتهديد ضد التماسك القومي، العدالة والدولة. قد يظهر هذا التوتر كصراع بين اخلاقيات الشمولية واخلاقيات الخصوصية. في مثل هذه

²¹ نفس المرجع، ص.448.

²² هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص.130.

²³ Barry Buzan, Ole Wæver, ibid, p.44.

²⁴ Ibid,p.491.

²⁵ Ibid,p.71

السياقات سينظر الى الايديولوجيا القومية للجماعة المهيمنة كايديولوجيا خصوصية بدلا من كونها ايديولوجيا شمولية كونية عامة، حيث تكون ميكانيكيات الاقصاء والتمييز العرقي أكثر جلاء من اليات الادماج والعدالة الرسمية، هذا النوع من الثنائية او الغموض هو جوهرى بالنسبة الى الايديولوجيا القومية. و بالعكس كذلك حيث يمكن كذلك ان يؤدي احياء الذات الى توطيد الاطار الوطني او تفتيته، بل وحتى تحلله جزئيا على الاقل في مجموعات اكثر اتساعا.²⁶ كما هو الحال مع الهوية الكردية والقومية التركية. اذ قد تعارض البنية الذاتية والبنية الوطنية او قد لا تتمتع على الاقل. ليست الهويات وحدها التي برزت نتيجة هذا التفاعل، وانما برزت ايضا معاني افعال الهويات. وهي فكرة تلتخص في قول الكسندر ووندت الهويات تحدد المصالح.

وفق ما سبق يعتبر الخطاب الهوياتي من قبل النخب التركية والذي تبعه ممارسات عملية في ضوء وجود عديد من التهديدات المحتملة. أدى إلى قمع الهوية الكردية بادرجها ضمن الأجنحة الأمنية او ما يطلق عليه امنة الاقليات. تهدف تركيا من وراء ذلك الى بناء واقع او وضع اجتماعي جديد قائم على التصورات والمعايير والمبادئ المشتركة (القومية والعلمانية)، هذا الخطاب السائد الذي كانت تتبناه النخبة العسكرية و السياسية (الفواعل المؤمنة) ، سمح لها باتخاذ اجراءات و تدابير استثنائية ، مثل حالة الطوارئ ، القيود المفروضة على الحقوق الاساسية و التهجير القسري للأشخاص و غيرها من سياسات الاقصاء .

خطر التفكك كان صميم الخطاب الامني القومي التركي، الذي تبنته النخب العسكرية تحت شعار دولة واحدة امة واحدة، مكن للمؤسسة العسكرية الى التدخل في الحياة السياسية عبر الانقلابات 1960، 1971 و 1980 في كل مرة يكون هناك تهديد للقيم و الهوية التركية (القومية و العلمانية) ، اذ اصدرت قوانين بمنع اللغة ، الثقافة و العادات الكردية و كل ما يتعلق بهويتها .²⁷

حتى منتصف الثمانينات لم تعلن السلطات في تركيا عن قضية تسمى المسألة الكردية، الى حين نشأة حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله اوجلان فتح الحزب جبهة حرب على المصالح التركية متخذاً من شمال سوريا والعراق منطقة لحماية قواعدهم الخلفية وتكثيف عملياته للمطالبة بالانفصال واقامة دولة كردية. هذه الاحداث المتزايدة استثمرتها تركيا في مواجهه الحزب داخليا من خلال تأكيدها على التفريق الكامل بين الحزب كمنظمة "إرهابية" وبين المكون الكردي من الشعب، ادت الى دعم شعبي لاستخدام الاجراءات العسكرية سواء بتركيا او خارجها لملاحقة العناصر الارهابية. اما خارجيا مكن لتركيا ادراج حزب العمال الكردستاني على قائمة التنظيمات الارهابية او ما يعرف بالامننة الكلية في إطار الحرب الدولية على الارهاب، ما اكسبها المزيد من التأييد الدولي تجاه العناصر الانفصالية فتحوّلت المقاربة التركية من الدفاع الى الهجوم وذلك بملاحقة التنظيم داخل العراق وسوريا والقيام بعمليات عسكرية،

²⁶توماس هايلند اريكسون [العرقية و القومية و جهات نظر اثربولوجية ، (ترجمة : لاهاي عبد الحسين ، الكويت : عالم المعرفة 2012) . ص 183-184.

²⁷هايننس كرامر، مرجع سابق ، ص ص 80-81.

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا □

اوصلت العلاقات مع سوريا سنة 1998 القطيعة والتهديد المتبادل. وهو ما يمثل تحولا في الخطاب الامني التركي حول هذه التهديدات. 28

نزاع الطابع الامني عن الهوية الكردية:

تعتقد المسألة الكردية ما بين داخلي وخارجي يجعل عملية الامنة/نزاع الطابع الامني لها والنظر في التهديدات تأخذ بالمتغيرات التي تحدث في المستويين. هذان البعدان متداخلان يؤثران و يتأثران احدهما بالآخر، عبر ما يعرفه جيمس روزنو بالتراطيب السياسي، حيث تصبح السياسة الخارجية غير منفصلة عن السياسة الداخلية والعكس كذلك. 29

على المستوى المحلي، التحول الديمقراطي في تركيا بوصول توركت اوزال الى حكم، خفف من القيود المفروضة على الاكراد بتبنيهم مقاربة ليبرالية متفتحة على التنوع الاجتماعي. 30 كانت حافزا كبيرا لنزع الطابع الامني للقضية الكردية، واعادة الاعتراف بالهوية والخصائص الكردية. وفي هذه الفترة نتج عن المفاوضات السرية مع حزب العمال الكردستاني ثم لاحقا مع حكومة حزب العدالة والتنمية الى اعلان وقف إطلاق النار، مما يعني ازالة التهديد المباشر للإرهاب فتح مساحات جديدة للنقاش حول القضية الكردية دون النظر اليها كأولوية أمنية، والانتقال من جدول اعمال الاجندة الامنية والعودة الى النقاش السياسي العام.

اما على المستوى الخارجي، حصل التحول في الخطاب السائد حول القضية الكردية مزيدا من الزخم مع عملية تفعيل عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، نتيجة تعقد المفاوضات وخاصة في ما يتعلق بجانبها المعيارى وهو بند يتعلق بوضع حقوق الانسان، الديمقراطية و حقوق الاقليات، في هذا السياق عملية المفاوضات كانت تتم في اتجاهين خارجي و داخلي او ما يطلق عليه بوتنام المستوى الثنائي، 31 الاول مع الطرف الاوروبي و الثاني محلي (بين النخب ، المؤسسة العسكرية ، المجتمع المدني). و من هنا دفعت الضغوط الاوروبية انقرة الى اعادة تكييف سياستها الداخلية و هو ما تطلب اعادة النظر في حقوق الاكراد بالداخل ، بإعادة انتاج خطاب سياسي جديد ترتب عنه اعادة نزع الطابع الامني عن الهوية الكردية □ عرفت هذه الاصلاحات بنهاية تسعينات القرن الماضي ، إسقاط قانون حجب اللغة الكردية ، ثم لاحقا اطلاق سجناء الرأي الاكراد ، حتى تشكيل الاحزاب و دخول الحياة السياسية التركية عبر بوابة البرلمان . كما ان ازالة هذا التصور حول التهديد نتج تحول في الخطابات السائدة على المستوى المجتمعي ، جاءت نتائجه على الحياة السياسية الداخلية ، حيث فاز حزب العدالة والتنمية بعدد من المناطق الكردية. 32

28 هانتيس كرامر، مرجع سابق ، ص.76.

29 Putnam Robert, Diplomacy and domestic politics: the logic of two-level games. International Organization (42, 3, Summer 1988.427-460).p.430.

30 هانتيس كرامر، مرجع سابق، ص.76.

31 Putnam, Robert , ibid.p.434.

32 هانتيس كرامر، مرجع سابق، ص.78.

4/ المخرجات: دور المتغير الكردي في توجيه سلوك تركيا الاقليمي

تعتبر التدابير الاستثنائية العملية اللاحقة للخطاب الامني في عملية الامنة ، اي بمعنى السلوك الذي تنتهجه تركيا تجاه هذه التهديدات في حوارها الاقليمي ، اعتمدت مقارنة تصحيحية تجاه الوضع القائم على حدودها ، و هو موقف ينتج حسب ارنولد وولفرز لما تجدد دولة ما بنيتها الداخلية خارج النمط السائد من العلاقات و بالتالي تشعر انها مهددة عبر الوضع القائم .³³ فهي تهدف الى خلق اطار اقليمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي □. وبحكم موقعها الجيوسراتيجي لها روابط مع عدة اقاليم، وضعها كعازل/نشط يتوقف على توازن معين. وفق نظرية المركب الامني، فان هذا الدور مقيد بتوزيع القوة و انماط العلاقات بين الفواعل. وفق منطق توازن القوى تركيا و ايران يشكلان ثنائية قطبية، اما علاقاتها بدول الاقليم تحدد حسب ووندت وفق ثلاث انماط من ثقافات الفوضى في العلاقات الدولية المرتبطة بتصورات الفواعل و نظرة كل طرف لذاته و ذوات الاخرين « هوبزية ، لوكية و كانطية □ التي تحدد سلوك الدول سواء بالتعاون او الصراع □³⁴ و هي الانماط التي ميزت علاقة تركيا بدول الحوار . خلال فترة التسعينات لها ميزة "لوكية" مع إيران □ "هوبزية" مع سوريا والعراق بسبب الأكراد والتوترات الناجمة حول حقوق مياه الفرات . و على العكس من ذلك . جاءت النيوعثمانية في ثوب ليبرالي متممة لمسار تورغمت اوزال تجاه الاقليم. بتعبير داوود اوغلو : تركيا ، بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية، لديها دور تلعبه في المجال السابق لنفوذها. من خلال التأثير في الاقاليم الداخلية و الخارجية لدول الحوار عملاً بمبدأ تصفير المشاكل ،³⁵ هذه السياسة تهدف الى خلق بنية اجتماعية كانطية حيث تتوقف الجهات الفاعلة عن معاملة بعضها البعض حول المسائل الامنية و تبدأ التصرف كأصدقاء .

عملت تركيا لتحقيق التوازن بين اثنين من الضرورات المتعارضة (وئد اكراد الخارج وادماج اكراد الداخل) الى الاعتماد على مقاربتين متناقضتين فيما يخص القضية الكردية بدول الحوار دون المساس بوحدة اراضي العراق وسوريا. □
سياسة المحافظة على الوضع القائم في العراق :

دفعت فوضى ما بعد غزو العراق، تركيا الى الانخراط بصورة أعمق في قضايا الشرق الاوسط. فقد اصبح العراق ساحة مفتوحة لتنامي الارهاب و تصاعد العنف العرقي و الطائفي ، هذه الفوضى الناشئة استحدثت وضع بنيوي اقليمي جديد ببرز كردستان العراق كمناطق حكم ذاتي ، تعين على تركيا للتعامل مع هذا الوضع ان تقييم توازن دقيق بين المصالح الامنية القومية من جهة و الوضع البنوي في العراق . بالنسبة لتركيا شكلت جملة هذه التطورات مصدراً للقلق بسبب الفراغ السياسي و الامني المتزايد في شمال العراق و تأثيره على الوضع الهش جنوب شرق تركيا ، و كونها عضو حلف الناتو و الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة وهو ما يعني تقييد الدور التركي في المنطقة في اطار سياسة اشمل للشرق الاوسط الجديد الذي تفرضه امريكا . لذا دأبت تركيا للحفاظ على مجموعة من المصالح المتناقضة و المختلطة ،

³³ Barry Buzan, ibid, p. 80.

³⁴ Paul Roe, ibid,p.12.

³⁵ داوود اوغلو، مرجع سابق.ص.612.

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا

العمل على منع قيام دولة كردية مستقلة ، و في الوقت نفسه منع اي هجوم عراقي واسع على الاكراد الذي سينجم عنه حركة لاجئين واسعة باتجاه تركيا . في حين ابقاء سلطة الحكم الذاتي الكردي في حالة ضعف يمكن لحزب العمال الكردستاني من الحصول على موطن قدم مع الحدود التركية ويستفيد من هامش مناورة في المناطق الحدودية. إضافة الى المصالح الاقتصادية.³⁶

هذا المأزق الاستراتيجي ما لبث ان تحول بعد الصدمات العسكرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP بزعماء مسعود البرازاني وحزب اتحاد كردستان الديمقراطي الكردستاني PUL بزعماء جلال الطالباني، سنة 1993 التي افضت الى اقتسام المنطقة بين الفرقاء. وعودة حزب العمال الكردستاني للعمل العسكري . لذا انتهجت سياسة التدخل العسكري طوال التسعينات حتى وان لقيت معارضة من قبل العراق ودول الاقليم وحتى من قبل الشريك الاستراتيجي الولايات المتحدة.

لم يكن لتركيا القدرة ان تنخرط في القضايا الامنية للعراق بشكل اوسع الا من خلال لعب دور الوسيط في عديد من المسائل ما بين الفصائل الكردية او اقليم كردستان والحكومة العراقية، في هذا السياق تم نزع الطابع الامني عن العلاقات مع العراق بدءا من 2008، بانتهاج مقاربة ليبرالية بتكثيف الاعتماد المتبادل وتوسيع العلاقات التجارية مع العراق واقليم كردستان العراق. اذ تقوم تركيا بدور الحماية لكردستان العراق و تقيم معه اشكالا من التعاون الامني و الاقتصادي، كما ترعى جهود الوساطة بين الفصائل الكردية الحزب الديمقراطي الكردستاني و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني .³⁷ و تهدف من راء هذه السياسة الى تحييد اكراد العراق ازاء المشكلة الكردية في تركيا ، كما تستميل هذه الاطراف ضد حزب العمال الكردستاني من خلال تكثيف الاعتماد المتبادل و التواجد العسكري . تسعى تركيا للحفاظ على وضع يسمح باستمرار هذا التوازن حتى وان كان على حساب العلاقات التركية العراقية.

سوريا وتغيير الوضع القائم:

الدور التصحيحي لتركيا في سوريا بدا جليا منذ بدا الازمة 2011، مواكبة لدورها النشط في الشرق الاوسط. فبعد الحراك الشعبي اعتمدت مقاربة متناقضة ومبدأ تصفير المشاكل، اي نزع الطابع الامني مع سوريا 2007. بإعلاء خطاب التغيير و مطالبة نظام الاسد بإقامة المزيد من الاصلاحات السياسية الى المطالبة بتنحي الاسد من السلطة و فتح حدودها لشتى فصائل المعارضة³⁸. هذه المواقف كان لها انعكاسات على العلاقات مع سوريا و دول الاقليم ايران و العراق المساندة للنظام، و نتيجة لتعقد المشهد الامني السوري ذي الامتدادات الاقليمية و الدولية و زيادة تأثير الفواعل العبر دولاية ، عادت تركيا لانتهاج مقاربة واقعية فرضتها الضرورات الامنية في سوريا. تكثيف الخطاب الامني اعاد امنة العلاقات بين البلدين ، هذا على ضوء تهديدات بوادر كيان كردي مستقل مع عودة نشاط حزب العمال

³⁶ هاينتس كرامر، مرجع سابق. ص 220.

³⁷ داوود او غلو، مرجع سابق، ص 624.

³⁸ هنري كيسنجر ، مرجع سابق. ص 146.

الكرديستاني ، إضافة الى تنظيم داعش بعد تمده من العراق الى الحدود التركية السورية . و الاهم في ذلك تحول وحدات حماية الشعب الكردي بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي من ميليشيا محلية الى شريك دولي استراتيجي في الحلف الدولي لمحاربة داعش ، اذ يعد الحليف الميداني للعمليات الجوية التي تقوم بها كل من الولايات المتحدة و روسيا في سوريا ، هذا الدعم الدولي مهد لحزب الاتحاد الديمقراطي لإعلان كيان ذاتي مستقل عن سوريا والذي يهدف إلى ربط مختلف "الكاتونات" لتشكيل إقليم على طول الحدود التركية.³⁹ نتيجة هذه التغيرات الميدانية ، اطلقت تركيا عملية "درع الفرات" عبر التدخل العسكري في سوريا تهدف من خلالها الى خلق منطقة عازلة غرب الفرات تمنع بما كان اي اتصال بين الاكراد على طول الحدود التركية السورية . مهدت هذه الديناميات الامنية الى اعادة توجيه سلوك تركيا تجاه الازمة السورية و اعادة التوازن للعلاقات الايرانية التركية اللتان تعارضان إقامة اي كيان كردي في شمالي سوريا و الابتعاد خطوة عن حلفائهما الدوليين ، الداعمان لفكرة فدرلة سوريا كحل لنزاع السوري. الموقف الجدي الذي قالت أنقرة إنه جاء لخدمة مصلحتها.⁴⁰ من هنا يبرز أهمية البعد الامني الذي يحدثه المتغير الكردي في اعادة توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية، اذ تقوم المقاربة التركية على عدة اولويات، بدءا باستعادة الأمن الداخلي، حل الازمة السورية في إطار جغرافي موحد دون قيام كيان كردي والعمل على لعب دور فاعل على طاولة المفاوضات لأي إعادة ترتيب لمرحلة ما بعد الصراع في سوريا، على عكس الموقف من الازمة العراقية. الاخذ بزمام المبادرة في الازمة السورية، تجعل تركيا في منى عن اي ترتيبات جيوسياسية في جوارها قد تفرضها التسويات بين القوى الدولية.

5/ التغذية العكسية : دوامة الفعل و رد الفعل بين تركيا و الاكراد

اهمية فكرة التغذية العكسية feed back انها تمنحنا تفسيراً كيف يمكن لعملية امنة الهوية الكردية في تركيا تولد مجالا انعكاسيا لمشاعر عدم الامن . وهو ما يمكن الجهات الفاعلة من ان تعود ادراجها و تتساءل حول الكيفية التي يمكن من خلالها ان تساهم افعالها في بناء المشكلة ذاتها التي يرغبون في معالجتها .⁴¹ فالإجراءات التي تقوم بها تركيا لتعزيز امنها القومي بإعلاء خطاب القومية التركية ، يصبح تهديدا ذاتيا للأكراد ، و بالمثل تعزيز الاكراد للهوية الكردية يعتبر تهديدا موضوعيا لتركيا كدولة قومية . و هو اشبه بالموقف الذي يصفه روبرت جرفيس بالنموذج اللولبي spiral model الذي تنتجه المعضلة الامنية لما يسعى كل طرف الى تعزيز امنه على حساب الطرف الاخر . بمعنى

³⁹ [Bülent Aras](http://nationalinterest.org/feature/why-turkey-went-syria-17537) , Why Turkey Went Into Syria. nationalinterest. August 31, 2016

<http://nationalinterest.org/feature/why-turkey-went-syria-17537>

⁴⁰ كيف يؤثر التقارب التركي مع روسيا وإيران على الأزمة السورية؟ موقع / <http://www.bbc.com/arabic>

⁴¹ مقتبس عن فكرة كارين فيارك حول انعكاسات اجراءات التدابير الاستثنائية في عملية الامنة . للإطلاع انظر

كتاب: النظريات الدولية ، التنوع و التخصص.

تركيا وأمنه المسألة الكردية: ما بين التعقيدات والتحولات البنيوية في العراق وسوريا

أن التدابير الاستثنائية التي تتخذها مجموعة الأغلبية في سياق عملية الامنة ، و التي تهدف إلى إضعاف هوية الأقلية ، في الواقع تدفع جماعة الأقلية على أن تكون أكثر تصميمًا للدفاع عن هويتها⁴² مثلما تحدث عنها بوزان⁴³ التهديدات يمكن أن تعزز الهوية التي كانت مغلقة⁴⁴ حتى و ان المحاولات لقمع الهوية قد تعمل، لكن يمكنها أيضا أن تعزز كثافة مجموعة متماسكة⁴⁵ وبهذا الصدد يرى عالم الاجتماع غيدنز ، ان ممارسة التفرقة و التمييز مع الجماعات الاثنية قد يكون عاملا مهما في تنمية الوعي الادراكي الاثني نتيجة الاحساس بالاضطهاد .و بتعبير اخر تنطوي العلاقة الاثنية صراحة او ضمنا على اليات نفسية اجتماعية للاندماج **inclusion** و الاستبعاد **exclusion** اي شروط من ينطبق عليه ان يكون من جماعة " النحن " و شروط من ينطبق عليه الاستبعاد من هذه النحن و وضعه في جماعة الاخرين او " الهم " .⁴³ وهو ما تبرزه الخبرة الامريكية للسياسات الامنية التركية سواء لاستيعاب او دمج الاكراد بالداخل ، لم تأتي بالنتائج المرجوة فقد بقيت الهوية الكردية واقعة اجتماعي طوال السنين الماضية ، ما نتج عنه نوع من الاقصاء بين النحن و الاخر ، و في حين نزع الطابع الامني عن القضية الكردية بانفتاح تركيا على التنوع الهوياتي في تركيا جاءت بنتائج مشجعة للتماسك الاجتماعي و الاستقرار الامني .

و بناء على الطرح الذي يقدمه كوفمان في تقسيم المعضلة الامنية الى هيكلية و اخرى ادراكية .⁴⁴ يمكننا استنباط شكل اخر لدوامة الفعل و رد الفعل من حيث الامن الاقليمي . فالمتغيرات البنيوية في العراق و سورية حيث ان انهيار المركزي بالدولتين و الذي ينشأ معضلة امنية هيكلية ، اي انهيار الحكم المركزي يدخل الاكراد في وضع اللامن و ما يدفعهم الى اتخاذ تدابير حمائية لتعزيز امنهم تجاه الجماعات الاخرى ، يخلق معضلة ادراكية لتركيا بحث تنظر الى هذه الترتيبات انها قد تتطور لاحقا الى مطالب انفصالية و هو ما يعتبر تهديدا وجوديا لأمن تركيا القومي . لذا علاقة تركيا بدول المركب تتعلق بالتصورات و الادراكات التركية تجاه الاكراد فيها . و هو ما يمكن ملاحظته بخصوص اقليم كردستان العراق ، حيث نزع الطابع الامني مع اقليم كردستان العراق كانت نتائج ايجابية من حيث الامن الداخلي او الخارجي، بيد انه انخفضت وتيرة الهجمات الارهابية ، حتى انه تم عزل حزب العمال الكردستاني في محيطه الكردي . في حين السلوك الهجومي لتركيا في سوريا لاحتواء التهديدات الخارجية و مهاجمة قوات الحماية الكردية بربط حزب الاتحاد الديمقراطي بحزب العمال الكردستاني ، عمليات الامنة هذه ترتب عنها انعكاسات على الامن الداخلي التركي ، الذي عرف تصاعدا وتيرة الاعمال الارهابية في تركيا بعد الدور الجديد الذي تقوم به في سوريا و العراق ، و هو ما يفسر كيف ان السلوك التركي المبني على احتواء التهديدات الكردية كيف يعكس على امنها الداخلي .

□

⁴² Paul Roe, ibid, pp.70-71.

⁴³ غيدنز ، انتوني ، مرجع سابق ، ص.315.

⁴⁴ Paul Roe, ibid, p.31.

قائمة المراجع :

اوغلو، احمد داوود □ العمق الاستراتيجي □ ترجمة : محمد جابر ثلجي. بيروت □ الدار العربية لعلوم الناشرين. 2010.
كيسنجر، هنري. النظام العالمي " تاملات حول طلائع الامم و مسار التاريخ ". ترجمه □ فاضل □ جتكر. بيروت : دار
الكتاب العربي . 2015 . □

غيدنز ، انتوني ، علم الاجتماع . ترجمة : فايز الصياغ. ط4، بيروت : دار الترجمة العربية. 2005. □
كرامر ، هاينتس . تركيا المتغيرة . ترجمة : فاضل جتكر. الرياض : العبيكان. 2001 □
اريكسون ، توماس هايلند □ العرقية و القومية وجهات نظر اثربولوجية . ترجمة : لاهاي عبد الحسين . الكويت :
عالم المعرفة. 2012 . □

كيف يؤثر التقارب التركي مع روسيا وإيران على الأزمة السورية؟ موقع / <http://www.bbc.com/arabic>

Buzan, Barry and Wæver, Ole. Regions and powers: the structure of international security. New York: Cambridge University Press. 2003.

Buzan, Barry. People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era. 1st edion, GB: wheatsheaf, 1983 .

Roe, paul . Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma. London: routledge . 2005.

Zartman, William. Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority . Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers Robert.I. 1995.

Putnam ,Robert D. Diplomacy and domestic politics: the logic of two-level games. International Organization 42, 3, Summer 1988. 427-460.

Lambach ,Daniel.Tobias, Debiel. State Failure Revisited I: Globalization of Security and Neighborhood Effects. INEF Report 87/2007

Bülent ,Aras. Why Turkey Went Into Syria. nationalinterest. August 31, 2016

<http://nationalinterest.org/feature/why-turkey-went-syria-17537>

□

□

□

الاتجار بالمخدرات كتهديد للأمن الإنساني Drug trafficking and human security threat

ناصر عامر¹*

Nacer Amer

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، nacer.amer2015@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/12/04

تاريخ الاستلام: 2019/11/20

ملخص:

شكل الاتجار بالمخدرات أحد أهم التهديدات التي تنامت مؤخرا لا سيما وأنه تهديد متعدد الأبعاد والاشكال، رغم أن حقل الدراسات الامنية لم يسلط الضوء بشكل كاف على هذا التهديد إلا أنه فرض نفسه في الدراسات الغربية لا سيما مع ظهور مفاهيم مثل جيوبوليتيك المخدرات واقتصاد المخدرات ودول المخدرات وعلى هذا الاساس سلطنا الضوء في هذا المقال على أحد أبعاد هذا التهديد وهذا البعد التنموي حيث أن الانجاز بالمخدرات شلل تهديد للأمن الانساني والتنمية المستدامة وعليه نتناول في هذا المثال جانب من هاته الجوانب.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالمخدرات، الأمن الإنساني، التنمية المستدامة

Abstract:

There has been a steady increase in drug trafficking. Although this threat takes on multiple forms and dimensions, it has not been sufficiently highlighted in the field of Security Studies. However, in Western studies it has imposed itself with the appearance of new concepts such as geopolitics of illegal drug trade, Narc-economics, and countries of illicit drug trade. This article sheds light on one of the aspects of the threat of drug trafficking and development. Such development cripples security and sustainable development.

Keywords: Drug trafficking, Human security, Sustainable development.

□ المؤلف المرسل

مقدمة:

إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات، ليست ظاهرة جديدة وإنما هي ظاهرة لديها جذور تاريخية ، فبالعودة إلى السياق الدولي فقد عرفت الظاهرة تناميا مطردا في العقود الأخيرة.

إن عملية رسم خريطة توضح جميع جوانب ظاهرة تعاطي المخدرات، في كافة أنحاء العالم، هي ظاهرة تثير الدهشة ، لشدة تنوعها وتشابكها فهي تبدو مهمة رهينة بالبيانات، المستمدة من المصادر الأصلية، التي يقدمها الخبراء في هذا المجال فهي تهيئ لنا رؤية ثاقبة لطبيعة هذا التنوع ومداه، وتوضح أهمية الاطلاع على المعلومات الأساسية عن المخدرات والمؤثرات العقلية أي المواد الخاضعة للرقابة الدولية، ففي نطاق هذه المشكلة العالمية أي تعاطي المخدرات لا يمكن فهما إلا في سياقها الاجتماعي أو الثقافي، إذ أن كثيرا ما يشمل جزء من هذا السياق اليوم إحساس الناس بسرعة التغيير البيئي، وبانهيار القواعد، والمواقف وأساليب الحياة القديمة تلك التغييرات تعكس على الفور في ظهور نماذج أخرى لتعاطي المخدرات¹.

كما أن إساءة استعمال المخدرات على نطاق واسع، والمشاكل المرتبطة بها هي ظاهرة عالمية متزايدة التعقيد، ذلك أن العولمة والتنقلات المتزايدة ، وفتح الحدود بين البلدان إثر التغييرات السياسية والاقتصادية ، قد سهلت عملية الاتجار بالمخدرات وتطابقت مع الطلب المتزايد على معظم أنواع المواد الخاضعة للرقابة الدولية، وتمتع طبقة ميسرة من متعاطي المخدرات، بدخل عال يمكنهم إنفاق على ما

¹ محمد سعيد الحفار، المخدرات مأساة البيئة العالمية دراسات عالمية مختارة (جامعة قطر ، جوان 1993)، ص. 45.

يسمى بالمخدرات "الترويجية" بحيث أن ذوي الدخل المحدود، يتوجهون إلى مواد مثل الكراك والكوكايين والاتجار بهما، بدلا من تعاطيهم للمخدرات المنتجة محليا مثل القنب.

وتجدر الإشارة هنا إن الإنتاج الكبير للمخدرات الذي يناهز 800 طن من الكوكايين والهروين، تنتجه حفنة من البلدان يدير على المنظمات الإجرامية، أرباحا طائلة غالبا ما تستعمل في تمويل أنشطة إجرامية أخرى أو حتى سياسية².

وبالعودة إلى تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2011، الذي نشر عام 2001 وهو العام الذي يوافق مرور 100 سنة، على اعتماد أول معاهدة دولية لمراقبة المخدرات أي *اتفاقية الأفيون الدولية* التي باتت تعرف باتفاقية عام 1912، ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية التي باتت تعرف باتفاقية عام 1912، حجر الزاوية في نظام المراقبة الدولية للمخدرات³.

وقد أقرت الحكومات بتوقيعها على اتفاقية 1912، بأهمية إتاحة المخدرات للأغراض الطبيعية، والعلمية، واعترفت في الوقت نفسه بوجود حماية الناس من الارتهان للمخدرات الخطيرة، وفقدانهم حريتهم نتيجة لهذا الارتهان⁴.

كما أن النظام الدولي لمراقبة المخدرات، حقق إنجازات هامة في مجال المراقبة الدولية للمخدرات والتي تنهض الآن على ثلاث اتفاقيات دولية لمراقبة المخدرات هي:

1- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

² الشرطة الجنائية الدولية، نشرة إعلامية للإنتربول حول الاتجار بالمخدرات، ليون: 2009 COM/FS/2009-07/DCO01.

³ الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2011، (فينيا الأمم المتحدة جانفي 2012)، ص: 02.

⁴ المرجع نفسه، ص: 03.

2- صيغتها المعدلة ببرتوكول سنة 1972 .

3- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 .

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات 1988 وقد انضمت كل الدول

تقريبا لهذه المعاهدات.

المخدرات تهديد للتماسك الاجتماعي:

إن تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لسنة 2011 ، اعتبر أن تعاطي المخدرات غير المشروعة

، هو واحد من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم ، فهو مشكلة تعم جميع البلدان من أغناها إلى

أفقرها ، وجميع الفئات كما تشمل على نحو متزايد جميع فئات الأعمار ، وتؤدي إلى استفحال الجريمة

والفساد والإرهاب ، على المستوى العالمي ، وتدر ثروة خيالية على فئة قليلة ، في حين تسبب أذى لا

حد له للكثيرين فهي تزهق ملايين الأرواح ، وتهدد بقاء المجتمعات في جميع أرجاء العالم⁵

وفي هذا المضمار دائما أصبح نطاق مشكلة المخدرات العالمية ، وتأثيرها يهددان نظم الصحة والتعليم

والعدالة الجنائية ، و الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، بل في بعض الحالات النظم السياسية في بلدان شتى

من العالم ، وقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت في توسيع نطاق تأثيرها ورعايتها و

الترويج لها⁶.

⁵ الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص. 03.

⁶ المرجع نفسه.

ويعتبر التقرير أن المخدرات تهدد الصحة، والأمن، فهو يشير إلى مفهوم تنامي المجتمعات الهامشية المحلية، فهو يشير إلى أن نشوء مجتمعات محلية هامشية، تضافرت فيها عوامل الصراع والعنف، وتعاطي المخدرات والجريمة، والتزهيب وسوء الأحوال الصحية، وضعف التعليم، ومحدودية فرص العمل وانعدامها مطلقا، فكان لها أثر وخيم وأصبحت هي القاعدة العامة بالنسبة لكثير من الأشخاص الذين يعيشون في كنفها⁷.

وبحسب التقرير دائما، فقد أصبح تعاطي المخدرات والاتجار بها، والجريمة المنظمة ظواهر يومية داخل هذه المجتمعات، وهي مناطق تزايدت فيها العراقيل، التي تعوق قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على المراقبة، وأصبحت فيها العصابات الإجرامية، المدججة بالسلاح جيدة التمويل، تتولى توفير الإدارة المحلية، والتحكم في حياة السكان المحليين، من خلال مزيج من إجراءات الترهيب والمكافأة. بمنافع آنية، واكتست مشكلة المخدرات في أوساط هذه المجتمعات زخما خارقا للعادة، وغالبا ما ينتحر الشباب الذين ترعرعوا في هذه الأوساط وراء ما يلوح على المستغلين من بيع المخدرات والاتجار بها، من علامات الثراء العريض والمكانة الرفيعة⁸.

⁷ الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص. 03.

⁸ المرجع نفسه.

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات استفادتها من مسار العولمة، حيث ساهمت هذه الأخيرة، في نمو الظاهرة الإجرامية ، بما فيها الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتجارة البشر⁹

أما على صعيد الأمن ففي الوقت الذي كانت النزاعات ما بين الدول، هي التي تشكل دائما منظومة التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي، فلقد ظهر نمط جديد تمثل في تهديدات داخل الدول ترتبط أساسا بالاتجار بالمخدرات¹⁰ و الأنشطة الإجرامية الأخرى المرتبطة بها.

المخدرات والتحول السياسي والاقتصادي:

لقد اعتبر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2011 ، أن المجتمعات التي تمر بمراحل تحول سياسي واقتصادي ، تشهد تراجعا كبيرا في قوة التماسك الاجتماعي، فعندما تفقد الهياكل السياسية والاقتصادية السابقة سندها، وتنشأ أشكال جديدة من الحكومة ، قد تشعر بعض الفئات الاجتماعية بالعزلة ، والانفصال عن المجتمع الكبير، وهذا الإحساس بالاغتراب عن الهياكل الجديدة للحكومة ، قد يؤدي بالأفراد والفئات الاجتماعية ، إلى الانخراط في العديد من ضروب شتى من السلوكيات الضارة بمجتمعهم اهما التهريب و الاتجار بالمخدرات .

إن تفاقم ظاهرة الاتجار بالمخدرات يكون بشكل منسق حيث تقوم عصابات الإجرام الدولية (أو عصابات الإجرام عبر الحدودية) بدور رئيسي في زيادة حدة الظاهرة، من جانب أنها تساهم إسهاما

⁹ Adrian Gheorghe and Liviu Muresan ,*Energy Security International and Local Issues, Theoretical Perspectives, and Critical Energy Infrastructures (Dordrecht, Published by Springer, 2011)*, p.25.

¹⁰ Paul D. Williams, *Security Studies : An International (New York :Routledge, ,2008)*,p338.

مباشراً في توسيع دائرة سوء استعمالها ، وذلك بتمويل مشروعات زراعتها وإقامة المخابر السرية التي تتولى تنقيتها وتصنيعها ، وتنظم عمليات نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها ، كما تقوم عصابات الإحرام المحلية في دول الاستهلاك (وجميع دول العالم بما فيها الدول العربية التي تعد حالياً دولا مستهلكة للمخدرات، بالتعاون في ترويجها مع بارونات المخدرات ، أو تجار الموت وأقطاب الجريمة المنظمة الدولية، إذ تتولى هذه العصابات من جانبها استلام هذه المواد لتوزيعها، وفتح أسواق جديدة لتعاطيها وتوسيع دائرة انتشارها.

إن هذه العلاقة المتنامية بين الشبكات الدولية والشبكات المحلية، من جانب اتساع تشكيلة عرضها للمخدرات، والاتجار بها باتت تروّع المجتمع الدولي، بسبب ما تشكله من خطورة، تهدد أمن الأقطار دونما تخصيص. وبالعودة إلى مؤتمر الأمم المتحدة السابع 1985 حول الجريمة المنظمة، فقد التزم أعضاء المنظمة الدولية على محاربة المجموعات المنظمة، التي تقوم بتمويل المشاريع الزراعية، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بترويج وتجارة المخدرات المؤثرات العقلية.¹¹

وفي إشارة منظمة الشرطة الجنائية الدولية الأنتربول، فإنه من منطلق أن الجانب المالي لم يعد القاسم المشترك لمعظم الجرائم ،لذا يقترح أن يتّحد الأسلوب الأمثل للحد من انتشار آفة المخدرات ،في مكافحة هذه المجموعات وذلك من خلال مكافحة تمويلها لهذه الآفة، وما ترتكبه من جرائم غسل الأموال ،التي تشمل المحور الرئيسي الذي تحوم حوله وبوجه خاص جميع أنشطتها الإجرامية ، كما أولى

¹¹ حفناوي زاغر ، الأبعاد الاجتماعية للأمن العربي الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ، (باريس ، 1996 ، ط.1 ، مركز الدراسات العربي - الأوروبي) ، ص.363.

اهتمام كبير بشأن التهديدات الأمنية الجديدة حيث اعتبر الاتجار بالمخدرات تهديدا للسلم و الأمن الدوليين إلى جانب التهديدات و التحديات التي تواجه المجموعة الدولية المتمثلة في النمو السكاني والتنافس على الموارد الطبيعية ، مع العلم أن العولمة شكلت السياق المناسب لنمو الظاهرة الإجرامية بما فيها الأسلحة والاتجار بالمخدرات كما سبق ذكره .

الاتجار بالمخدرات وانعدام الاستقرار:

إن تنامي عمليات الاتجار الدولي بالمخدرات وتهريبها عبر العديد من الخطوط الدولية للتهريب لم يكن لولا وجود توجهات وخطط تساندها هاته الكرتلات الدولية ،فهي تسعى إلى زعزعة الاستقرار على مسار التهريب ،فالتقرير العالمي عن المخدرات لسنة 2010 يتضمن فصلا يتناول ما للاتجار بالمخدرات من تأثير مزعزع للاستقرار في بلدان العبور ويركز بوجه عام على حالة الكوكايين ،وبين التقرير كيف يؤدي نقص التنمية وضعف الحكم إلى اجتذاب الجريمة بينما يعمق انعدام الاستقرار ويشير التقرير أيضا كيف يمكن للثروة والعنف، والقوة المقترنة بالاتجار بالمخدرات، أن تنال من أمن الدول لا بل حتى من سيادتها، وقد أدرج خطر المخدرات على الأمن عدة مرات في العالم الماضي في جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.¹²

إن مشكلة الإبتجار بالمخدرات وانتشارها أضحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسها الأضرار بالإنسان، حيث تخفض إنتاجية الفرد وتجعل منه عالة في مجتمعه، خاصة ذوي النفوس الضعيفة الذي يسقطون في فخ هذه الآفة.

¹² الأمم المتحدة، نشرة الأمم المتحدة، (نيويورك، 2010) 22/06/2010، USIS/NAR/108

وبالعودة إلى عام 2011 عايشت العديد من البلدان في شمال إفريقيا، تغيرات سياسية واجتماعية، فعلى سبيل المثال شهدت تونس والجمهورية العربية الليبية ومصر انتفاضات سياسية استهدفت إقامة مجتمعات ديمقراطية، وأثناء تلك انتفاضات استغل تجار المخدرات البيئة الأمنية و السياسية الغير مستقرة لزيادة عمليات التهريب و الاتجار بالمخدرات ،كل هذا يضعنا أمام حقيقة أن الاتجار بالمخدرات تهديد متماسك يهدد استقرار وتقدم المجتمعات الأمر الذي أكده مجلس الأمن عندما اقرّ بخطورة الاتجار بالمخدرات ،فهو يقوض التنمية والاستقرار والأمن. وفي سياق عقد العديد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة الاتجار بالمخدرات جدد الأمين العام للأمم المتحدة مناقشته للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه للمساعي الإقليمية الرامية إلى التصدي للمخاطر التي تهدد السلام والأمن نتيجة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود¹³.

تأكيدا لهذا التوجه الذي ارتبط بتنامي تهديد الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، فقد أقرت الشرطة الدولية الجنائية للإنتربول مشروع عمل دولي أطلق عليها تسمية " *White Flow* " ،و قد جاء بناءا على معلومات تؤكد أن عمليات تهريب شحنات كبيرة من الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى غرب إفريقيا ، يتم على متن طائرات خاصة وشاحنات بحرية، فقد كشف عن الدور البارز الذي تلعبه مجموعات الإجرام المنظم من خلال حماية خطوط التهريب الدولي وتأثير ذلك على استقرار الدول خصوصا الدول الإفريقية ،و يهدف هذا المشروع "*White Flow* " إلى قطع طرق الإمداد وبين هوية عناصر تلك المنظمات الإجرامية وإحالتهم على القضاء، ناهيك عن عملية *CANS* التي بدأت في جانفي

¹³الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا (2010/06/04) ، الفقرة 74.

2009 تنفذ بين الشرطة والقضاء في أوروبا ونيجيريا، وأعقب ذلك توقيف اثنين من كبار تجار الكوكايين في نيجيريا¹⁴، هذا لا يدع مجالاً للشك بأن الاتجار بالمخدرات أصبح يشكل تهديداً دولياً عابراً للحدود والقارات، يتجاوز قدرات الدولة الوطنية في مواجهتها ففي نفس السياق المتعلق بالمكافحة الدولية للاتجار بالمخدرات، نجد عملية "كوكبر الثالثة" التي كان الغرض منها وقف حركة الاتجار بالمخدرات، انطلاقاً من أمريكا الجنوبية مروراً بإفريقيا، وقد تمت العملية بقيادة منظمة الجمارك العالمية ويساندها الأنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتمكنت السلطات أثناء العملية التي امتدت لفترة أسبوعين من اعتقال 50 فرداً ومصادرة أكثر من 500 كغ من المخدرات التي شملت الكوكايين والهروين والحشاش والاكستازي والميثامفيتامين فضلاً على مسدسات وأدوية مقلدة وسلع ممنوع تصديرها مثل العاج وأعمال فنية ذات بعد ثقافي¹⁵.

إن عملية بهذا الحجم التي شارك فيها 19 بلداً من غرب ووسط إفريقيا و البرازيل تدل على أن ظاهرة الاتجار بالمخدرات تحظى بإجماع دولي، يظهر من خلال الاستجابة الواسعة لهذا العمليات مقارنة مع تملل دولي في بعض من القضايا التي عرفت لغطاً إعلامياً مثل الإرهاب الدولي وقضايا البيئة¹⁶.

و بالعودة إلى كلمة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة السيد أنطونيو مارييا كوستا، لدى افتتاح الاجتماع رفيع المستوى للجنة المخدرات في دورتها الثانية

¹⁴الشرطة الجنائية الدولية، التقرير السنوي الشرطة الجنائية الدولية الأنتربول لسنة 2009 (ليون، 2009)، ص. 40.

¹⁵تقرير الشرطة الجنائية الدولية 2009، المرجع نفسه، ص. 21.

¹⁶المرجع نفسه.

والخمسون حيث أكد على أن هناك مؤشرا إيجابيا وملموسا في ميدان مكافحة المخدرات ولكن إذا نظرنا إلى الصورة الأكبر أي أثر المخدرات على الأمن والتنمية يكون التقييم معقدا غير حميد¹⁷

وفي سياق كلمته أكد السيد ماريا كوستا على أن هناك علاقة بين عمليات الاتجار بالمخدرات والجماعات المسلحة من خلال ارتكاز زراعة المحاصيل غير المشروعة للمخدرات في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة التي تحمي تجارة المخدرات بل تشجعها¹⁸ وفي سياق طرحه يرى السيد ماريا كوستا أن عملية الحد من زراعة المخدرات، هو إعادة إرساء السيطرة الحكومية على الأرض، من أجل تحقيق الأمن مع تعزيز التنمية بغية القضاء على الفقر وليس فقط القضاء على المخدرات، ففي المثلث الذهبي كان الانخفاض الكبير في زراعة الأفيون خلال العقد الماضي من 190.000 هكتار إلى 30.000 هكتار، يستند في الواقع إلى عامتين هما: الاستقرار والنمو¹⁹.

لعل ما يزيد من مخاطر الاتجار بالمخدرات على العالم وإفريقيا بالخصوص هو أن نسبة 55٪ من سكان إفريقيا هم دون سن الثامنة عشر وهؤلاء الشباب هم أمن المستقبل، كما يعدون الفئة الأشد تضررا من البطالة والفقر، إن تكلفة بطالة الشباب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية عالية للغاية فهذه البطالة تديم دورة الفقر بين الأجيال وترتبط بالمستويات العالية للجريمة المنظمة، والعنف والأزمات

¹⁷ الشرطة الجنائية الدولية، التقرير السنوي لعام 2011 (ليون: 2011)، ص.26.

¹⁸ الأمم المتحدة، الإعلان السياسي والمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة

مشكلة المخدرات العالمية، (نيو يورك، 2005)، ص. 01.

¹⁹ المرجع نفسه، ص. 01.

وإدمان المخدرات، وازدياد التعصب الديني، هذا لا يدع مجالاً للشك حول ما يشكله الاتجار بالمخدرات من تهديد عابراً للحدود والقارات يتجاوز قدرات الدول.

وتعد التوصيات المقدمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن عمالة الشباب فائقة الأهمية²⁰ دليل بالغ الأهمية و هذا في سياق التأكيد على اعتبار الاتجار بالمخدرات يشكل احد أهم تحديات الاستقرار في إفريقيا ،بالخصوص على فئة الشباب و الأطفال

و كدليل اخر على بداية ادراك خطورة هذا التهديد نجد أن الاتحاد الأوروبي إعتبر أن عصابات التهريب والجريمة المنظمة ، تشكل خطراً على أسس الاقتصاديات الأوروبية و المجتمعات الأوروبية وسلامة مواطنيها، لا سيما المخابر غير القانونية للعقاقير المخدرة "الامفيتامينات التي توجد في دول مثل البلطيق وألمانيا وبولونيا وهولندا المملكة المتحدة"²¹ .

لعل ما يبرز مدى الأهمية التي بات يشكلها الاتجار بالمخدرات ،على أجنادات السلوك الخارجي للدول ،هوانه بات يشكل موضوع للتعاون و مثال ذلك علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا من خلال "الإقرار بخطة كولومبيا" مارس 2001 والتي تتضمن دعم سياسي وعسكري واقتصادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، للحكومة الكولومبية وهذا لمعالجة مشكلة إنتاج المخدرات غير المشروعة ،في هذا البلد حيث يتم إنتاج معظم المخدرات في المناطق التي تسيطر عليها

²⁰الاتحاد الإفريقي . وثيقة الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر العمل اللائق من أجل إفريقيا، (أديس بابا ديسمبر 2003) ،ص.03 .

²¹ Hugo Brady, *the EU and the Fight against Organized Crime* (London, Center for European Reform, April 2007),p.01.

المليشيات المناهضة للحكومة الكولومبية، هذا مع العلم فإن 80% من الكوكايين الذي يستهلك في شوارع أمريكا مصدره هذا البلد الأنديزي²².

من خلال ما سبق، يتأكد لنا أن الاتجار بالمخدرات أضحى تهديدا عالميا وكونيا للمجتمعات النامية، والاجتماعات المتقدمة، على حد سواء ففي تقدير مكتب الأمم المتحدة فإن مانسته 200 مليون شخص في العالم يستهلكون المخدرات، كما أن تفشي الإبتجار بالمخدرات يؤدي إلى تنامي العديد من المشاكل كالفساد في صفوف الشرطة، وكذلك بين المسؤولين الحكوميين المكلفين بإنفاذ القوانين، ويزعزع ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، كما أنه على الصعيد الإقليمي فإن إنتاج المخدرات في أمريكا اللاتينية، مثلا بإمكانه أن يزعزع استقرار الحكومات الشرعية ويخلق "بؤر مخدرات" في الأرض خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية.²³

إن الاتجار بالمخدرات أضحى اليوم ضمن أولويات الدول، ضمن التعاون فيما بينها ناهيك عن مجموعات التعاون الإقليمي، ففي سنة 2005 تبنت منظمة شنغهاي خطة لتعزيز التعاون الوثيق، في مجالات معينة حيث اعتبرت أن عمليات الاتجار بالمخدرات أضحت تهدد السلام والأمن²⁴ وهذا يظهر مدى تأثير الاتجار بالمخدرات على مواضيع التعاون الدولي و الإقليمي، من خلال سياق التعاطي الجديد معها، كما نجد أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي وقعت اتفاق لسير التعاون بشأن مجموعة من

²² Farser Cameron, *US Foreign Policy After the Cold War global Hegemony or Reluctant Sheriff* (New York :Routldage, 2nd edi ,2005),p.35.

²³ Abdenour Benantar, *Nato's Contribution to Confidence- and Security Building in the Maghreb* (Rome , Nato defense College, Junry 2011),p.23.

²⁴ Evan S. Medeiros, *China's International Behavior* (Pittsburgh, Published 2009 by the RAND Corporation, 2009), p.140.

المسائل الأمنية كان على رأسها الاتجار بالمخدرات في منطقة آسيا ناهيك أن هذه الاتفاقية شهدت شد وجذب بين روسيا والصين كل هذا يصب في خانة تؤكد على أن الاتجار بالمخدرات أضحي تهديد عالميا للأمن الإنساني بكل مركباته.

الخاتمة:

من كل ما سبق نلاحظ أن الأمم المتحدة وجدت نفسها في حضم تعيّر في مفهوم الأمن، ففي الوقت الذي كانت الصراعات ما بين الدول هي التي تشكل التهديدات للنظام الدول ظهر نمط جديد يتعلق بالتهديدات ما دون الدول وغالبا ما يرتبط بالاتجار بالأسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات هاته الأنماط تشكل تهديدات كبيرة للاستقرار الإقليمي والدولي وحتى العالمي بالإضافة إلى تلك المخاطر الأمنية الناجمة على أداء ما يسمى الدول الفاشلة في العالم والتي تواجه جملة من التهديدات المتشابهة²⁵.

إن ظهور جملة الأنماط الجديدة للتهديد وعلى رأسها الاتجار بالمخدرات، ارتبط بعملية توسيع، وبشكل مباشر لتصور مفهوم الأمن، حيث شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين فاصلتين الأولى تدعى التفصيلية وتميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري على مستوى التحليل، والثانية تدعى التوسعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية²⁶.

²⁵ Paul D. Williams, *Security Studies : An International* (New York :Routledge, ,2008), p.338.

²⁶ Paul D. Williams, *Loc. Cit.*

الدِّراسة النَّظريَّة للتَّغيير في السِّياسة الخارجِيَّة:

نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد.

THEORITICAL STUDY OF CHANGE IN FOREIGN POLICY: TOWARDS A NEW CONCEPTUAL FREAMEWORK.

بلقاسم بن ضيف الله *1

Belkacem Bendifallah¹

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر). Belka_is@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/12

تاريخ القبول: 2019/10/17

تاريخ النشر: 2019/12/18

ملخص:

تعالج هذه الدِّراسة؛ مفهوم "التَّغيير" كسمة مميِّزة لظاهرة "السياسة الخارجِيَّة" بعد الحرب الباردة. فالتَّغيير أضحى في العقود الثلاث الأخيرة أبرزَ الخصائص التي تمتاز بها "السياسة الخارجِيَّة" عن غيرها من ظواهر العلاقات الدَّولية؛ الأمر الذي يفرض علينا إيلائها الإهتمام العملي. لذا تمَّ إعداد هذه الدِّراسة، لبحث المقصود بـ: "تغيير السياسة الخارجِيَّة" ومناقشة أدوات دراستها. كمحاولة منا لإزالة اللبس والغموض اللذان اكتنفا، ولا زالا يكتنfan ظاهرة "التَّغيير في السياسة الخارجِيَّة"؛ في جانبها الواقعي (التمظهر الحَدثي)، والتَّظري- المنهجي (الدِّراسة العلميَّة). □

كما تعتبر هذه الدراسة؛ بمثابة عرض نحو التأسيس لـ: "إطار عمل صوري/ مفهومي" جديد، من شأنه تسهيل دراسة التَّغييرات التي طرأت على السياسات الخارجِيَّة للدول بعد الحرب الباردة. فصعوبة الإعتقاد على "النَّماذج العلميَّة" المستعملة في هذا المجال منذ عقود لقصورها النَّظري من جهة، والخصوصية التي عرفت بها السياسة الخارجِية لدول العالم بعد نهاية الحرب الباردة من جهة ثانية؛ يفرض على الباحثين اعتماد "إطار عمل مفاهيمي" خاص، كآلية أكثر مرونةً من "النَّماذج العلميَّة"، في دراسة التَّغيير في السياسة الخارجِيَّة للدول.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجِية، تغيير السياسة الخارجِية، نموذج تعديل المسار، تشارلز هيرمان، توماس نيكلاسون.

Abstract:

This study concerns the concept of "Change" as a hallmark feature of the « foreign policy » after the Cold War. In the two last decades Change has become, the most prominent characteristic of foreign policy, compared to other phenomena of international relations. This matter requires from us, to grant it a practical attention. This is the reason why this study has been fulfilled, in order to search the meaning of the « Foreign Policy Change » and the tools for studying it. This is an attempt from us to remove the confusion and ambiguity that have surrounded and still surround the phenomenon of change in foreign policy, in both its Realistic (Factual Phenomenology) and Theoretical –Methodological aspects.

This study is also considered as a presentation towards the constitution for: A new conceptual frame which aim is to facilitate the study of changes that occurred on foreign policies of countries, after the Cold War. It is difficult to rely on the « Scientific Models » used in this field for their theoretical shortcomings, on one hand and the specificity of the world countries' foreign policy after the end of the Cold War, on the other hand. It is required to use a "Special Conceptual Frame" as a more flexible mechanism than the « Scientific Models » to study the change of foreign policy, for Countries.**Keywords:** foreign policy; foreign policy change; changing course model; Charles Hermann; tomass niklasson.

*المؤلف المرسل

عديدة ومتنوعة هي الكتب والمقالات العلمية التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع "السياسة الخارجية" في العلاقات الدولية المعاصرة (**CONTEMPORARY INTERNATIONAL RELATIONS**)؛ إذ شكّل هذا الموضوع مجال بحث خصب وخص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ثمّ الحرب العالمية الثانية، لاقتزانه بظاهرتي الحرب والسلم في العلاقات الدولية. □

□ [تعتبر الكتب التي عالجت قضايا "السياسة الخارجية" أو بعدا منها، من أكثر الكتب شهرة، مبيعا، وتأثيرا في عالم اليوم، مقارنة بغيرها من مجالات وموضوعات البحث في العلاقات الدولية المعاصرة. حيث توضح المسوح الوصفية الشاملة لعديد الأعمال العلمية المنشورة (كتب، مقالات، مجلات، تقارير فرق البحث ومراكز الفكر والدراسات... إلخ) وأكثرها شهرة ومبيعا حول العالم في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والتي كان لها تأثير كبير في تشكيل الأنساق الفكرية وتصورات صنّاع القرار في الدول -تحديدا منها الغربية- حول أحداث الواقع الدولي، أو التأثير على مجريات تلك الأحداث في اتجاه محدد، ابتداءً من الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب الباردة؛ أن أبرزها وأشهرها على الإطلاق هي تلك التي تعلق بدراسة، بشكل كلي أو جزئي، زاوية من زوايا السياسة الخارجية للدول.

في تقاريرها الأسبوعية التي دأبت على إصدارها منذ أبريل من عام 1941م، لأكثر الكتب مبيعا وشهرة في مجال الفكر والعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية؛ صنفت جريدة "نيويورك تيمز" (**THE NEW YORK TIMES**) عبر برنامجها (**THE NEW YORK TIMES BOOK REVIEW**)، كتب "السياسة الخارجية" من أكثر الكتب اقتناءً وإقبالا عليها من طرف النخب المثقفة وطلبة الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الماضيين. فمن بين (07٪) من مجموع الكتب العلمية والفكرية التي عنيت بدراسة وتحليل الظواهر المتصلة بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية للدول التي صنفت في إحصائيات (2017/1997م)، مثلت منها تلك المرتبطة بشؤون السياسة الخارجية نسبة (54٪).⁽¹⁾ ما يؤشر على الكم الكبير للمؤلفات التي تعنى بدراسة وتحليل شؤون السياسة الخارجية والموضوعات المتصلة بها من ناحية، والأهمية التي تحتلها الشؤون الدولية ضمن الاهتمامات الفكرية للطبقة المثقفة وطلبة الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. □

□ فضلا عن ذلك، تتبوؤ الدوريات العلمية والفكرية العالمية التي تعنى بتحليل ومناقشة الظواهر الدولية المتصلة بالسياسة الخارجية: كالسياسات الخارجية للقوى الكبرى، التعاون الدبلوماسي الدولي، النزاعات والحروب الدولية، دراسات الإستخبارات... إلخ، ترتيب قائمة أشهر الدوريات في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأكثرها □

(1): "THE NEW YORK TIMES BOOK REVIEW : BACK ISSUES" ; VIEWED IN: 2018/05/12; IN: https://www.nytimes.com/2014/07/29/books/review/the-new-york-times-book-review-back-issues.html?action=click&contentCollection=review®ion=supplemental&module=books-info-for-front&contentPlacement=7&pgt_ye=sectionfront

مبيعا. إذ تحتل الفصلية الأمريكية الشهيرة "السياسة الخارجية" (FOREIGN POLICY) التي دأب على إصدارها الكاتب والمفكر الأمريكي الرموق "صامويل هانتنغتون" (SAMUEL HUNTINGTON) منذ سنة 1970م، صدارة أشهر المجلات الإخبارية والفكرية الأميركية المتخصصة في القضايا العالمية والأحداث الدولية الرأهنة، والسياسة الخارجية الأميركية؛ كما تشتهر بمقالاتها التحليلية لكتاب ومفكرين فاعلين ومؤثرين في الساحة الفكرية الأمريكية، ما صنفها ضمن أحد المراجع الهامة للسياسيين وصانعي القرارات في تشكيل صور فكرية حول تفاعلات ووقائع المسرح الدولي.

□□ يعكس الإهتمام المتنامي بالقضايا الأونطولوجية المتصلة بالسياسة الخارجية للدول من لدن الباحثين، حجم التطور الذي عرفته الدراسة العلمية للسياسة الخارجية كحقل معرفي وليم، منذ بروزه كمجال دراسة فرعي في العلاقات الدولية بعد الثورة السلوكية التي عرفتها العلوم الإجتماعية ككل، أواخر خمسينيات القرن الماضي. فقد ساهمت تلك الثورة في التأسيس لمرحلة جديدة من مراحل دراسة السياسة الخارجية؛ محورها تجاوز "السرديات الكبرى" (META-THEORIES) التقليدية التي تقوم على وصف السلوكيات الخارجية للدول بالتركيز على دراسة تاريخها الدبلوماسي، إلى الاستفادة من الأدب النظري المستحدث في العلوم الإجتماعية الأخرى لتفسير السياسات الخارجية للدول، بفتح المجال للبحث في "العوامل المفسرة" (EXPLANATORY FACTORS) لاعتماد الدول لسياسات خارجية ذات توجهات محددة تجاه دول أخرى، أو في قضايا معينة؛ في إطار توظيف "نظريات المدى المتوسط" (MIDDLE RANGE THEORIES) لفهم السياسة الخارجية، بفهم "كيف تصنع الدولة سياستها الخارجية؟" (HOW A STATE MAKES HER FOREIGN POLICY?). □□

مع هذه النقلة النوعية في دراسة "السياسة الخارجية" والقضايا الفرعية المتصلة بها، تعددت الموضوعات التي عنيت بالدراسة والبحث من قبل الباحثين المهتمين بالسياسة الخارجية، وتعددت معها الأدوات المستعملة في التحليل. فقد ركزت فرق البحث الأولى التي أنشئت في هذا الإطار على دراسة "عمليات صنع القرار" (DECISION MAKING PROCESSES) التي تحدث على المستوى المحلي، كمدخل لفهم الديناميات التي تحكم جنوح بعض الدول لسلوك أفعال واعتماد خيارات محددة في سياستها الخارجية خلال فترة تاريخية معينة، كالأعمال التي طرحها □ كل من "ريتشارد سنايدر" (R. SNYDER) "ه. و بروك" (H.W

(1): VALERIE M. HUDSON; "FOREIGN POLICY ANALYSIS: ACTOR SPECIFIC THEORY AND THE GROUND OF INTERNATIONAL RELATIONS", MERSHON INTERNATIONAL STUDIES REVIEW, VOL. 39, NO.2, (OCT 1995); PP 209-238.

BRUCK "بورتن ساين" (**BURTON SPAIN**) وآخرون كثر من بعدهم؛⁽¹⁾ لتنصب اهتمامات الأخرى منها على المقارنة بين السياسات الخارجية للدول كآلية تمكين لفهم العوامل المنتجة لتوجهات محدّدة في

سلوكات الدُول الخارجية، كذلك التي طرحت في أعمال "جيمس روزناو" (**J.N ROSENAU**)،⁽²⁾ وأعمال **(EVENTS DATA ANALYSIS MOVEMENT)**^(*) التي طرحتها مجموعات بحثية عديدة بالولايات المتحدة الأمريكية. في حين اهتمت أخرى بتحليل الأدوار الوطنية للدول على المستوى الدولي الإقليمي والعالمي مع أعمال "كالفلي هولستي" (**KALEVI HOLSTI**)، ودراسة السياسة الخارجية للدول وعلاقتها ببيئتها الداخلية في أعمال "روبرت بوتنام" (**ROBERT PUTNAM**)،⁽³⁾ وأعمال فرق بحثية أخرى؛ متخذة بذلك الإستمرارية توجهها عاما في دراسة "السياسة الخارجية".

مع موجة التغييرات الحادة التي طرأت على "السياسات الخارجية" لعديد دول منظومة العلاقات الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي مثل الصين، روسيا الإتحادية، فرنسا، إيران وغيره⁽⁴⁾ من الدول. بدأ الأدب العلمي التقليدي في حقل السياسة الخارجية المتمحور حول دراسة قضايا الإستمرار يتراجع نسبيا، لصالح الموضوعات المستجدة على مستوى الساحة الدولية؛ أين بدأ "التغير في السياسة الخارجية" (**CHANGE IN FOREIGN POLICY**) يأخذ له مكانة متقدمة في الحقل المعرفي الوليد، مع أعمال الجيل الثاني والثالث من الباحثين المختصين في تحليل السياسة الخارجية، أمثال: "هولستي" (**HOLSTI 1982**)، "هيرمان" (**HERMANN**)،

(1): RICHARD C. SNYDER ET AL, FOREIGN POLICY DECISION MAKING (NEW YORK: FREE PRESS OF GLENCOE, 1962), PP 7-15.

(2): JAMES N. ROSENAU, "COMPARATIVE FOREIGN POLICY: FAD, FANTASY, OR FIELD?", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.12, N°3 (SEPTEMBER 1968) PP. 296-329.

(*) : من بين أبرز تلك الأعمال؛ نجد الأعمال التي نشرتها فرقة البحث التي تشكلت على مستوى "جامعة جنوب كاليفورنيا" (UNIVERSITY OF SOUTHERN CALIFORNIA) سنة 1976م برئاسة "تشارلز ماكلاند" (McCLELLAND CHARLES) تحت عنوان "تفاعلات الحدث الدولي" (WORLD EVENTS INTERACTION SURVEY)، والأعمال التي نشرتها فرقة البحث التي تشكلت على مستوى "جامعة كارولينا الشمالية" (UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA) سنة 1980م برئاسة الأكاديمي "إدوار أزار" (EDWARD AZAR) والتي حملت عنوان: "بنك البيانات للصراع والسلام" (CONFLICT AND PEACE DATA BANK)، فضلا عن تلك التي نشرتها فرقة البحث التي تشكلت على مستوى "جامعة كارلتون" (CARLETON UNIVERSITY) سنة 1977م برئاسة "تشارلز هيرمان" (CHARLES HERMANNE) تحت عنوان: "البحوث المقارنة في أحداث الأمم" (THE COMPARATIVE RESEARCH ON THE EVENTS OF NATIONS)؛ وفرق بحث أخرى عنيت بدراسة نفس الموضوع.

(3): ROBERT D. PUTNAM; "DIPLOMACY AND DOMESTIC POLITICS: THE LOGIC OF TWO LEVEL GAMES"; INTERNATIONAL ORGANIZATION JOURNAL; VOL. 42, NO. 3(SUMMER 1988) PP. 427-460.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
"روساتي" (ROSATI 1994)، "غوستافسون" (GUESTAVSSON 1998). فسجلت بذلك نقلة
نوعية ثانية في طبيعة الموضوعات التي عنيت بالدراسة والبحث في "السياسة الخارجية" من قبل الباحثين، بعد الأولى التي
سجلت مع بروز الثورة السلوكية، أواخر خمسينيات القرن الماضي. (1)

من أشهر المقاربات النظرية التي صنفت في إطار أدب "التغير في السياسة الخارجية"، تلك التي قدمها كل من
"تشارلز هيرمان" (CHARLES HERMANNE) ومن بعده "توماس نيكلاسون" (TOMASS
NIKLIASSON) في أعمالهم المختلفة. إذ يُعتبر "نموذج تغيير المسار" (CHANGING COURSE
MODEL) الذي طرحه الأكاديمي الأمريكي "هيرمان"، أبرز التماذج العلمية المعتمدة في تحليل ودراسة ظاهرة
التغير في السياسة الخارجية وفق الرؤية التحليلية. وهو النموذج الذي أرسى قواعده في المقال الذي نشره سنة
1990م، في العدد الرابع والثلاثين من: "فصلية الدراسات الدولية" (INTERNATIONAL
STUDIES QUARTERLY). والموسوم بعنوان: "تغيير المسار: لما تختار الحكومات إعادة توجيه السياسة
الخارجية".

يقوم نموذج "هيرمان"، على افتراض أساس مؤداه: أن التغيرات التي تطرأ على السياسات الخارجية لدولة ما
بين الفينة والأخرى، لا تنفك أن تندرج ضمن إحدى أشكال/مسارات التغير الثلاث التالية: "التغير الهدي"
(GOAL CHANGE)؛ "التغير البرنامجي" (CHANGE PROGRAM)؛ إضافة لـ: "التغير
التوجيهي/ الإيجابي" (ORIENTATION CHANGE)، وهي تغيرات يحدد شكلها وطبيعتها حجم
التأثير الذي تمارسه العوامل المتصلة بالبيئتين الداخلية والخارجية، وضرورة الحاجة إلى اعتماد التغير في السياسة الخارجية
للدولة من عدمه. (2)

رغم الأهمية التحليلية التي يحتلها نموذج "تغيير المسار" الذي طرحه "هيرمان"، إلا أن "إطار العمل الصوري/
المفاهيمي" الذي صممه "نيكلاسون"؛ يعد الأكثر توظيفاً من قبل الباحثين مقارنةً بالذي صممه "غوستافسون". وفيه
يرى أن أشكال التغير أو ما يسميه: "درجات التغير" (DEGREES OF CHANGE) التي قد تطرأ
على السياسة الخارجية لدولة ما، تنحصر في ثلاثة أشكال؛ الأول منها يُعرف بـ: "التكيف"
(ADJUSTMENT)، ويشير إلى التغير الثانوي أو التكتيكي العادي، الفرعي الذي قد يمس مجالاً من مجالات
تفاعل الدولة على المستوى الدولي. في حين ينسحب الشكل الثاني من أشكال التغير إلى ما يسميه بـ: "الإصلاح"
(RESTRUCTURING)، والذي يُعتبر تغيراً متوسطاً مقارنةً بالأول؛ إلى جانب "إعادة البناء" كشكل ثالث

(1): VALERIE M. HUDSON; FOREIGN POLICY ANALYSIS: CLASSIC AND CONTEMPORARY THEORY (USA: ROWMAN AND LITTLEFIELD; 2007), PP. 8-15.

(2): CHARLES F. HERMANNE, "CHANGING COURSE: WHEN GOVERNMENT CHOOSE TO REDIRECT FOREIGN POLICY", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.34, N°.1 (MARCH 1990), PP. 3-21.

من أشكال التغيير، وهو أكثر أشكال التغيير تطرفاً حسب "نيكلاسون"؛ فهو تغير جذري يطرأ على مختلف العناصر التي تتكوّن منها السياسة الخارجية للدول. (1)

تأتي هذه الدرّاسة؛ للوقوف على أبرز الجهود البحثية النظرية التي قدمت من طرف باحثي ومنظري "التغيير في السياسة الخارجية". والتساؤل حول قدرة تلك المقاربات النظرية التي صنفت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي على تقديم تفسيرات علمية مقبولة حول العوامل المتصلة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في تغير وتحديد طبيعة وأشكال التغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الخارجية للدول.

لهذا، فإنّ هذه الدراسة تقوم في عمومها على ثلاثة عناصر، نرموا من خلالها الوقوف على مختلف زوايا الموضوع محل البحث؛ العنصر الأوّل مخصّصٌ لبحث المقصود بـ: "التغيير في السياسة الخارجية" كخاصية مميزة لظاهرة السياسة الخارجية بعد تفسخ نظام الثنائية القطبية بنهاية الحرب الباردة بشكل عام، والثاني مخصّص للدراسة وتحديد مفهوم "النموذج العلمي" كأداة من أدوات التحليل المعتمدة في دراسة "تغير السياسة الخارجية" منذ عام 1982م تاريخ بداية الاهتمام بتغير السياسة الخارجية للدول، إلى جانب إبراز عناصر أهمّ "النماذج العلمية" المعتمدة في ذلك "نموذج تعديل المسار" الذي طرحه المنظر الأمريكي "تشارلز هيرمان" قبيل نهاية الحرب الباردة. في حين خصّص العنصر الثالث والأخير لعرض وشرح "إطار العمل الصوري" المصمم في هذه الدراسة، كآلية لتجاوز مكامن الخلل والنقص المسجلة في "النماذج العلمية" النظرية والمفاهيمية المعتمدة لدراسة التغيير في السياسة الخارجية على السواء، مع توطئة عامة عن المقصود بإطار العمل الصوري، وطرائق اعتماده في دراسة الظواهر السياسية المتناهية الدقة والتعقيد كظاهرة التغيير في السياسة الخارجية.

المحور الأوّل: الإهتمام بدراسة التغيير كموضوع بحث في السياسة الخارجية:

✦ **المطلب الأوّل: التغيير كسمة مميزة لظواهر العلاقات الدوليّة بعد الحرب الباردة:**

يعتبر العديد من الباحثين والمختصّين في العلاقات الدوليّة على اختلاف انتماءاتهم الفكرية؛ أنّ التحوّلات التي عرفتها منظومة العلاقات الدوليّة منذ نهاية الحرب الباردة على مستويات مختلفة، أثّرت بشكل كبير في تغيير التقاليد العلمية التي كانت سائدة في دراسة بعض الموضوعات المحورية في عديد المجالات البحثية المنضوية ضمن حقل العلاقات الدوليّة، كموضوعي "الأمن" و"السياسة الخارجية".

الفرع الأوّل: التغيير في دلالة ومضمون مفهوم الأمن:

فإنّ الذي كان متعارفاً عليه في مجال الدرّاسات الأمنيّة إلى غاية السنوات التي سبقت نهاية الحرب الباردة بقليل، أنّ مفهوم "الأمن" (SECURITY) المعتمد والمتداول استعماله في حقل العلاقات الدوليّة، كان يتركز بشكل

(1): TOMAS NIKLASSON, REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE: INTERACTION BETWEEN DOMESTIC AND FOREIGN POLICY IN HUNGARY 1956-1994 (SWEDEN: STUDENTLITTERAT EUR, 2006), pp 37-40.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
أساس على "الأمن" المرتبط بالدولة (الأمن الوطني)، الذي نظر ولازال ينظر له أنصار "التيار التقليدي" الذي يتزعمه
"الواقعيون" (REALISTS) الأكثر دفاعاً عن فكرة اعتبار "الأمن"؛ بأنه: أمن الدولة ضد الأخطار والتحديات
الخارجية الصلبة (الدول الأخرى بالدرجة الأولى). وأن ضمان تحقيق هذا "الأمن"، لا يكون إلا من خلال زيادة
القدرات العسكرية للدولة، وإقامة تحالفات عسكرية ضمن الترتيبات الدولية العالمية والإقليمية القائمة. [1] إلا أن الذي
ميّز المسرح السياسي الدولي -الأممي بشكل خاص- من تحولات منذ نهاية الحرب الباردة؛ جعل من المفهوم التقليدي
للأمن غير ذي معنى دلالي، وغير قادر على توصيف السلوكيات والظواهر الأمنية المركبة والمعقدة لمرحلة ما بعد
الحرب الباردة. ما دفع بمنظري العلاقات الدولية إلى البحث عن توسيعه وتعميقه، ليشمل إلى جانب المكون والعمل
العسكري الصرف، العديد من جوانب وقطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الصحية، بل وحتى البيئية.
ويمكن حصر التحولات التي أدت إلى هذا التغير، في مستويين اثنين هما: التحول على مستوى الفواعل في العلاقات
الدولية، والتغير في طبيعة مهددات الأمن.

□□□□ فقد عُرف عن الفترة التي بدأت مع التوقيع على "صلح وستفاليا" - أو ما يعرف أيضاً بـ: "اتفاق وستفاليا"-
(PEACE OF WESTPHALIA) في 1648م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م؛ أن
الدولة كانت فاعل وحدوي (UNITARY ACTOR) في العلاقات الدولية. بيد أن الأحداث التي شهدتها
منظومة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي عززتها التحولات التي عرفت بعد نهاية الحرب الباردة؛
فسحت المجال لبروز فواعل جديدة غير دولائية غدا لها تأثير يضاهاي - بل ويفوق- في بعض الأحيان، تأثير الدولة
الوطنية في رسم سياساتها الداخلية والخارجية - مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على المستوى "الفوق
وطني" (SUPRANATIONAL)؛ والشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات المخدرات والجريمة المنظمة،
على المستوى "العبر/البين وطني" (TRANSNATIONAL)؛ إضافة للمجتمع المدني، والأقليات والجماعات
الإثنية، والأفراد على المستوى "التحت وطني" (SUBNATIONAL) -؛ ما قوّض بدوره حرية تصرف الدولة
في تحقيق وظائفها الأساسية التقليدية الكبرى والصغرى (تحقيق أمنها والتوزيع العادل للثروة بين أفراد الشعب... إلخ)
على حد سواء. (1) □

مع هذا التغير؛ لم يعد من المجدي علمياً بل وحتى عملياً، تركيز الإهتمام على الدولة الوطنية فقط كموضوع
مرجعي لدراسة وتحليل ظاهرة "الأمن" في العلاقات الدولية المعاصرة؛ لأن الدولة تُعتبر وسيلة لضمان أمن الفرد
والجماعات بضمن بقائهم وتحقيق رفاهيتهم، ولا يمكن أن تكون هي المعنية وحدها بالأمن. فالأمن المرتبط بالأفراد
والجماعات، غدا محور اهتمام الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة أكثر من ذلك المرتبط بالدولة الوطنية.

(1): PAUL D. WILLIAMS ET AL; SECURITY STUDIES AN INTRODUCTION
(LONDON: ROUTLEDGE TAYLOR, 2008), PP 15-25.

(1): موسى الزغبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي (دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، 2001)، ص
.ص 65-12.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
سادت إبان تلك الفترة على السياسات الخارجية لعديد دول العالم؛ كجمهورية الصين الشعبية، الإتحاد السوفياتي،
ودول أوروبا الغربية.

◀ العنصر الأول: الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية: ما المقصود بها؟

□□□ تتفرع السياسة الخارجية المقارنة كموضوع فرعي للدراسة، عن المقارنة في حقل العلوم السياسية بشكل عام،
والتي ترجع في تاريخ ظهورها إلى النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي (فترة ما قبل الثورة السلوكية)، عبر ما
كان يعرف بدراسة الحكومات المقارنة. والتي كان الإهتمام فيها منصباً بشكل أساس على اعتماد المقارنة "كألية
تمكين" لدراسة الحكومات على مستوى مؤسساتها الرسمية (الحكومات، البرلمانات، المجالس الدستورية... الخ) وغير
الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني؛ كالأحزاب السياسية، ... الخ) - دراسة دستورية قانونية-؛ لاقتران علم السياسة في
تلك الفترة من الزمن بعلم الدولة. (1)

□□□ وقد عرفت الدراسة المقارنة للظواهر السياسية نقلة نوعية مع بداية ستينات ذات القرن، بعد اعتماد المقارنة
"كمنهج" لدراسة الظواهر السياسية؛ وفيها تم اعتماد المقارنة كبديل للتجربة المخبرية في علوم الطبيعة. فصعوبة إخضاع
الظواهر السياسية للتجربة المخبرية كما هو الشأن مع ظواهر الطبيعة، دفع باحثي العلوم السياسية إلى استعمال المنهج
المقارن في العمليات البحثية. ومعه ظهرت "السياسة المقارنة" كمجال بحثي قائم بذاته ضمن حقل العلوم السياسية الى
جانب المجالات البحثية الأخرى؛ كالعلاقات الدولية، والدراسات الإستراتيجية. (1)

□ وإلى هذه المرحلة، كانت المقارنة العلمية كمنهجية معتمدة في الدراسات السياسية، محصورة فقط في دراسة
الظواهر المرتبطة بالإطار المحلي للوحدة السياسية (الدول). لكن ازدياد الإهتمام بظاهرة "السياسة الخارجية" لاقترانها
بظاهرتي الحرب والسلم في العلاقات الدولية، حفز العديد من باحثي العلاقات الدولية على تبني المنهج المقارن في
دراسة السياسة الخارجية. وقد كانت أولى الإسهامات التي طُرحت في هذا المنحى، تلك التي قدمها عالم وخبير
السياسة الأمريكي "جيمس روزناو" (JAMES ROSENAU) منتصف سبعينات القرن الماضي (1965م
تحديداً). (2)

◀ العنصر الثاني: إنتقال الإهتمام إلى الدراسة التحليلية للسياسة الخارجية: □□□

□□□□ عكس الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية، التي كانت في مدلولها انعكاساً مباشراً لتأثر باحثي العلاقات
الدولية باستعمال المنهج المقارن في دراسة الظواهر السياسية المنحصرة داخل حدود الدولة الوطنية. تُعتبر الدراسة
التحليلية للسياسة الخارجية رد فعل مباشر لصعوبة إدراك وفهم السياسات الخارجية لعديد الدول في تلك الفترة،

(1): ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة)
الأردن: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص. 72-74.

(1): نصر محمد عارف، إيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر
والتوزيع، 2002)، ص ص 98-102.

بالإعتماد فقط على المنهج المقارن؛ فكثيراً من سياسات الدول الخارجية كان من الصعب وصفها وتفسيرها بالإعتماد فقط على الدراسة المقارنة التي تقوم على التحليل الكلي (HOLIST) لظاهرة السياسة الخارجية. (3)

□ وخير مثال يمكن أن يستدل به - في هذا الإطار- عن الدوافع التي ساهمت بشكل كبير وأدت إلى العودة لاعتماد الرؤية التحليلية في دراسة السياسة الخارجية؛ الصعوبات التي واجهت باحثي العلاقات الدولية في وصف [(DESCRIPTION) وتفسير (EXPLANATION) بعض السلوكيات الخارجية للإتحاد السوفياتي (سابقاً) إبّان الحرب الباردة، كإقدامه في ديسمبر/كانون الأول من عام 1979م على السماح لقواته البرية باحتياج "أفغانستان" رغم سياسة الإنفراج التي وافق عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تقضي بضرورة التزام الطرفين باتفاقات التهدئة والهدنة التي تم توقيعها قبل تلك الفترة. فالأهداف المحددة من طرف الوحدات السياسية على المستوى الدولي، يقضي في عديد الأحيان إتباع سلوكيات مغايرة عن التوجه العام الذي تتبناه في سياستها الخارجية. (1) ما استدعى ضرورة استحداث أساليب وطرق بحثية جديدة، من شأنها مساعدة المختصين في العلاقات الدولية على فهم العوامل المحركة لتبني صنّاع القرار في الدول لقرارات خارجية تختلف في عديد من الأحيان عن التوجه العام الذي يحكم سياساتهم الخارجية. وترجع أهمية دراسة "السياسة الخارجية" دراسة تحليلية؛ إلا أن هذا النوع من الدراسة يُمكن من تقديم فهم أكثر علمية ودقة للسياسات الخارجية للدول، مع إمكانية التنبؤ بتطوراتها مستقبلاً أكثر من ما تقدمه الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية، رغم أهميتها وصلاحتها العلمية حتى في وقتنا الحالي.

□ التقليد العلمي الذي كان سائداً في دراسة "السياسة الخارجية" وفق الرؤية المقارنة؛ كان يقضي النظر إلى كل من "إستراتيجيات" و"أهداف"، و"وسائل تنفيذ" السياسة الخارجية، إلى جانب "عملية صنع القرار" فيها، على أنها كل متكامل يستحيل بمكان فصل بعضها عن البعض الآخر. إلا أن اعتماد الرؤية التحليلية في دراسة "السياسة الخارجية"، فرض على باحثي العلاقات الدولية النظر لظاهرة "السياسة الخارجية" على أنها كل متكامل من إستراتيجيات، أهداف ووسائل تنفيذها، وعملية صنع القرار؛ لا يمكن فهمها واستيعابها إدراكياً، إلا من خلال دراسة وفهم كل عنصر من هذه العناصر على حدة. فتوجهات السياسة الخارجية لدولة ما واستراتيجياتها وأدواتها، تتحدّد من خلال التوجهات الفكرية والأيدولوجية التي يحملها ويتبناها صنّاع القرار في الدولة، إلى جانب التأثيرات التي تفرضها متغيرات البيئتين الداخليّة والخارجيّة (السياسيّة، الإقتصاديّة، العسكريّة... إلخ). (2) □

(3): لويد جونز، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم (الأردن: عمان شؤون المكتبات وجامعة الملك سعود، 1989)، ص ص 5-1.

(1): لويد، مرجع سابق، ص ص 1-5.

(2): HERBERT C. KELMAN, INTERNATIONAL BEHAVIOUR: A SOCIAL PSYCHOLOGICAL ANALYSIS (NEW YORK: HALT & RINEHART AND WINSTON, 1966), PP 437-483.

بمخلاف [] "الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية" التي كان فيها البحث منصباً على اعتماد "المنهج المقارن" كأداة لتمكين التحليل؛ تعتمد الرؤية التحليلية في دراسة السياسة الخارجية على ما يعرف بـ: "النموذج العلمي" - كأداة أكثر ملاءمة من الناحية المنهجية- (1) ومن بين أبرز "النماذج العلمية" التي اعتمدت لدراسة السياسة الخارجية وفق هذه الرؤية؛ نموذج: "عملية صنع القرار" لـ: "ريتشارد سنايدر" (RICHARD C. SNYDER)؛ الذي تأسس على فرضية مركزية مفادها؛ أن أفضل طريقة لتفسير وفهم السياسة الخارجية لدولة ما، لا تكون إلا من خلال تركيز الاهتمام على دراسة عملية صنع القرار فيها- بما أن السياسة الخارجية لاية وحدة من الوحدات المنظومة الدولية ما هي في آخر المطاف، إلا المحصلة النهائية لعملية صنع واتخاذ القرار، التي تكون انعكاساً مباشراً لتأثير عوامل البيئتين الداخلية والخارجية، وعوامل البيئة النفسية/السيكولوجية لصناع القرار- (2)

⊕ المطلب الثاني: مفهوم التغيير في السياسة الخارجية وأدوات دراسته.

من الموضوعات التي اندرجت أيضاً ضمن الرؤية التحليلية الجزئية لدراسة السياسة الخارجية، ما يعرف بـ: "تغيير السياسة الخارجية" (FOREIGN POLICY CHANGE). فإلى جانب الإستمرارية؛ لقي موضوع "التغيير في السياسة الخارجية" قسطاً معتبراً من اهتمام الباحثين المختصين في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على السواء، خاصة مع نهاية الحرب الباردة وما صاحبه من تغييرات دراماتيكية (حادثة) في منظومة العلاقات الدولية وفي توجهات السياسة الخارجية لعدد الدول؛ كروسيا الاتحادية -سليلا الاتحاد السوفياتي- وجمهورية الصين الشعبية، ودول أوروبا الشرقية ككل.



الفرع الأول: التعريف بمصطلح التغيير في السياسة الخارجية.

□□□□ وقد عُرِفَت أولى بدايات الإهتمام بدراسة "التغيير في السياسة الخارجية" أوائل تسعينيات القرن الماضي، تحديداً منذ سنة 1982م [] إلا أن إهتمام علماء العلاقات الدولية (SCHOLARS) بدراسة هذه الظاهرة كما يرى "روبرت غيلبين" (ROBERT GILPEN) كان محدوداً، مقارنةً بالموضوعات الأخرى التي اندرجت في إطار نفس الرؤية -كصنع القرار في السياسة الخارجية-؛ نتيجة تركيز إهتمامهم على الإستمرارية، التزعة التي طغت وسيطرت على منظومة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول إلى غاية نهاية الحرب الباردة. (3)

(1): حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 25-26.

(2): SNYDER ET AL , OP. CIT, PP 7-15.

(3): NICLASSON, OP. CIT ; pp 37-40.

◀ العنصر الأوّل: التغيّر في السياسة الخارجيّة ما المقصود منه؟
 □□□□ والتغيّر في السياسة الخارجيّة، كما يعرفه "توماس نيكلاسون" (TOMAS NIKLASSON) في كتابه الموسوم بعنوان: (REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE) - نقلاً عن تحليلات "هولستي" (HOLSTI) - هو: □

"تبديل/ تحوّل/ تعديل حاد (دراماتيكي) في أنماط العلاقات الخارجيّة لدولة ما [في فترة زمنيّة محدّدة]" (1)

□ التغيّر في السياسة الخارجيّة بهذا المفهوم؛ يفيد التحوّل أو التّعديل الحاد الذي قد يمس أو يطرأ على السياسة الخارجيّة لدولة ما، في فترة معيّنة على مستوى: توجّهات، أهداف، واستراتيجيات سياساتها الخارجيّة، أو كلّها معاً.
 ◀ العنصر الثاني: أنماط التغيّر في السياسة الخارجيّة:

وعادةً ما يسلك مسار "تغيّر السياسة الخارجيّة" نمطين مختلفين من حيث السّعة (TIME- FRAME FOR CHANGE) ونطاق التغيّر؛ الأوّل يُعرف بـ: "التغيّر التدرّجي/البطيء" (GRADUAL/ RADICAL/ RAPID)، في حين يُعرف الثاني بـ: "التغيّر الجذري/السريع" (SLAW CHANGE)، ولكل نمط من النّمطين خصائص تجعله متميّزاً عن الآخر (CHANGE).
 أولاً: التغيّر التدرّجي/البطيء (GRADUAL/ SLAW CHANGE):

□ يُقصد به؛ ذلك النّمط من التغيّر الذي يطرأ على السياسة الخارجيّة لوحدة سياسيّة من وحدات منظومة العلاقات الدّولية، عبر فترات زمنيّة متسلسلة وبشكل محدود. فـ "التغيّر التدرّجي/البطيء" في السياسة الخارجيّة، غالباً ما يكون محدوداً في جانب من جوانبها الهامشيّة كالتكتيكات أو الأهداف أو الإستراتيجيات... إلخ. ووفق هذا النّمط، يبدأ التغيّر في السياسة الخارجيّة للدّولة بمجموعة من السلوكيّات والتكتيكات المحدودة - التي تختلف نسبياً عن التوجّه العام الذي كان سائداً من قبل-، والتوجّه بها نحو إقرار نمط آخر من الإستراتيجيات أو الأهداف، أو التوجّه الدّولي العام ككل. (2)

□ ويرى العديد من المختصّين في العلاقات الدّولية بشكل عام والسياسة الخارجيّة بشكل خاص؛ أنّ نمط "التغيّر التدرّجي/البطيء" هو النّمط الغالب على السياسات الخارجيّة لعديد الدّول في العلاقات الدّولية المعاصرة، بدءاً من نهاية الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي. فمنطق حفاظ الدّول (صغيرة كانت أم كبيرة، قويّة كانت أم ضعيفة) على مصالحها الوطنيّة وعلى طبيعة ارتباطاتها الدّولية الاستراتيجيّة (العسكريّة، الإقتصاديّة والسياسيّة... إلخ)، يفرض عليها التدرّج في إحداث تغيير في سياستها الخارجيّة، على نحو يجنب الدولة الانعكاسات السلبية على أمنها الوطني ومصالحها الحيويّة، وبهذه الصّورة؛ فإن "التغيّر التدرّجي/البطيء"، يسمح بقبول التغيّر الضيق في الأبعاد الهامشيّة للسياسة الخارجيّة، عبر الإقرار المدروس للتغيّرات المحدودة والمتسلسلة التي تؤدي بشكل تلقائي نحو الإقرار الكلي □

(1): NIKLASSON, OP CIT; PP 41-42.

(2): IBID; P 40.

□

والنهائي للتغيير الشامل، من دون المساس بمصالحها الوطنية الحيوية او الثانوية أو علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الأخرى □ ويضمن لها الى جانب كل هذا استمرار الاستقرار فيها. (1)

ثانياً: التغيير الجذري/ السريع (RADICAL/ RAPID CHANGE):

□□□□ إلا أن النمط "التدرجي/البطيء" لتغيير السياسات الخارجية للدول، وما يضمنه من تحول سلس من سياسات إلى أخرى دون المساس بمصالحها وعلاقاتها الإستراتيجية؛ لا ينفي بالكلية إمكانية حدوث "تغيير جذري/ سريع"، عبر إنهاء مفاجئ للتوجه السائد وإحلاله بتوجه آخر أكثر اختلافاً عنه، لتغيير بذلك توجهات، أهداف وأدوات/ إستراتيجيات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ككل، وبشكل سريع. (2) ومثاله التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، بتبني النخبة الحاكمة آنذاك التوجه الليبرالي في شقيه السياسي والاقتصادي والإستغناء عن التوجه الشيوعي الذي كان الركيزة التي أسست عليها السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي منذ انتصار "الثورة البلشفية" (THE BOLSHEVIK REVOLUTION) في روسيا الإتحادية عام 1917م.

الفرع الثاني: عوامل/ محددات التغيير في السياسة الخارجية:

□□□□□□□□□□ واستناداً لما سبق بيانه من تعدد أنماط التغيير في السياسات الخارجية للدول؛ فإن ثمة مجموعة من العوامل - المرتبطة بكل من البيئتين الداخلية/الخارجية، والتي تحكم وتضبط نطاق ومسار التغيير ونمطه أو الإستمرار في تلك السياسات، أبرزها:

□

◀ العنصر الأول: العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية:

- انتقال السلطة وتغيير نظام الحكم: سواء حدث إنتقال السلطة وتغيير نظام الحكم بطرق سلمية كالإنتخابات والتداول السلمي على السلطة، أو حدث ذلك بطرق غير سلمية كإنتقال عسكري أو ثورة ضد النظام القائم؛ (1) على نحو ما حدث منذ سنوات في عديد الدول العربية، فيما عرف بـ: "انتفاضة الشعوب العربية" أو "الحراك الإجماعي العربي"؛ في كل من تونس، مصر، وليبيا، واليمن.

تأثير هذا النوع من العوامل في تغيير السياسة الخارجية، يتضح بشكل كبير في التغيير الذي يصاحب أيديولوجية ونفسية صناع القرار في الدولة؛ فلبينة النفسية (إدراكات "PRECIPTIONS"، وتصوّرات "IMAGES"، و عقائد "BELIEFS") لصناع القرار أثر كبير في تحديد وضبط توجهات السياسة الخارجية لدولهم. □

(1): محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 100-101.

(2): NICLASSON, OP. CIT; PP 41-43.

(1): صامويل هيننتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 254-287.

- إعادة البناء المحلي: يرتبط هذا الجزء بشكل أساسي، بالتغيرات الجزئية أو الكلية التي تُدخلها السلطة الحاكمة على قطاعات مختلفة من قطاعات الدولة؛ كإعادة بناء المؤسسات السياسية أو الهوية الوطنية للدولة، أو حتى إعادة البناء المجتمعي ككل، عبر إصلاح مؤسسات التعليم المختلفة، وأنظمة التوظيف وقطاع الصحة، ونحوها. (2)
- المشكلات المجتمعية: فالمشكلات المجتمعية الإقتصادية (أزمات إقتصادية، أزمة ديون خانقة، إقتصاد غير منتج...)، والسياسية - الأمنية (الفساد، الإرهاب والجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الإنقلاط الأمني، ونحوها)؛ أثر في تحديد احتمالية استمرار أو ضرورة تغيير الدول لسياستها الخارجية، نتيجة التأثير المباشر أو غير المباشر لمثل هذه المشكلات في شؤونها السياسية.
- النزاعات الداخلية العرقية والدينية: التي تدفع بصناع القرار في الدول إلى توجيه اهتماماتهم إلى مشاكلهم الداخلية؛ ومنه تبني "سياسة خارجية انعزالية" خوفاً من إمكانية تفاقم هذه النزاعات لما قد يهدد أمنها الوطني.

□

◀ العنصر الثاني: العوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية:

- تغير في بنية النسق الدولي: كحال التغير في فعالية أداء السياسة الخارجية الجزائرية بعد زوال نسق الثنائية القطبية الذي كان قائماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالتوجهات الأيديولوجية للسياسة الخارجية الجزائرية التي كانت مناهضة للهيمنة الغربية على العلاقات الدولية من جهة، والداعمة للسياسات السوفياتية في فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" من جهة أخرى إبان الحرب الباردة، فسحت المجال للجزائر بأن يكون لها دوراً دولياً مدعوماً من طرف الإتحاد السوفياتي. إلا أن نهاية نسق الثنائية القطبية و بروز نسق الأحادية القطبية بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، قوّض هذا الدور لصالح دول أخرى ذات توجهات ليبرالية؛ كقطر، وتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها.

إلى جانب عوامل أخرى، مثل: □

طبيعة التفاعلات القائمة على مستوى المسرح السياسي والإقتصادي الدولي؛

المسافة الدولية/ مجال التفاعل الدولي بين الدول؛ □

علاقة الدولة بمحيطها الإقليمي (علاقات صراعية، تعاوية... إلخ)؛ □

موقف الدولة من القضايا الدولية، وانعكاساتها المحتملة عليها؛ □

طبيعة موضوعات التفاعل القائمة بين وفي دول المحيط الإقليمي للدولة، وانعكاساتها المحتملة عليها (صراعات بينية على

السلطة، صراعات عرقية أو دينية، فشل الدول المجاورة في ضمان تحقيق أمنها الوطني...). (1) □

(2): HERMANN, OP CIT ,P 12.

(1): محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أت (الأردن: د.د.ن، 2005)، ص ص. 281-312.

يعدُّ بحث العوامل المؤثرة في تغيير السياسة الخارجية لدولة ما، من المشكلات التي واجهت واعترضت سبيل الباحثين في دراستهم لظاهرة "التغير في السياسة الخارجية"؛ لتعدُّ هذه المتغيرات من جهة، وتعدُّ تأثيرها في السياسات الخارجية للدول من جهة أخرى؛ فالدول الكبرى تتأثر بشكل كبير بمتغيرات البيئة الدولية/ الخارجية عكس ما هو عليه حال الدول المتوسطة أو الصغيرة الحجم والقوة، التي عادة ما تكون رهينة تأثير العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية في حال ما استثنينا عامل الدول الكبرى أو العظمى. □

□□ □□ إلا أن مشكل العوامل/المتغيرات، ليس فقط المشكل الوحيد الذي واجه الباحثون في دراستهم لظاهرة "تغير السياسة الخارجية"؛ إذ أن غياب نظرية علمية تمكّنهم من تسهيل عملية البحث، يعدُّ المشكل الذي طالما واجهوه في هذا الإطار. وإذا ما استثنينا الافتراضات التي أسست عليها "النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية" (NEOREALISM THEORY IN INTERNATIONAL RELATIONS) والتي تفرض أن الدول تعتمد إلى تبني تعهدات جديدة على مستوى سياستها الخارجية في حال ما إذا عرف نمط توزع القوة على مستوى بنية النسق الدولي تغييراً يمسُّ بشكل مباشر بأمنها الوطني.⁽¹⁾ ولتجاوز هذا العائق، اعتمد خبراء العلاقات الدولية منذ بداية اهتمامهم بدراسة الموضوع، على التقنيات المنهجية التي وظفت في دراسة الظواهر الأخرى التي اندرجت ضمن الرؤية التحليلية لدراسة السياسة الخارجية، كتقنيتي "أطر العمل الصورية/المفاهيمية" و"النماذج العلمية". كآليات أكثر قدرة على تمكين دراسة "التغير في السياسة الخارجية" بمرونة أكبر وفعالية عالية عن غيرها من الأدوات المنهجية.

المحور الثاني: مفهوم "النموذج العلمي" وتوظيفه كأداة لدراسة التغير في السياسة الخارجية.

⊕ المطلب الأول: التعريف بـ: "النموذج العلمي" (SCIENTIFIC MODEL):

"النموذج"؛ كلمة معرّبة من الكلمة الفارسية "نموده"، التي جمعها "نمودجات" أو "نماذج"، والتي تعني مثال

الشيء أو نظيره.

□□□□□□□□□□ أما من الناحية الإصطلاحية؛ فيقصد به: □

" [كلُّ] إطار فكري مجرد يُبنى من أجل استخدامه كأداة لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية [ما]. فهو أداة توظف عملياً لتحليل الظواهر. فهو بناء للظاهرة كما هي موجودة في الواقع بناءً نظرياً تجريبياً، ثم تتم المقارنة بين ما هو نظري وما هو واقعي، ويتم تحليل الظواهر على هذا الأساس" ⁽²⁾

و"النموذج العلمي" -وفق هذا التعريف-؛ ما هو إلا تمثّل ذهني يكونه باحث عن واقع معطى بشكل مسبق، يستند إليه لتحليل الظواهر ذات الطبيعة المركبة [أو] المعقدة (COMPLEX SYSTEMS) والإستناد عليه في عملية التحليل يكون ك: "إطار مرجعي" (FRAME OF REFERENCE) فقط. كما أن "النموذج العلمي" وفق هذا التعريف؛ يعدُّ خريطة مفيدة لوصف واقع الظواهر المختلفة، وتنظيم المعلومات المتاحة حولها. بيد أن وجه القصور في هذا التعريف بشكله الحالي؛ تصوّره لـ: "النموذج العلمي" على أنه بناء للظواهر المدروسة كما هي

(1): NICKLASSON, OP CIT; PP 38-40.

(2): عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005)، ص 171.

موجودة في الواقع، وهذا توصيف غير دقيق من الناحية العلمية. إذ أن "النموذج العلمي" غير الظاهرة كما هي في الواقع، بل هو مُشاكَلَة (صَوْرَكة) تقريبية للظاهرة، يُعتمد كأداة تقريبية لدراستها. والنموذج (الذات العارفة/الباحث) يكون معرفةً حول هذه الظواهر انطلاقاً من المعلومات (المعطيات) التي ينتجها تجريبياً عنها وبطريقة حرة.

□□ العلاقة بين "النموذج العلمي" الذي وقع تصميمه والواقع الذي تمت نمذجته*، ليست علاقة تطابق ومماهاة، بل هي علاقة تمثيل ومحاكاة. والفروق بين "النموذج" والواقع تبدو أكثر وضوحاً في العلوم الاجتماعية مقارنةً بعلوم الطبيعة**؛ ففي علوم الطبيعة يمكننا أن نفكر في الظاهرة بالتركيز على دراسة الأعراض والخصائص ذات الأهمية الكبيرة فقط، في حين أن كل العوامل المحيطة بالظاهرة محلّ النمذجة في العلوم الاجتماعية تبدو لها نفس الأهمية والتأثير، سواءً كانت أساسية أم ثانوية. علاوة على أن الفوارق بين "النموذج" والواقع في علوم الطبيعة، يمكن ملاحظتها بأكثر يسر عنها في العلوم الاجتماعية؛ فالنفاذات الميكانيكية في الفيزياء مثلاً تخضع لقوانين نظرية معروفة وثابتة، عكس ما هو عليه حال الظواهر الاجتماعية غير الثابتة والمتباينة.⁽¹⁾ وفي هذا يقول "تشارلز سينوبوس"

□: (CHARLES SEIGNOBOS)

"عندما يتعلّق الأمر بالعلوم الاجتماعية [بما فيها العلوم السياسية]، فنحن نتعامل في الواقع لا مع أشياء حقيقية، ولكن مع ما تمثّله هذه الأشياء في أذهاننا نحن".⁽²⁾

لهذا يمكن القول؛ أن "النموذج العلمي"؛ يعني في محتواه التمثيل والمحاكاة، وأنه أداة تستعمل لتمثيل واقع (ظاهرة) موجود/معطى بشكل مسبق، بقدر من البساطة والتجريد الفكري. ويلعب "النموذج" في العملية البحثية وظيفية منهجيةً بيداغوجيةً، تتمثل في قدرته على تبسيط ما هو معقّد من الظواهر، عبر تويحه تقنية الإهمال* والإنتقاء من أجل تقديم درجة معقولة من الفهم لها. كما يمكن تعريف ايضاً بانه صورة مفاهيمية مصغرة، مبسطة ومجردة للحياة السياسية المركبة، ما يعني ان النموذج في مدلوله اداة منهجية ماسسة على الحال الذي هو عليه ظاهر الوقائع السياسية، بغية ابانة حالها وتحديد عناصرها بتقريبها للفهم والادراك□ وتتعدّد طرائق التعبير عن "النموذج" بتعدّد واختلاف المجالات المعرفية التي ينتمي إليها كل "نموذج"، فقد يكون كتابة مجردة، أو تصميماً شكلياً يعاد من خلاله إنتاج خصائص الظاهرة في واقعها.⁽³⁾

*: فعل النمذجة (بناء النماذج / THE MODELLING). تعرّف بأنها: "القدرة على إنتاج نماذج قوامها وعي الفكر العلمي بطبيعة نشاطه العرفاني بما هو صانع نماذج مرتبطة بسياق اجتماعي محدّد". أو هي ببساطة عملية تصور وبناء النموذج العلمي.

** : وجه الاختلاف بين مفهوم "النموذج العلمي" في العلوم المادية والعلوم الاجتماعية؛ يكمن في وظيفة النموذج بحذ ذاته؛ ففي العلوم المادية النموذج يعتبر أداة تصوّرية غايتها توضيح الظواهر المعقّدة في بيئاتها؛ عبر تقريب صورة الظاهرة المُنمّجة لذهن الذات العارفة/الباحث. في حين نجد أن "النموذج العلمي" في العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية يستعمل أداة لتحليل الظواهر المشابهة للتي بني عليها، أو التي بني عليها.

(1): JEAN PIERRE CHANGEUX, MODEL ET MEMOIRE (PARIS: EDITION BIDON, 1988), pp 40-49

(2) : مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي ، 1986)، ص 15.

*: وإستراتيجية الإهمال التي يتبعها المُنمّج تساعد بشكل كبير على الإدراك والفهم، بتوجيه الإهتمام في التحليل إلى بعض عناصر الظاهرة المعقّدة على حساب الأخرى التي قد لا يكون لها نفس التأثير في تشكيلها.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد

⊕ المطلب الثاني: البدايات الأولى لاستعمال "النماذج العلمية" في العمليات البحثية وتصنيفاته:

الفرع الأول: استعمال "النماذج العلمية" في العمليات البحثية:

ترجع البدايات الأولى لاستعمال العلمي "النماذج العلمية" في العمليات البحثية، إلى العقود الثلاثة الأولى للقرن

السابع عشر في العلوم المادية؛ وتحديداً في البيولوجيا والفيزياء والعلوم الطبية. لينتقل استعماله فيما بعد إلى العلوم

الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية. بمختلف فروعها المعرفية عبر ما يعرف بـ: "الثورة السلوكية" (THE

BEHAVIORIST REVOLUTION)، خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي. فالنتائج الدقيقة

التي كان يتوصل إليها في العلوم المادية - وعلى رأسها العلوم الفيزيائية- عن طريق توظيف "تقنية النموذج العلمي"،

دفعت بمختصي العلوم الاجتماعية. بمن فيهم مختصي العلوم السياسية إلى الاستعانة بهذه التقنية، تحريماً في ذلك بلوغ

دقة النتائج المتوصل إليها في العلوم المادية. (1)

الفرع الثاني: تصنيف النماذج في العلوم الاجتماعية:

□□□□ في إطار العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، تصنف "النماذج" إلى عدة أنواع

باعتبار معايير مختلفة، من أبرزها؛ تلك التي تصنفها وفقاً لمعيار الانتماء الوظيفي، أو ما يُعرف ايضاً بالتصنيف الفكري.

ويندرج ضمن هذا الشكل من التصنيف نوعان من "النماذج"، والتي تُعدُّ من أكثرها استعمالاً على الإطلاق؛ الأول

يعرف بـ: "النماذج التحليلية" (ANALYTICAL MODELS)، والتي تتماشى مع الطريقة الإستقرائية في

وصف وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة المؤثرة في كيفية حدوث ظاهرة ما، مثل "نموذج فالراس للتوازن

الإقتصادي العام" في علم الإقتصاد، و"نموذج تالكوت بارسونز" في علم الاجتماع. (2) في حين يُطلق على النوع الثاني

اسم "النماذج التنبؤية"، والتي تُستخدم بهدف التنبؤ بمآل الظواهر المختلفة؛ وهذا النوع من النماذج يستخدم في دراسة

الظواهر الإقتصادية بشكل واسع لإمكانية التنبؤ بمسار تطورها المستقبلية (الظواهر الإقتصادية ذات الطبيعة الرقمية) مثل

"نموذج ليوتيف" للإقتصادي الأمريكي "واسيلي ليوتيف" (WASSILIY LEOTIF). (3)

□□□□ في إطار العلوم السياسية والسياسة الخارجية بشكل خاص، فإنَّ كل "النماذج العلمية" المصمَّمة في هذا المجال

تندرج ضمن النوع الأول دون استثناء؛ فهي تقوم على عمليتي "الوصف" و"التفسير" فقط للظواهر المدروسة دون

(3) : جوفر روبرت وأليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999م)، ص ص 271-273.

(1) : محمد شلبي، منهجية البحث العلمي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص ص 15-16.

(2): EVERETT .E HAGEN, "ANALYTICAL MODELS IN THE STUDY OF SOCIAL SYSTEMS", AMERICAN JOURNAL OF SOCIOLOGY, VOL. 67, N°2 (SEPTEMBER 1961), PP 144-153.

(3): GUNNAR SOMMESTED, "SOME NOTATIONAL TOOLS FOR FORECASTING AND MODEL BUILDING IN THE SOCIAL SCIENCES", VIEWED IN:2018/05/12, <http://www.sommsted. Com/ text/ misc/notational- tools. Htm>

إمكانية التنبؤ بمسار تطورها المستقبلي في مدها القريب أو المتوسط أو حتى البعيد. ومن الأمثلة التي يمكن الإستشهاد بها في هذا الإطار: "نموذج صنع القرار" لـ: "مايكل بريتشر" (MICHAEL BRECHER)، و"نموذج تعديل المسار" الذي طرحه خبير السياسة الخارجية الأمريكي "تشارلز هيرمان" (CHARLES HERMANN)، المعني بدراسة التغيير في السياسة الخارجية، وغيرها من النماذج.

□□□ جاء هذا النوع من التصنيف، كانعكاس مباشر للمراحل التي مرّ بها النموذج عبر مسار تطور بنائه داخل العلوم الإجتماعية - بما فيها العلوم السياسية -؛ إذ مرّ النموذج بمرحلتين: المرحلة الأولى، تُعرف بالمرحلة التحليلية (الوضعية/POSITIVISM) أو ما يُعرف كذلك: بالدراسة الوضعية لفعل النمذجة في العلوم السياسية: النمذجة التحليلية/ الوصفية - التفسيرية-التنبؤية، والتي سادت إبان ما يعرف بطغيان التفسير الوضعي في مختلف العلوم الإجتماعية وعلوم الطبيعة. وقد تميّزت هذه المرحلة بثلاثة خصائص، هي: الموضوعية: التي تقتضي عدم تدخّل الذات العارفة (ذاتية الباحث) في موضوع الدراسة، الطابع الرياضي (الترييض): باعتماد الأساليب الرياضية الكمية في دراسة الظواهر؛ الحتمية: أنّ الظواهر بمختلف أشكالها تحكم بقوانين معينة وثابتة، ويمكن التوقّع حول مستقبلها بالدراسة الدقيقة □ أنّ "النموذج العلمي" بالمفهوم الوضعي لا يهدف إلى تفسير الظواهر السياسية بعد توصيفها فقط، بل ويهدف كذلك إلى التحكم والتصرف فيها بالفعل □ أما الثانية، فتُعرف بالمرحلة النسقية/ البنائية (ما بعد الوضعية/ POST- POSITIVISM) (الدراسة □) بعد وضعية لفعل النمذجة في العلوم السياسية: النمذجة النسقية/ البنائية): والتي تتمحور حول دراسة الظواهر المتناهية الدقة والتعقيد في العلوم الإجتماعية. بما فيها العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وقد كانت النمذجة النسقية كممارسة علمية محاولة لتجاوز الصعوبات التي اعترضت سبيل العلماء في دراسة مختلف الظواهر المنتمة لمختلف الحقول المعرفية إبان المرحلة الوضعية □ وأبرز ما تمتاز بها هذه المرحلة عن الأولى؛ تدخّل الذات العارفة/ ذاتية الباحث في "فعل النمذجة" والعملية البحثية ككل. (1)

⊕ المطلب الثالث: الأبعاد المشكّلة للنموذج العملي:

□ يتكوّن "النموذج العلمي" (بمختلف أشكاله: مفهومي/ صوري، نظري... من ثلاثة أبعاد متكاملة فيما بينها، هي كل من "البعد التركيبي" و"الدلالي" و"البعد التداولي"؛ حيث يمثّل توفّرها شرطاً لإمكان ربط "عملية بناء النموذج"/ فعل النمذجة العلمية (THE SCIENTIFIC MODILLING) بالحقل المعرفي الذي ينتمي إليه. وترابط هذه الأبعاد في النمذجة النسقية (البنائية)، يمثّل تجاوراً لضيق الأفق الوضعي الذي يفرض الترييض (الصيغة الرياضية) شرطاً أساساً لبناء النموذج. في حين يبقى الترييض وفق "النمذجة النسقية" مجرد بُعد، دون أن يكون شرطاً

(1): إبراهيم قمودي، "البعد التركيبي للنمذجة النسقية"، شوهد في: 2018/05/14م، في:

الدراسة النظرية للتغيير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
في بناء النموذج (فعل النمذجة)، باعتبار أن النمذجة تختزل في الصورة/ التمثيل المفاهيمي (الشكلي الصوري الذي
يحيل المعنى دلالي) و فقط.

الفرع الأول: البعد التركيبي للنموذج العلمي:

يركز في "البعد التركيبي" للنموذج العلمي على الشكل والبناء الصوري، من خلال الإحالة على الهيكلية
البنوية ومنظومة الأولويات والصياغة الصورية للنموذج نفسه، ذلك باختزال معرفة علمية مرتبطة بواقع معلوم في عدد
بسيط من المكونات. (1) كما يتحدد النموذج من جهته التركيبية بثلاثة عناصر رمزية هي: الثوابت (العناصر الرئيسية
التي يتأسس عليها النموذج)، والمتغيرات (العناصر غير الرئيسية)، والثابتات (القواعد والمحددات الناطمة لعلاقات الثوابت
بالمغيرات) (2) يفترض "فعل النمذجة" على هذا المستوى؛ أن كل جانب من جوانب الواقع (الظاهرة) محل الملاحظة
والذي يهتم به النمذج (الدآت العارفة/الباحث)، يتشكل كبنية منظمة من علاقات. ومثال ذلك "نموذج تعديل المسار"
الذي صممه "تشارلز هيرمان" لدراسة التغيير في السياسة الخارجية؛ فالبعد التركيبي للنموذج في هذه الحالة، هي العناصر
الرمزية التي يتشكل منها، والمتمثلة في كل من؛ "وكلاء التغيير الأولي"، و"القرار الحكومي لتغيير المسار"
(GOVERNMENT DECISION TO CHANGE COURSE)، إضافة لـ: "نطاق تغيير
السياسة الخارجية" (EXTENT OF FOREIGN POLICY CHANGE)، وما يتفرع عن
كل جزء من عنصر.

وفق هذا التحديد، يفيد "البعد التركيبي" للنموذج العلمي؛ أي بنية تمثل كلاً منظماً ومتكاملاً، مكونة من عناصر
رمزية مترابطة فيما بينها وفق ضوابط محددة (قواعد منضمة ومفسرة)، يُعبّر عن بناء مفاهيمي/ صوري قائم على
مجموعة من الأولويات والعناصر التي تُحدد استخدام رمزيها في علاقات قابلة لتأويل دلالي وأن بناء النموذج وفق هذا
البعد، يخضع لمقتضى أولي هو مقتضى الصورة التي تفرض اعتماد أشكال هندسية أو رموز في تمثيل العناصر المشكّلة
للنموذج.

الفرع الثاني: البعد الدلالي للنموذج العلمي:

يحيل "البعد التركيبي" - بشكل تلقائي - على "البعد الدلالي" المميز للنموذج العلمي بما هو بنية مترابطة من
عناصر رمزية دالة، خاضعة لقواعد منطقيّة وعقليّة ضابطة، لا يمكن أن يكتسب قيمة علمية إلا من خلال إمكانية
إحالاته على قيمة دلالية لبنية النموذج في وضعيات خبرية أو تجريبية مختلفة، بحيث تكتسب العناصر الرمزية المجردة دلالة
معرفية وعلمية دقيقة، عبر تأولها وترجمتها في حدود الحقل المعرفي الذي تم صياغته فيه؛ ليكون بهذا "البعد الدلالي"
مماثلة لتأويل البعد التركيبي في النموذج العلمي. (1)

(1): JEAN PIERRE CHANGEUX, MODELE ET MEMOIRE (PARIS: ED BEDON, 1988),
PP 44-45.

(2): وحيد الغماري، "أبعاد النمذجة"، شوهد في: 2018/05/12م، في: [http://www.bsalemmed.Over-blog.Com/](http://www.bsalemmed.Over-blog.Com/article-50993270.html)

(1): ابن الجزار، "تلخيص مسالة العلم بين الحقيقة والنمذجة"، شوهد في: 2018/05/13م،
في: <http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?t=206267>

□ ويرتبط هذا البُعد، بعلاقة النظرية بالواقع والتّمثيل بالتّحريب. فالْبُعد الدّلالي يتناول العلاقة التفاعلية للتّمودج مع النّسق الذي يُمثّله، بما أنّه وسيط بين حقل نظري وحقل تجريبي. والتّمودج من هذا المنطلق، من المفروض أن يكون عاماً؛ والتّعميم كخاصية دلالية تقتضي توسيع مجال صلاحية التّمودج من نموذج ذي صلاحية خاصة بعدد محدود من الحالات الملاحظة (الظاهرة/الواقع)، إلى نموذج شامل لعدد لا محدود من الحالات المشابهة. (2)

الفرع الثالث: البُعد التّداولي للتّمودج العلمي:

في حين يتمثّل البُعد الثالث للتّمودج؛ في بيان صلاحيته في العمليات البحثية، ومنه قابليته للتّوظيف والإستخدام. كما يقضي وجوب النظر للتّماذج على أنّها وسائط ووسائل سيطرة وتحكم. ف: "البُعد التّداولي" للتّمودج العلمي؛ هو البُعد الذي يُحيل إلى الغاية والهدف من بناء التّمودج نفسه، كتبسيط الظواهر المركّبة والمتناهية التّعقيد وتقريب فهمها. ويكشف "البُعد التّداولي" في التّمدّج النّسقية؛ عن ارتباط النشاط العلمي بالنشاط الوظيفي، لتتأكد بهذا الصّلة بين العلم والنّفعيّة في التّمدّج البنائية. (3)

من الأهمية بمكان الإشارة في هذا الإطار إلى ملاحظة أساسية مفادها؛ أنّ التطرّق لهذه الأبعاد بشكل مستقل عن بعضها الآخر، تفرضه الضرورة المنهجية فقط، نظراً لما تمتاز به من تداخل وترابط وثيقين □ وأنّ القصور العلمي الذي مسّ مختلف "النّماذج العلمية" التي اعتمدت كأدوات □ لدراسة "التّغير في السياسة الخارجية"، انحصرت في هذه الأبعاد الثلاثة؛ بما فيها "نموذج تعديل المسار" ل: "تشارلز هيرمان"، الذي يعتبر أبرز "النّماذج العلمية" التي اعتمدت منذ سنة 1990م لدراسة التّغير في السياسة الخارجية لعديد الدّول، وتُصنّف النّماذج العلمية التي اعتمدت لدراسة التّغير في السياسة الخارجية وفق تحليلات "جاكوب غوستافسون" (JAKO GUSTAVSSON) إلى ثلاثة مجموعات؛ المجموعة الأولى تعرف ب: "النّماذج المرجعية" □ (CHECKLIST MODELS)، والمجموعة الثانية تعرف بمجموعة "نماذج القيود الهيكلية" (STRUCTURAL CONSTRAINTS MODELS)، في حين تُعرف المجموعة الثالثة ب: "النّماذج الدّورية" (CYCLICAL MODELS)، يقوم كل منها على مجموعة من الخصائص التي تميّزها عن الأخرى.

⊕ المطلب الرابع: تغيير المسار: أبرز "النّماذج العلمية" المعتمدة لدراسة التّغير في السياسة الخارجية. يُعتبر "نموذج تغيير المسار" (CHANGING COURSE MODEL) □ ل: "تشارلز هيرمان"، أبرز "النّماذج العلمية" المعتمدة لتحليل ودراسة ظاهرة التّغير في السياسة الخارجية وفق الرؤية التحليلية. وهو التّمودج العلمي الذي أرسى قواعده في المقال الذي نشره سنة 1990م، في العدد الرابع والثلاثين (34) من: "فصلية الدّراسات الدّولية" (INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY). والموسم بعنوان: "تعديل المسار: لما تختار الحكومات إعادة توجيه السياسة الخارجية □ يقوم نموذج "هيرمان"، على افتراض أساس مؤداه:

(2): أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص 118-120.

(3): رشيد الفطاسي، "العلم بين الحقيقة والتّمدّج"، شـوهـد فـي: 2018/05/10م، في:

أنَّ التغيُّرات التي تطرأ على السياسات الخارجية لدولة ما بين الفينة والأخرى، لا تنفك أن تندرج ضمن إحدى أشكال/مسارات التغيُّر الثلاث التالية: الشكل/المسار الأوَّل، وهو ما يسميه "هيرمان" بـ: "التغيُّر الهديفي" (GOAL CHANGE)؛ والذي يقصد به التغيُّر الذي يطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما على مستوى أهدافها. (1) ومثاله التغيُّر الذي طرأ على أهداف السياسة الخارجية الروسية بعد فوز "فلاديمير بوتين" - المحسوب على التيار القومي- في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 26 من شهر مارس/آذار عام 1999م؛ فمحاولة منه استعادة المكانة التي كان يتبوؤها الإتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة؛ قام بإعادة تحديد أهداف روسيا الإتحادية؛ من العمل على ضمان أمنها الوطني في حدودها الوطنية فقط، إلى العمل على ضمان أمنها في مجالها الحيوي التقليدي. (2)

أمَّا النوع الثاني من أشكال/مسارات التغيُّر، فينصرف إلى: "التغيُّر البرنامجي" (PROGRAM CHANGE) والذي يُقصد به التغيُّر الذي يطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما على مستوى أدوات تنفيذها. ومثاله؛ التغيُّر الذي عرفته السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع وصول "بوش الابن" إلى الحكم سنة 2000م، بتوظيف أدوات "القوة الصلبة" (العسكرية والاقتصادية) بدلاً لأدوات "القوة اللينة" -التي ميّزت فترة حكم الرئيس "بيل كلينتون"- في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها أمنها الوطني. إضافة لـ: "التغيُّر التوجُّهي/ الإتحامي" (ORIENTATION CHANGE) كمثلث شكل/مسار من أشكال/مسارات التغيُّر التي ضببطها "هيرمان" في نموذجها؛ والذي ينصرف في مفهومه إلى التغيُّر في التوجُّه العام للسياسة الخارجية للدول بما في ذلك تغيُّر أدوات تنفيذها وأهدافها. وهو أكثر أشكال التغيُّر جذرية وتطرفاً (THE MOST EXTREME FORM OF FOREIGN POLICY) (CHANGE)؛ (1) كالتغيُّر الذي طرأ على السياسة الخارجية الصينية في العقد الأوَّل من القرن الحالي، نتيجة سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قادها "دينج شياو بينج" (DENG XIAOPING) منذ عام 1978م.

تتحدّد هذه المسارات/أشكال التغيُّر وفق تحليلات "هيرمان"؛ باعتبار التحولات القائمة أو التي قللت تحدث على مستوى "عملية صنع القرار الحكومي لتغيير المسار"، والتي تكون بدورها إنعكاساً مباشراً لتوجُّهات، تصوُّرات، وإدراكات صناع القرار في الدول، وحجم تأثير "العوامل المنتجة للتغيُّر" في السياسة الخارجية، والتي حصرها "هيرمان" في كل من:

القائد المتمرّس (LEADER DRIVEN): والمقصود به؛ الرؤية التي يفرضها القائد السياسي في الدولة - سواءً كان رئيس الدولة (في النظام الرئاسي أو الشبه رئاسي)، أو شخص الملك (في الأنظمة الملكية غير البرلمانية)، أو رئيس الوزراء (في النظام الملكي البرلماني)-، على السياسة الخارجية؛ وما إذا كان تعديل مسارها إلى أحد الأشكال/المسارات ضرورة ملحة تفرضها قضايا معينة (داخلية أو خارجية)، أم لا. □

(1): HERMANN, OP CIT; PP 5-6.

(2): IBID.

(1): HERMANN, OP CIT; PP 5-6.

التأييد البيروقراطي □ (BUREAUCRATIC ADVOCACY): يشير إلى الدعم الذي يتلقاه صناع القرار في الدولة من طرف البيروقراطيين (وزراء ونحوهم) حول اقتراح تعديل مسار السياسة الخارجية. إعادة البناء المحلي (DOMESTIC RESTRUCTURING): كالإصلاحات التي تجريها حكومات الدول على مستوى قطاعات محددة من قطاعاتها الوطنية؛ كالصناعة، والتجارة، والتعليم. بمختلف مستوياته، وما تفرضه من تعديل لمسار السياسة الخارجية. صدمة خارجية (EXTERNAL SHOCK): كالأزمات الاقتصادية، الحروب، أو تغير في بنية النسق الدولي وما يصحب ذلك من انعكاسات سلبية على الدولة ومكانتها الدولية. (1)

□

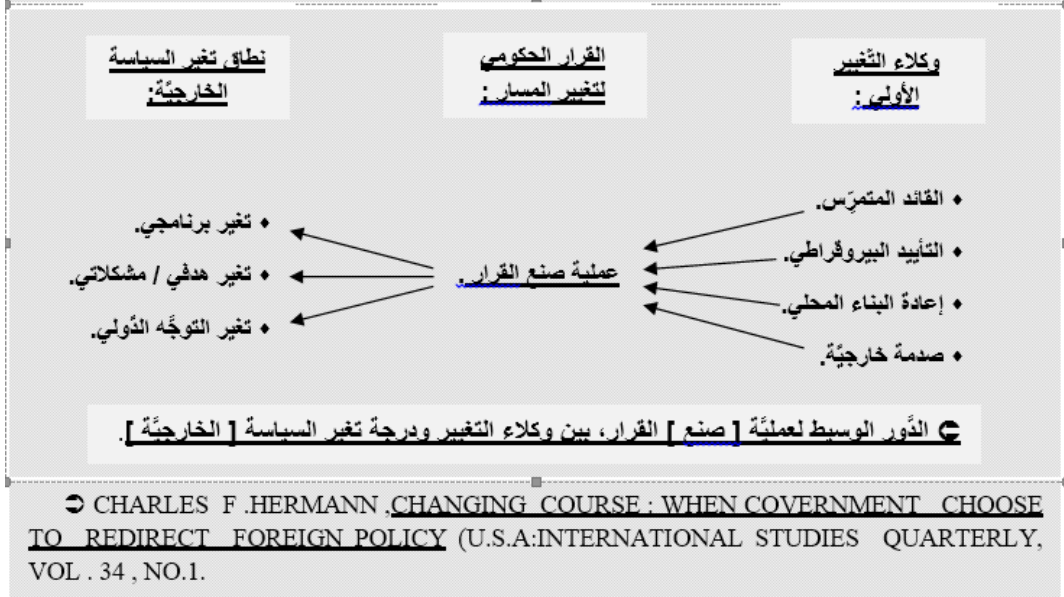
فشكل/مسار التغير النهائي الذي تستقر عليه السياسة الخارجية لدولة من دول المنظومة الدولية في نظر "هيرمان"؛ يتحدد وفقاً لحجم التأثير الذي يمارسه عامل من هذه العوامل في السياسات القائمة. كما يرى هيرمان أن هناك ثلاثة أبعاد تؤثر في تحديد مسار/ نطاق التغير في السياسة الخارجية وفق تأثير العوامل الأربعة المشار إليها؛ هي: □ درجة المؤسسة (THE DEGREE OF INSTITUTIONALIZATION): من خلال الإجابة على السؤال الذي طرحه والذي مفاده: إلى أي حد أضحت الدولة ملزمة أو غير ملزمة بمواصلة مسار السياسة القائمة. □ درجة الدعم/ التأييد (THE DEGREE OF SUPPORT): ويتمحور حول حجم الدعم الذي تتلقاه السياسة الخارجية للدولة من طرف القوى المختلفة في الدولة الرسمية وغير الرسمية، أو عدم اكتراثها بها، أو معارضتها لها. □

درجة البروز: أو ما يقارب أهمية القضايا المختلفة في الصراع المحلي على النفوذ بين الأطراف الرسمية وغير الرسمية (بمعنى ضبط موضوعات السياسة الخارجية الهامة بالنسبة لكل طرف). □ وبهذا؛ يتضح أن المسارات/الأشكال الثلاثة التي حددها "هيرمان" في نموذج، تتحدد وفقاً للقرارات التي قد تتخذ على مستوى عملية صنع القرار الحكومي لتغيير المسار" والتي تكون بدورها انعكاساً مباشراً لتأثير أحد أو عديد عوامل "وكلاء التغيير الأولي" □ (عوامل بيئة التأثير في شكل التغير). (2)

(1): IBID.

(2): JAKOB GUSTAVSSON, THE POLITICS OF FOREIGN POLICY CHANGE: EXPLAINING THE SWEDISH REORIENTATION ON EC MEMBERSHIP (SWEDEN: LUND UNIVERSITY PRESS, 1998), PP 16-23.

الشكل رقم: "01" يوضح نموذج تعديل المسار الذي وضعه "شارلز هيرمان" لدراسة التغير في السياسة الخارجية.



الفرع الثاني: قصور ونقائص النموذج:

رغم الأهمية التي يحتلها نموذج "شارلز هيرمان" في دراسة تغير السياسة الخارجية، ودقته مقارنة بالنماذج الأخرى المعتمدة في هذا الإطار ك: "نموذج هولستي" (HOLSTI 1982) و"نموذج روساتي" (ROSATI 1994)، أو "نموذج غوستافسون" (GUESTAVSSON 1998)؛ إلا أنه لا يخلو من قصور ونقائص، تتحدد كلها على مستوى الأبعاد الثلاثة للمشكلة للنموذج العلمي (التركيبي، الدلالي، التداولي)، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أن التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية منذ سنة 1990م (تاريخ تصميم النموذج) إلى ما بعد أحداث 11 من شهر أيلول/ سبتمبر 2001م، تفرض إعادة النظر في العوامل التي يفترض "هيرمان" أن لها تأثير في تغيير مسار السياسة الخارجية.

كما أن هذه العوامل غير كافية من حيث الشمول، وتختلف من حيث التأثير من دولة لأخرى؛ فما يمكن أن يكون العامل المؤثر في تغير السياسة الخارجية للدول الكبرى، قد لا يكون نفسه بالنسبة للدول المتوسطة القوة أو الصغيرة، والعكس صحيح. □

إزدواجية دور القائد السياسي غير المنطقية بين عوامل التأثير وعملية صنع القرار؛ فهناك نوع من الخلط بين مكوناته وعدم وضوحها. □

لهذا؛ فإنه عادةً ما يتم الإستعانة به -لدراسة التغير في السياسة الخارجية لدولة ما- في نطاق محدود، أو بعد تعديله ليتوافق مع خصوصية موضوع كل دراسة. وهي العملية التي ترتبط بما يعرف ببناء "أطر العمل المفاهيمية" (CONCEPTUAL FRABEWORKE)، كتقنية أكثر موائمةً وصلاحيّةً لدراسة التغير في السياسة الخارجية أو الظواهر السياسيّة متناهية الدقة والتعقيد؛ وغير المتناولة بالبحث من قبل الباحثين الآخرين، مقارنةً بتقنية "النموذج" التي قد لا تصلح معها في عديد الحالات.

المحور الثالث: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد:

للقصور المركّب الذي يكتنف معظم "النماذج العلميّة"، يلجئ الباحث المختصّ في العلاقات الدوليّة عند دراسته لظاهرة "تغير السياسة الخارجية" (FOREIGN POLICY CHANGE)، إلى الإستعانة بما يُعرف بـ: "إطار العمل الصوري" (CONCEPTUAL FRAMWORKE)، كتقنية أكثر مرونةً وموائمةً من "النماذج العلميّة" النظرية والمفاهيمية. وهو ما يطلق عليه أيضاً اسم "النموذج الشبه صوري"؛ فالصورة كما تقدّم الإشارة إليها - في الأبعاد المشكّلة للنموذج- على نوعين؛ النوع الأوّل يُعرف بـ: "الصورة المكتملة" أو "النموذج الصوري"، وهو النموذج الذي تكون كل عناصره الأولى وقواعده، بيّنة وواضحة المعالم. في حين يُعرف النوع الثاني بـ: "الصورة الشبه مكتملة" أو "النموذج الشبه مفهومي"، في حال ما إذا افتقدت عناصره الأولى الوضوح، وقواعده للصرامة العلميّة التي يمتاز بها "النموذج العلمي". □

□

⊕ المطلوب الأوّل: مفهوم "إطار العمل الصوري" وتوظيفه كأداة لدراسة التغير في السياسة الخارجية.
الفرع الأوّل: التعريف بإطار العمل الصوري/المفاهيمي:

يُعرف "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" على أنه: شبكة أو "خطة" (PLAN) من المفاهيم، أو خريطة مفاهيمية (CONCEPTUAL MAP) مترابطة فيما بينها بشكل متسق؛ يرسمها باحث عن كيفية حدوث ظاهرة من الظواهر المستحدّة في الحقل المعرفي الذي ينتسب إليه، بهدف توضيحها وإبانة طريقة تشكّلها. (1) فهو أداة من أدوات البحث العلمي التي توظف في دراسة الظواهر الجزئية والمتناهية التعقيد، لتوضيح مسارات العمل الممكنة حولها أو لتقديم منهجية مقبولة لكيفية دراستها. كما يُنظر إليه أيضاً، على أنه نوع من النظريّة الوسيطة التي تحاول إقامة علاقة بين عناصر ظاهرة ما، بشكل أكثر بساطة. (1)

ف: "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" بهذه الصورة، عبارة عن حصيلة من العمليات النوعية المتمخضة عن التصور العقلي القصدى لكيفية حدوث ظاهرة معينة، بناءً على تتبعها في الواقع أو "خطة" (PLAN) مترابطة من

(1): DOUGLAS C. ENGELBART, "AUGMENTING HUMAN INTELLECT: A CONCEPTUAL FRAMEWORK.1962 D C. ENGELBART". VIEWED IN:2018/05/12 <http://www.1962paper.org/web.html>

(1): KALEVI J.HOLSTI, INTERNATIONAL POLITICS: A FRAMEWORK FOR ANALYSIS (NEW JERSEY: PRENTICE HALL INC, 1967),pp 7-18.

□

الفرع الثالث: أساليب وطرق بناء أطر العمل الصُّورية/المفاهيمية:

ليس هناك اتفاق أو إجماع بين الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، عن الأساليب والطرق المثلى التي تُتبع في بناء "أطر العمل الصُّورية"؛ فكلُّ باحث ينحو في ذلك منحى خاص يتأسس على مدى اتساع أو ضيق نطاق اطلاعه على الموضوعات ذات الصلة باليات ومنهجيات بناء "أطر العمل الصُّورية"، وخبرته في التعامل معها⁽³⁾ومن بين هذه الآليات، تلك التي طرحها "جوزيف جابرين" (JOSEPH JABAREEN) في مقاله الموسوم بعنوان: "BOUILDING A CONCEPTUALE FRAMEWORK : PHILOSOPHY, DEFINITIONS, AND PROCEDURE"؛ وهي:

□ الإطلاع الواسع على البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدِّراسة؛
□ تحديد وتسمية المفاهيم؛

□ تفكيك وتصنيف المفاهيم وفق علاقة بعضها ببعض الآخر؛

□ دمج المفاهيم في رسم بياني يوضِّح العلاقات القائمة بينها؛

□ التَّحقيق من صحة إطار العمل المفاهيمي، عبر اختباره ذهنياً؛⁽³⁾

وفي هذا المنحى؛ ترى "أنجيلا كوبر بريثوايت" (ANGELA COOPER BRATHWAITE) أنَّ صلاحية "أطر العمل الصُّورية" المُصمَّمة لدراسة الظواهر المختلفة (المادية وغير المادية)، تتأكَّد من خلال توفرها أو عدم توفرها على الشروط الأربعة التالية⁽⁴⁾شمولية المحتوى (COMPREHENSIVENESS OF)
التطابق المنطقي، الوضوح المفاهيمي (CONCEPTUAL CLARITY). ومستوى
معقول من التَّحريد (LEVEL OF ABSTRACTION).⁽¹⁾

وعلى العموم، فإنَّ الاجزاء التي تتكوَّن منها "أطر العمل الصُّورية" لا تنفك على أن تنحصر في عنصرين

أثنين، هما:

أولاً: العنصر المفاهيمي (CONCEPTUAL ELEMENT)؛ الذي يحيل إلى منظومة العناصر المفاهيمية (الصُّورية) التي يتكوَّن منها "إطار العمل الصُّوري" (يرادف هذا العنصر البعد التركيبي الذي يحيل إلى البنية الصُّورية للنموذج العلمي).

ثانياً: العنصر النَّظري (THEORETICAL ELEMENT)؛ الذي يحيل بدوره إلى جملة النَّظريات التي تستند عليها "أطر العمل المفاهيمية" في عمليتي التَّوصيف والتفسير(تفسير العلاقات بين مختلف عناصره)، أو ما يعرف

(3): JOSEPH JABAREEN, "BOUILDING A CONCEPTUAL FRAMEWORK: PHILOSOPHY, DEFINITIONS, AND PROCEDURE, INTERNATIONAL JOURNAL OF QUALITATIVE METHODS", VOL.8,N° 4(2009),PP 49-62.

(4): ANGELA COOPER BRATHWAITE, "SELECTION OF A CONCEPTUAL MODEL: FRAMEWORK FOR GUIDING RESEARCH INTERVENTIONS", VIEWED IN:2018/05/12. <http://www.ispub.com/ijjanp/6/1/8576#> (2002).

الدراسة النظرية للتغيير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
أيضاً ب: "الدلالة النظرية لإطار العمل الصوري/المفاهيمي". فمن المقترضات الواجب توفرها في "أطر العمل المفاهيمية"
المعتمدة لدراسة الظواهر المختلفة؛ استنادها إلى النظريات المتعارف عليها في الحقل المعرفي الذي صممت فيه (والأمر
يتعلق هنا بالنظريات الكليّة لا الجزئية).

⊕ المطلوب الثاني: أبرز "أطر العمل المفاهيمية" المعتمدة لدراسة التغيير في السياسة الخارجية.
وخير مثال يمكن أن يستدل به في هذا السياق عن "أطر العمل الصورية" المعتمدة في دراسة ظاهرة "التغيير في
السياسة الخارجية"؛ ذلك الذي استعان به "توماس نيكلاسون" (NICKLASSON TOMAS) في كتابه
الموسوم بعنوان: (REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE)
لدراسة شكل، عوامل ومحددات التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية الهنغارية في الفترة الممتدة
بين سنتي (1991/1954). وأيضاً "إطار العمل الصوري" الذي صممه "جاكوب غوستافسون" (JAKOB
GOSTAVSSON) لدراسة التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية السويدية خلال الفترة الممتدة بين
سنتي (1990/1945م) في كتابه الموسوم بعنوان: (THE POLITICS OF FOREIGN POLICY CHANGE).

غير أنّ "إطار العمل الصوري" الذي صممه "نيكلاسون"؛ يعدّ الأكثر توظيفاً من قبل الباحثين مقارنةً بالذي
صممه "غوستافسون". وفيه يرى أنّ "أشكال/درجات التغيير" (DEGREES OF CHANGE) التي قد
تطرأ على السياسة الخارجية للدولة ما، تنحصر في ثلاثة أشكال؛ الأوّل منها يُعرف بـ:"التكيف"
(ADJUSTMENT)، ويشير إلى التغيير الثانوي أو التكتيكي العادي، الفرعي الذي قد يمسُّ مجال من مجالات
تفاعل الدولة على المستوى الدولي. في حين ينسحب الشكل الثاني من أشكال التغيير إلى ما يسميه بـ:"الإصلاح"
(RESTRUCTURING)، والذي يُعتبر تغييراً متوسطاً مقارنةً بالأوّل؛ إلى جانب "إعادة البناء" كشكل ثالث
من أشكال التغيير، وهو أكثر أشكال التغيير تطرفاً حسب "نيكلاسون"؛ فهو تغيير جذري يطرأ على مختلف العناصر التي
تتكوّن منها السياسة الخارجية لوحدة من الوحدات السياسيّة الدوليّة؛ من أهداف، وبرامج، واستراتيجيات وحتى

⊖ الشكل رقم "02": "بوضوح مظاهر التغيير في السياسة الخارجية وفق تحليلات (توماس نيكلاسون)"

⊖ مظاهر التغيير في السياسة الخارجية:

● الأوّل: درجة التغيير:

تكيّف (تغيير ثانوي فرعي _).

إصلاح (تغيير متوسط).

إعادة بناء (تغييرات جوهرية في البرامج، الأهداف، الإستراتيجيات وأو التوجهات التولية [ككل]).

● [ثانياً] الإطار الزمني للتغيير:

تغيير تدريجي.

تغيير سريع.

● [ثالثاً] مجال التغيير:

تغيير في المجالات الإنشائيّة الخمس [الثّالية]: (استقرار النظام، الأمن، السياسة الإقتصاديّة والتجاريّة، الهوية الوطنيّة، والإستقلال).

المستهدف [وزن] من التغيير (دول أو فواعل أخرى تتأثّر بشكل مباشر [بهذا] التغيير) باعتبار [حالة] التكيّف/المواجهة،

الإستقلال/الإعتماد المتبادل، [إضافة لـ] مستوى الإلتزام [تجاه القضايا الدوليّة].

➔ TOMAS NICKLASSON, REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE: INTERACTION BETWEEN DOMESTIC AND FOREIGN POLICY IN HUNGARY 1956-1994 (SWEDEN: LUND POLITICAL STUDIES, 2006), P-43.

توجُّهها العام ككل. (1)

كما يرى أنَّ التغيُّرات التي تطرأ على السياسة الخارجيّة لدولة من الدَّول، قد تكون تغيُّرات سريعة تضطر من خلالها الدَّول إلى تبني نهج التغيير في فترة زمنيّة قصيرة؛ أو قد تحدث بشكل تدريجي، على نحو يستحيل معه ملاحظة التغيُّر ككل. وأنَّ هذه التغيُّرات لا تكون عفويّة، وإنَّما يقف وراءها مجموعة من "العوامل المنتجة للتغيُّر" (PROMOTERS OF CHANGE) والمرتبطة بكل من البيئتين الداخليّة والخارجيّة. وتعدُّ هذه العوامل في نظر "نيكلاسون"، مصادر الضَّغط التي تفرض على صنّاع القرار في الدَّولة التَّخلي عن التوجُّه القائم والإتجاه نحو تعديله أو تغييره لصالح توجُّه آخر يقاربه أو يختلف عنه بالكلّيّة من جهة؛ أو الإستمرار على نفس التوجُّه مع تعديل انتقائي حسب الحاجة، على مستوى الأهداف، أو الإستراتيجيّات، أو البرامج من جهة أخرى. (1)

□

الشكل رقم: "03" يوضح العوامل المنتجة للتغيُّر في السياسة الخارجيّة وفق تحليلات نيكلاسون". (بتصرف)

عوامل البيئة الخارجيّة المفسّرة للتغيُّر في السياسة الخارجيّة:

تغيُّر على [مستوى] البنى الإقليميّة (مثال: التكامل الإقليمي).
تغيُّر على [مستوى] البنى العالميّة (و[على مستوى] الموقف الدَّولي للدَّولة [نفسها].
التَّهديدات الخارجيّة أو الصدمات [الدَّوليّة].

عوامل البيئة الداخليّة المفسّرة للتغيُّر في السياسة الخارجيّة:

إعادة البناء المحلي.
تغيُّر الفائد السياسي.
التأييد البيروقراطي.
الأوضاع/الأحوال الإقتصاديّة [الدَّولة]، (أو التَّهديدات الداخليّة المماثلة).

⊖ NICKLASSON, OP.CIT: P.47.

□

□

المطلب الثاني: إطار التحليل عبر المسار؛ الخاص بتحليل موضوع الدِّراسة.
أما فيما يتعلق بـ: "إطار العمل الصُّوري/المفاهيمي" الذي تم تصميمه في الدِّراسة، فهو عبارة عن توليفة مفاهيميّة، تضمُّ في طياتها مجموعة من الخصائص والعناصر التي يقوم عليها كل من التُّمّودج الذي طرحه "تشارلز هيرمان" لدِّراسة التغيُّر في السياسة الخارجيّة، و"إطار العمل الخاص" الذي صمّمه "توماس نيكلاسون" لدِّراسة التغيُّر الذي طرأ على السياسة الخارجيّة الهنغاريّة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990/1954م، مع تعديل انتقائي له وفق ما يتوافق وخصوصيّة التطورات التي حدثت في حجم ونسبة تأثير متغيرات البيئتين الخارجيّة والداخليّة للدول بعد

(1): NICKLASSON, OP CIT; PP 40-42.

(1): NICKLASSON, OP CIT; PP 44-48.

الدراسة النظرية للتغيير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد
الحرب الباردة. وكما الأطر المفاهيمية ككل؛ يتكوّن الإطار المفاهيمي الخاص بموضوع الدراسة من مجموعة من العناصر
المتراصة بعلاقات بينية، هي:

الفرع الأوّل: العنصر المفاهيمي (CONCEPTUAL ELEMENT):

يظنّ هذا العنصر كلاً من "العوامل/المتغيّرات المنتجة للتغيّر" (PROMOTERS OF CHANGE) في السياسة الخارجية الأمريكية، والمربطة بكل من البيئتين الداخلية والخارجية. إلى جانب "أشكال التغيّر" المحتملة، و"عملية إقرار شكل التغيّر" كمرحلة وسطى بين "العوامل المنتجة للتغيّر" و"أشكال التغيّر". □

◀ العنصر الأوّل: العوامل/المتغيّرات المنتجة للتغيّر:

تشير إلى جملة العوامل المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي من المحتمل أنّ تكون السبب أو الأسباب الرئيسة وراء التغيّر الذي طرأ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع اعتلاء "باراك أوباما" سدّة الحكم في البيت الأبيض سنة 2008م. وأنّ تحديد هذه العوامل لم يكن بشكل اعتباطي، وأنّما تمّ ذلك من خلال التّشعّب الدقيق لمختلف العوامل التي كان لها حضور كبير على الساحة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، والامتدّة بين سنتي 1990/2007م؛ سواءً كانت هذه العوامل/المتغيّرات داخلية (مرتبطة بالبيئة المحلية) أو خارجية (مرتبطة بالبيئة الدولية)؛ والتي هي: □
أولاً: المتغيّرات المرتبطة بالبيئة الداخلية.

المشكلات المجتمعية: تمثل المشكلات المجتمعية أبرز الموضوعات التي نالت اهتمام صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل، إذ يُعتبر العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأمريكي والقضاء على البطالة، وتحسين نظام الصحة والتّعليم؛ من الموضوعات التي يركز عليها الناخبون في كل ولاية جديدة، نظراً لصلتها وارتباطها الوثيق والمباشر بسلامة ورفاهية وضمّان أمن وبقاء المواطن الأمريكي. إلى جانب "الجريمة المنظّمة" التي تعدّ المشكل الأمني العويص الذي يواجهه كل رئيس جديد إلى البيت الأبيض. □

الأزمة الماليّة-الاقتصاديّة لسنة 2008م: فمختلف تحليلات الخبراء الدّوليين المهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية مثلاً، يرون أنّ التغيّر الذي طرأ على سياستها الخارجية منذ اعتلاء "باراك أوباما" سدّة الحكم في البيت الأبيض، هو انعكاس مباشر للانعكاسات السلبية التي تركتها الأزمة الماليّة لعام 2008م على اقتصادها الوطني، ما فرض بالضرورة على النخبة الحاكمة إعادة توجيه سياستها الخارجية للتفرّغ لإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي. □

الدّيون العامّة (BPUBLIC DEBTS): سواءً تعلق الأمر بالدّيون الحكوميّة (GOVERNMENT DEBT) المترتبة على الدّولة أو بالدّيون السياديّة (SOVEREIGN DEBT) المستحقّة على الولايات المتحدة من طرف الدّول الأخرى والمنظّمات الدّولية المختلفة. □

حدود الصراع على السلطة بين مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية القائمة داخل الدولة. □

ثانياً: المتغيّرات/العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية.
تأثير التهديدات الأمنية اللامتماثلة (ASYMMETRIC THREATS): كالتغيّرات المناخية وما تشكّله من تهديد دولي يستوجب حلول دويّة مشتركة، أو انتشار الأمراض والأوبئة وأسلحة الدمار الشامل. □

نمط التفاعلات القائمة على المستوى الدولي؛ تعاون، صراع؛ وحجم انخراط الدول في هذه التفاعلات. □

حجم التبعية للدول الكبرى والمنظمات الدولية. □

القيود القانونية الدولية المفروضة على سلوك الدول؛ الانخراط في المعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. □

طبيعة الإقتصاد الوطني للدولة، وحجم تبعيته للخارج.

◀ العنصر الثاني: أشكال التغيير:

وفيما يتعلق بأشكال التغيير المحددة في "الإطار الصوري/المفاهيمي" الخاص بالدراسة؛ فتوقفت عند الأشكال

التي حددها "تشارلز هيرمان" في نموذج "تغيير المسار/CHANGING COURSE". إذ تعتبر الأشكال

العامة التي تتمحور حولها مختلف التغييرات التي طرأت على السياسات الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

إلى ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م دون استثناء. فالتغييرات التي تعرفها السياسات الخارجية للدول؛ قد

تتحصر في الشكل الأول من أشكال التغيير والتمثل في "التغيير الهديني"، الذي ينصرف في مفهومه إلى التغييرات التي قد

تطرأ على الأهداف العامة والخاصة للدولة من الدول، أو "التغيير البرناجي" الذي يشير بدوره إلى التغييرات التي قد تعرفها

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ما؛ إلى جانب التغيير الثالث والموسوم بـ: "التغيير التوجيهي"، الذي ينسحب إلى

التغيير في التوجه العام للسياسة الخارجية، والذي يظم أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية إلى جانب برامجها ككل. □

◀ العنصر الثالث: عملية صنع القرار:

أما عن الطريقة التي تسلكها مسارات التغيير؛ فتتحدد وفق تقديرات صنع القرار، والتي تكون انعكاساً مباشراً

للبيئة السيكولوجية/ النفسية لصناع القرار في الدول (إدراكاتهم وتوجهاتهم الفكرية، وتصوراتهم حول حجم تأثير

التغييرات المرتبطة بالبيتين وانعكاسها على الأمن الوطني لدولهم). إلى جانب التأثير الكبير الذي تمارسه توجهات

المدارس الفكرية المختلفة في وضع الرؤية الإستراتيجية للسياسة الخارجية؛ فالأمر الذي يميز السياسة الخارجية الأمريكية

عن باقي السياسات الخارجية للدول الأخرى؛ أنها تسير في إطار مضبوط تحدده لها توجهات ومسلمات المدرسة

الفكرية التي ينتسب إليها أفراد الإدارة الحاكمة، على نحو ما كانت عليه السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم

"بوش الابن"، أين سيطرت عليها أفكار "المدرسة المحافظة الجديدة".

الفرع الثاني: العنصر النظري (THEORITICAL ELEMENT):

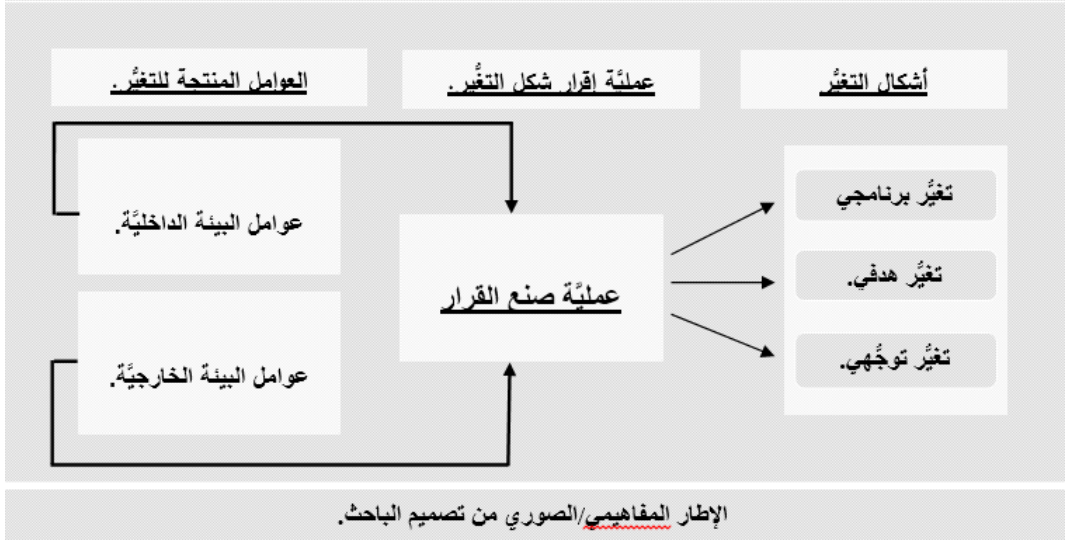
فإذا كان "العنصر المفاهيمي" لـ: "إطار العمل الصوري" المحدد في الدراسة، ينصرف إلى جملة العناصر والمفاهيم

المكونة للإطار في شكله التركيبي/الصوري. فإن العنصر النظري للإطار؛ ينصرف إلى جملة أو مجموع النظريات التي

يستند عليها في عملية التحليل. والتي تتحدد على مستوى "العوامل/التغييرات المنتجة للتغيير" من البيتين الداخليّة

والخارجية (النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) من جهة، وفي "عملية صنع قرار التغيير" عبر تأثير التوجهات

الفكرية وتصورات صنع القرار (النظرية البنائية) من جهة أخرى.



خاتمة:

ومن خلال كل ما تقدم بيانه في متن هذا الفصل؛ يمكننا القول، أن الاعتماد على توظيف "النماذج العلمية" المتداول استعمالها في دراسة "تغير السياسة الخارجية" لأية دولة من دول منظومة العلاقات الدولية المعاصرة دون إخضاعه لتعديل، أمر يستحيل معه توقع نتائج دقيقة؛ لارتباطها بعناصر محددة من المتغيرات التي قد لا يكون لها نفس التأثير من دولة لأخرى. فتأثير متغيرات معينة في سياسة دولة صغيرة الحجم والقوة، ليست نفسها في دولة أخرى كبيرة الحجم والقوة. لذا؛ فعادة ما يلجئ عند "دراسة التغير في السياسة الخارجية" لدولة ما، إلى استعمال "إطار العمل المفاهيمي" (CONCEPTUAL FRAMEWORK) الذي يتكفل الباحث نفسه بتصميمه؛ على نحو ما فعل كل من "توماس نيكلاسون" (TOMASS NIKLASSON) و"جاكوب غوستافسون" (JAKOB GOSTAVSSON) في كتابهما.

أما عن "إطار العمل الصوري/المفاهيمي" الذي تم تصميمه؛ فهو عبارة عن "توليفة مفاهيمية" يظم في طياته عناصر من "إطار العمل المفاهيمي" الذي طرحه "نيكلاسون" في دراسته للتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الهنغارية في الفترة الممتدة بين سنتي (1956-1994م)، و"نموذج تعديل المسار" (CHANGING COURSE MODEL) لـ: "تشارلز هيرمان" سنة 1990م؛ والذي يعتبر من أبرز "النماذج العلمية" المعتمدة لدراسة "تغير السياسة الخارجية" على الإطلاق. لذا، فإن الإطار المصمم في الدراسة، محاولة لتجاوز أوجه القصور الموجودة في النماذج التقليدية، وهو بهذا التقديم يضم ثلاثة عناصر رئيسة: العنصر الأول؛ يتمحور حول

"العوامل/المتغيرات المنتجة للتغير"، والتي حُدِّدَت في كل من متغيِّرات البيئة الداخليَّة والخارجيَّة. أمَّا العنصر الثاني؛ فيستعرض "أشكال التغير" التي من المُحتمل أن يندرج ضمنها التغير الذي عرفته السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، وهي (التغير الهدي-**GOAL CHANGE**، التغير البرنامجي-**PROGRAME CHANGE**، التغير التوجُّهي-**ORIENTATION CHANGE**)؛ إلى جانب "عملية إقرار شكل التغير" كمرحلة وسطى بين العنصرين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب باللغة العربية:

الخزرجي ثامر كامل محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة . الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م.

الزغبى موسى. دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي. دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، 2001م.

الهزائم محمد عوض. قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن آت . الأردن: د.د.ن، 2005.

بوقارة حسين. السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012م.

جوفر روبرت وأليستار إدواردز. المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي. بيروت: الدار العربيَّة للموسوعات، 1999م.

جونس لويد. تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم. الأردن: عمان شؤون المكتبات وجامعة الملك سعود، 1989م.

الدراسة النظرية للتغير في السياسة الخارجية: نحو إطار عمل صوري/ مفهومي جديد

فرج أنور محمد. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السلیمانية: مركز

کردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م. □□

عارف نصر محمد. إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002م. □

سليم محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998م. □

شلي محمد. منهجية البحث العلمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997م. □

هيمنتون صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م. □

مصباح عامر. معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005م. □

ميرل مارسيل. سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986م. □
المواقع باللغة العربية: □

إبن الجزائر، "تلخيص مسألة العلم بين الحقيقة □ والنمذجة"، شوهدي في: 2018/05/10م، في:

□ <http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?t=206267> □

. Over- <http://www.bsalemmed.com>، في: 2018/05/10م، في:

□ [blog. Com/ article- 50993270. html](http://www.blog.Com/article-50993270.html) □

الغنطاسي رشيد، "العلم بين الحقيقة والنمذجة"، شوهدي في: 2018/05/10م، في:

□ [post-html](http://www.raslan2010.blogspot/2011/06/blog-post-html) □ [http://www.raslan2010.blogspot/2011/06/blog-](http://www.raslan2010.blogspot/2011/06/blog-post-html)

قمودي إبراهيم، "البعد التركيبي للنمذجة النسقية"، شوهدي في: 2018/05/10م، في:

.Org /index.Php ?optiom=com content & task <http://www.mineve.com> □

= view & id = 158 & itemid = 101

المراجع باللغة الإنجليزية:

أولاً: الكتب:

CHANGEUX JEAN PIERRE. MODEL ET MEMOIRE . PARIS: EDITION BIDON, 1988.

C.KELMAN HERBERT. INTERNATIONAL BEHAVIOUR: A SOCIAL PSYCHOLOGICAL ANALYSIS, NEW TORK: HALT & RINEHART AND WINSTON, 1966.

C. SNYDER RICHARD ET AL. FOREIGN POLICY DECISION MAKING. NEW YORK: FREE PRESS OF GLENCOE, 1962.

D. WILLIAMS PAUL ET AL. SECURITY STUDIES AN INTRODUCTION. LONDON: ROUTLEDGE TAYLOR, 2008.

J.HOLSTI KALEVI. INTERNATIONAL POLITICS: A FRAMEWORK FOR ANALYSIS. NEW JERSEY: PRENTICE HALL INC, 1967.

GUSTAVSSON JAKOB. THE POLITICS OF FOREIGN POLICY CHANGE: EXPLAINING THE SWEDISH REORIENTATION ON EC MEMBERSHIP. SWEDEN: LUND UNIVERSITY PRESS, 1998.

M. HUDSON VALERIE. FOREIGN POLICY ANALYSIS: CLASSIC AND CONTEMPORARY THEORY. USA: ROWMAN AND LITTLEFIELD; 2007.

NIKLISSON TOMAS. REGIME STABILITY AND FOREIGN POLICY CHANGE: INTERACTION BETWEEN DOMESTIC AND FOREIGN POLICY IN HUNGARY 1956-1994. SWEDEN: STUDENT LITTEARATUR, 2006.

المقالات:

A.SALDWIN DAVID. " THE CONCEPT OF POWER, REVIEW OF INTERNATIONAL STUDIES", VOL.23 (1997).

D. PUTNAM ROBERT. "DIPLOMACY AND DOMESTIC POLITICS: THE LOGIC OF TWO LEVEL GAMES"; INTERNATIONAL ORGANIZATION JOURNAL; VOL. 42, NO. 3(SUMMER 1988) .

E HAGEN EVERETT. "ANALYTICAL MODELS IN THE STUDY OF SOCIAL SYSTEMS", AMERICAN JOURNAL OF SOCIOLOGY, VOL. 67, N°.2 (SEPTEMBER 1961) .

F. HERMANNE CHARLES. "CHANGING COURSE: WHEN GOVERNMENT CHOOSE TO REDIRECT FOREIGN POLICY", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.34, N°.1 (MARCH 1990).

JABAREEN JOSEPH. "BOUILDING A CONCEPTUAL FRAMEWORK: PHILOSOPHY, DEFINITIONS, AND PROCEDURE, INTERNATIONAL JOURNAL OF QUALITATIVE METHODS", VOL.8,N°.4(2009).

QUAYES MIJARUL. "WHETHER THE STATE? PRESSURES FROM ABOVE, BELOW AND THE FLANK", IDENTITY; CULTURE AND POLITICS, VOL. 10, N°.1(JULY 2009).

M. HUDSON VALERIE. "FOREIGN POLICY ANALYSIS: ACTOR SPECIFIC THEORY AND THE GROUND OF INTERNATIONAL RELATIONS", MERSHON INTERNATIONAL STUDIES REVIEW, VOL. 39, NO.2, OCT 1995; PP 209–238.

N. ROSENAU JAMES. "COMPARATIVE FOREIGN POLICY: FAD, FANTASY, OR FIELD?", INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY, VOL.12, N°3 (SEPTEMBER 1968).

مواقع الأنترنت:

COOPER BRATHWAITE ANGELA. "SELECTION OF A CONCEPTUAL MODEL: FRAMEWORK FOR GUIDING RESEARCH INTERVENTIONS". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.ispub.com/ijanp/6/1/8576#> (2002).

SOMMESTED GUNNAR. "SOME NOTATIONAL TOOLS FOR FORECASTING AND MODEL BUILDING IN THE SOCIAL SCIENCES". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.sommested.com/text/misc/notational-tools.htm>.

DOUGLAS C. ENGELBART. "AUGMENTING HUMAN INTELLECT: A CONCEPTUAL FRAMEWORK". VIEWED IN:2018/05/12; IN: 1962 D C. ENGELBART". <http://www.1962paper.org/web.html>.

SEFFELS SUE. "WHAT IS THE MEANING OF CONCEPTUAL FRAMEWORK IN RESEARCH?". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.ehow.com/about-6664512-meaning-conceptual-framework-conceptual-framework-research-.html>.

BERNAR JEAMATTE ANF SMYTH ROBYN. "CONCEPTUAL FRAMEWORK IN THE DOCTORAL RESEARCH PROCESS: A PEDAGOGICAL MODEL". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14703297.2013.809011#.updfi9lujuoL>.

"THE NEW YORK TIMES BOOK REVIEW : BACK ISSUES". VIEWED IN:2018/05/12; IN: <https://www.nytimes.com/2014/07/29/books/review/the-new-york-times-book-review-back-issues.html?action=click&contentCollection=review®ion=supplemental&module=books-info-for-front&contentPlacement=7&pgtype=sectionfront>.

□

□

□

□

□

أثر البحث العلمي والتطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي والتنمية The Role of Scientific Research and Technological Progress in Economic Growth and Development

فاتح شيبان *1

Fateh Chibani

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، ch.fateh13@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/10/22

تاريخ الاستلام: 2018/11/27

ملخص:

ركزت هذه الدراسة على أهمية البحث و التطوير التكنولوجي وأثره على النمو الاقتصادي و التنمية عموما، فمما سبق بينت المقولات النظرية وحتى الوقائع و الأمثلة العملية أن للبحث والابتكار التقني دور أساسي في تحفيز الإنتاجية و بالتالي النمو، بل وأضحت التكنولوجيا متغيرا رئيسيا في المنافسة الدولية على الأسواق، و هو ما يظهره حرص الدول والمجتمعات -التي أدركت هذه الحقيقة- على الاجتهاد المستمر في تطوير الموارد البشرية وهذه العناصر تعتبر كمفاتيح للتفوق الاقتصادي زمن العولمة. □

و ينبغي الاحتياط والحذر وتوخي النسبية ازاء تلك المقولات التي تبدو كمسلمات أو بديهيات والتي تقر بإيجابية الأثر التكنولوجي على النمو والتنمية وكأنه أثر يحدث آليا، ذلك أن الممارسة أو التطبيق الفعلي للتقانة لا بد وأن تتوفر فيه شروط معينة، ومن ضمنها شروط تتعلق بالبيئة الاجتماعية و المؤسساتية، وبالأخص تلك الوسائط التي يقع على عاتقها تطبيق التقانة و يأتي على رأس هذه الوسائط، الوسيط البشري أو الإنساني، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثالثة التي تضمنتها بداية هذه الدراسة، فالإنسان هو مصدر الفكرة والتقنية وهو مطبقها أو مستخدمها، لذلك وجب ايلاء العناية بل و الحرص في المقام الأول على الاستثمار في الرأسمال البشري □

كلمات مفتاحية البحث العلمي - النمو الاقتصادي - التنمية □

Abstract: (Do not exceed 150 words)

This study focused on the importance of research and technological development and its effect on economic growth and development in general. Theoretical statements and even facts and practical examples have shown that technical research and innovation have a fundamental role in stimulating productivity and thus growth, and technology has become a major variable in international competition on markets. This is demonstrated by the eagerness of the countries and societies - which realized this fact - to continuously strive to develop human resources and these elements are considered as keys to economic supremacy in the age of globalization.

Precaution, caution and relativity should be exercised in relation to those statements that appear as axioms or axioms and that positively acknowledge the technological impact on growth and development as if it were a mechanism that occurs automatically, because the practice or actual application of technology must meet certain conditions, including conditions related to the social and institutional environment, Especially those media that are responsible for the application of technology and come at the head of these media, the human or human mediator, which corresponds to the third hypothesis that was included in the beginning of this study, the human being is the source of the idea and the technique and it is applied or used, therefore care must be given, but rather Care in the first place to invest in human capital

Keywords: Scientific Research, Economic Growth, and Development.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

يبدو أن هناك ثمة توافق في الرأي في العصر الراهن حول مسألة أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري، وكذا في البحث والتطوير، إذ يعتبر عنصرا ضروريا للزيادة في كفاءة تخصيص الموارد وكذلك من أجل زيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستديم.

كما يبدو أن هناك تزايد للمدخلات في المنظومة الاقتصادية العالمية، وهي مدخلات توصف بكونها سريعة الوتيرة، وأيضا متشعبة ومتداخلة، ومن ضمن هذه المدخلات التغير التكنولوجي والتطورات الهائلة الحاصلة في حقول وميادين المعرفة التي باتت مفرزاتها تشكل الميزة التنافسية الأولى خاصة بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، والتي تصنف في خانة ما يعرف في الوقت الراهن أي زمن العولمة باقتصاديات المعرفة، أي تلك المرتكزة على المعلومة والتقانة العالية والبحث والتطوير المستمرين.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن اعتبار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عنصرا محفزا للنمو الاقتصادي ورافدا للتنمية؟

فرضيات الدراسة:

وانطلاقا من هذه الإشكالية نقرح الفرضيات الثلاث التالية:

- الفرضية الأولى: الاجتهادات في البحث والتطوير تؤدي إلى الرفع من الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.

- الفرضية الثانية: البحث والتطوير والعامل التقني يبقى سوى معطى "بمجرد" قد يصطدم ميدانيا بتدني مستوى التنمية البشرية.

- الفرضية الثالثة: الاهتمام بالتعليم في جميع مراحل ومستوياته وكذا الإنفاق على البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية هي منطلق بناء منظومة متكاملة لعناصر التقدم.

أهمية التعليم كاستثمار اقتصادي واجتماعي:

"عندما ينذر المال نحتاج إلى أفكار"

هي إحدى المقولات المتواترة في الأدب الاقتصادي المعاصر، فالتقانة كانت ولا تزال تشكل عنصرا مهما في الدالة الانتاجية، وحتى وان كان كل من عنصري رأس المال و العمل قد أخذ تاريخيا القسط الأكبر اسهاما في العملية الانتاجية، فان العنصر التقني أو التغير التكنولوجي أضحى اليوم يشكل العنصر الأساسي للدالة الانتاجية، اضافة لكونه العامل الأهم في النمو الاقتصادي والتنمية، كما يبدو بصفة جلية أثر البحث والتطوير و الابتكار التكنولوجي على صعيد المنافسة الاقتصادية والتجارية العالمية، و الفوارق التي باتت تحدث بين الدول والاقتصاديات ما هي إلا بفعل هذا العامل، فالحديث اليوم يدور عن الفارق التجاري الناجم عن التكنولوجيات **Commerce a** **écart Technologique** ، وعلى هذا النحو و انطلاقا مما سبق تحاول العديد من الاقتصاديات اليوم مجارة أو

مواكبة هذه التحولات من خلال إيلاء اهتمام أكبر بقضايا التعليم و البحث و التطوير، ادراكا منها أن إيجاد فرص و مواقع لها في المنظومة الاقتصادية العالمية لا يتأتى إلا بالبحث العلمي و تنمية الموارد البشرية.

و أساس البحث العلمي و التطوير التقني هو العنصر البشري، لذلك و جب تركيز الاهتمام و الجهود على ترقية التعليم بكافة أطواره و مستوياته لكونه منطلق و قاعدة الانتاج المادي و الفكري المعرفي للمجتمعات، و من ثم خاضت عدة نظريات في مسألة التعليم و الاستثمار فيه اقتصاديا و اجتماعيا.

و التعليم استثمار اقتصادي سليم، فهو بالنسبة للأفراد و العائلات يزيد أو يرفع الدخل، و يحسن الصحة، و يقلل من معدلات الخصوبة، و بالنسبة للمجتمع ككل يؤدي الاستثمار في التعليم إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي و يقلل من الفقر، و يدعم التوسع في المعرفة، و قد بينت دراسات عديدة أن العوائد النقدية للاستثمار في التعليم تزيد كثيرا عن 10 % و التي تعتبر المقياس المعياري الذي يستخدم عادة للإشارة إلى تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، و الاستثمار في التعليم مكمل للاستثمار في رأس المال المادي، و المنافع التي تتحقق منهما تصل إلى أقصاها عندما تكون سياسة الاقتصاد الكلي سليمة، و الاستثمار في التعليم يحدث عملية تمتد عبر أجيال و التي تؤدي إلى الاقلال من الفقر، لأنه من المرجح أن يقوم الأشخاص الذين تلقوا تعليما بتوفير نفس الحظ أو أكثر من التعليم لأبنائهم، و قد كان الاستثمار الضخم في التعليم الابتدائي و الإعدادي، و الذي يكمله نمط من النمو يوجه العمالة إلى الاستخدامات الانتاجية أحد العناصر الأساسية التي حققت معجزة التنمية في شرق آسيا، و قد أدركت بلدان أخرى منها المكسيك و الهند هذه الحقيقة مؤخرا و بدأت في توسيع و اصلاح نظم التعليم الأساسي بصورة شاملة.¹

(1) نيكولاس بيرنيت، كاري ماربل، "تحديد أولويات الاستثمار في التعليم"، مجلة تمويل و تنمية، العدد 04، المجلد 32، ديسمبر 1995، ص 40.

و يرى الباحث ثيودور شولتز T.Shultz في كتابه الاستثمار في الرأسمال « Investissement in Human Capital » أن التربية و التعليم هي استخراج ما لدى الفرد من قدرات كامنة و تنميته خلقيا و عقليا حتى يصبح مدركا للاختيارات الفردية و الاجتماعية، قادرا على العمل و النشاط بمقتضى ما يختاره، اي تمكين الفرد من الاستجابة لدوره الاجتماعي، و قد نجح شولتز في تبيان افتراض مؤاده أن خرجي النظام التربوي ينهضون بقدراتهم كمنتجين و مستهلكين عن طريق الاستثمار في أنفسهم، و أن التعليم يعتبر أكبر استثمار في رأس المال البشري، و يتضمن هذا الافتراض أيضا أن القسط الأكبر من قدرات الأفراد الاقتصادية لا تتوفر لديهم بالميلاد، و لا يمكن أن تكون هذه القدرات شيئا بسيطا، بل انها ذات فعالية في تغيير المقاييس المألوفة لكمية المدخرات و مقدار تكوين رأس المال بصورة جذرية، فهناك الكثير من المشكلات القائمة منذ مدة طويلة و المرتبطة بالنمو الاقتصادي، و التي يمكن مواجهتها إذا ما أخذ الاستثمار في رأس المال البشري قسطه من الاهتمام.¹

و هناك علاقة وثيقة جدا بين درجة النمو الاقتصادي و التعليم، فعلى الصعيد النظري لم يهمل الاقتصاديون دور التعليم في الاقتصاد، ففي القرن 17 كان ويلتان بيتي W.Petty يحسب قيمة فعالية الفرد و يثير دور العوامل التي تتحكم

في انتاجية اليد العاملة، حيث وضع التعليم و التكوين ضمن تلك العوامل، وفي قرون موابية أكد مفكرون و اقتصاديون آخرون على غرار آدم سميث **A.Smith** و ألفريد مارشال **A.Marshall** أثر التعليم على الفعالية الاقتصادية و تم التركيز على عامل رأس المال المتغير، و بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت دراسات قياسية أبرزت دور التعليم و البحث العلمي في النمو و التنمية.²

وقد تطورت البحوث و الدراسات الخاصة بالتعليم و أدواره في النمو الاقتصادي خصوصا، و كذا في التنمية الاجتماعية عموما في القرون الثلاثة الماضية إلى أن أفضت لحقل متخصص يسمى علم اقتصاديات التعليم، وهي ثمرة جهود نخبة من المفكرين و الاقتصاديين الذين عكفوا على دراسة و ابراز مخرجات النظم التعليمية على النظم الاقتصادية و الاجتماعية.

ومرت نشأة اقتصاديات التعليم بمراحل ثلاث أساسية:

1-مرحلة الاستكشاف الأول لمفهوم رأس المال البشري في نهاية القرن 18 على يد آدم سميث و تلامذته، مما أسفرت عن ظهور أبحاث و دراسات عادة ما كان لها الأثر الفعال في مواجهة الأزمات في تلك الفترة³.

(1) ثيودور شولتز، القيمة الاقتصادية للتربية (ترجمة: محمد الهادي عفيفي و محمود سلطان) القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1975، ص ص، 06-14.

(2) مليكة شبباني "الاصلاحات الاقتصادية و دور الجامعة الجزائرية في التنمية" ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، الجزائر 11-12 جوان 2005.

(3) محمد متولي غنيمه، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي: الوضع الراهن و احتمالات المستقبل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 13.

2-مرحلة التشكك في استخدام معادلة دوغلاس Douglas الاقتصادية الكلاسيكية الشهيرة $Y=a+L$ ، أي أن الانتاج القومي العام (Y) يساوي رأس المال (a) + العمل (L)، و قد طورها عالم الاقتصاد سولو **R.Solow** منذ عام 1950، اذ اكتشف أن (Y) و التي تمثل كفة الانتاج القومي العام **GNP** أكبر من كفة رأس المال + العمل، و التي يمثلها الشق الثاني من المعادلة وهو (A+L)، و اعتبر أن هذا الاكتشاف بمثابة الميلاد الحقيقي لعلم اقتصاديات التعليم، و نجح سولو في تطوير بحوث و نماذج عالمية فسرت زيادة الانتاج بالتقدم التكنولوجي، و سميت نظريته باسم العامل المتبقي **Residual Factor**، و تطورت المعادلة إلى هذه الصورة:

$$Y = A + L + e$$

، و يمثل المعطى الجديد (e) التقدم التكنولوجي.

3-مرحلة ظهور نظرية "رأس المال البشري" على يد عالم الاقتصاد التربوي ثيودور شولتز و الذي قام بتنقيح معادلة سولو من: $Y = A + L + e$ إلى $Y = A + L + E$ ، أي أن المدخل الجديد هو (E) و ليس (e)، حيث يمثل (E) متغير التعليم.

فمن خلال دراسته الدقيقة بالولايات المتحدة الأمريكية أكد شولتز أن زيادة الانتاج القومي الأمريكي لم يكن مصدره الحقيقي (e) أي التقدم التكنولوجي و انما مرده إلى مدخل التعليم (E)، فكلما ارتقى المتغير التعليمي بين القوى

العامة، كلما زاد الانتاج القومي، وقد أظهرت هذه الدراسات و عدة نماذج أميريقية أخرى ككلك التي أجراها دينيسون مارك بلوج و ماري بومان صحة الفروض القائلة بأن نظم و برامج التعليم وجودته انما هي أساس التقدم الاقتصادي¹. ان مقارنة التربية و التعليم في نظرية الاقتصاد السياسي، و من خلال روادها بولز جيتنيز **S.Bowles and H.Gintis** وقد أكدت على ضرورة أن تكون مخرجات النظام التعليمي في خدمة النظام الاقتصادي، و ذلك من خلال ما تقوم به النظم التعليمية و المدارس و المعاهد من تشكيل لشخصية الفرد و كذا و عي و كفاءة الفرد، فالمدارس تخدم وظيفيتين²:

الأولى: و هي اعادة انتاج قوة العمل الضرورية لتراكم رأس المال، من خلال انتقاء و تدريب الطلاب على المهارات الفنية و المعرفية لأداء المهنة المطلوبة أو المناسبة في التقسيم الدولي للعمل.
الثانية: هي اعادة انتاج تلك الأشكال من الوعي و الميول و القيم الضرورية للحفاظ على الأوضاع القائمة و الاستقرار الاجتماعي، فحسب هذين المفكرين فان النظام التعليمي يساعد الشباب على الاندماج في النظام الاقتصادي من خلال تماثل بنائي في العلاقات في المدرسة، و علاقات الانتاج في العمل، فالتعليم اذن هو أداة السيطرة الاجتماعية على مجال الاقتصاد سواء في المجتمعات الرأسمالية أو غيرها من المجتمعات، كما أن التعليم يعزز السيطرة و الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

(1) محمد متولي غنيمه ، المرجع نفسه ، ص 13.

(2) شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي و النقدي، الاسكندرية: عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، 2006، ص 45.

و اقتصاديات السوق مثلها مثل الاقتصادات المخططة مركزيا في السابق استخدمت التعليم لث قيم ثقافية و سياسية و قومية، و شددت نظم التعليم فيها على المسؤولية الشخصية و مهارات حل المشكلات، و لمهارات حل المشكلات ثلاثة أبعاد:

- القدرة على حل فئة معروفة من المشكلات.
- القدرة على تطبيق تقنية معلومة على مشكلة جديدة.
- القدرة على اختيار تقنية بذاتها لحل مشكلة جديدة.

ففي دراسة أجريت في نهاية الثمانينات من القرن المنصرم على عدد من البلدان التي كان اقتصادها مخطط مركزيا، كان ينظر إلى البعد الثالث – الذي يقتضي تفكيرا نقديا مستقلا- على أنه مشير للفن، فالتلاميذ في بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا و هنغاريا و سلوفينيا مثلا كانوا يحصلون على نتائج في الامتحانات أعلى من المتوسط الدولي في مواد العلوم و الرياضيات، على أنهم يحققون في الامتحانات الخاصة بحجم ما يعرفون (معرفة مجردة) أحسن مما يحققون في الامتحانات الخاصة بقدرتهم على تطبيق تلك المعرفة في ظروف جديدة، و النتيجة هي العكس تماما فيما يتعلق بالتلاميذ في كل من فرنسا المملكة المتحدة و كندا، و عموما تشير هذه النتائج إلى أن نظامي التعليم في كل من اقتصادات السوق و

الاقتصادات المخططة كانا فعالين في تحقيق غاياتهما المختلفة، كما أنها تشير إلى أنماط الإصلاحات المطلوبة في الاقتصادات النامية لجعل النظام التعليمي أكثر استجابة للطلب الاقتصادي أو لطلب السوق.¹

المتغير التكنولوجي و أثره على النمو الاقتصادي:
ومن مخرجات النظم التعليمية هو المعطى التكنولوجي الذي من المفروض أن يقود بدوره نحو تحسين الأداء الاقتصادي، و بالتالي إلى ترقية نوعية الحياة بالنسبة للأفراد والمجتمعات.

و التكنولوجيا في أبسط مفاهيمها هي: "علم التقنية، وهي علم فني بحث"². و التطبيقات التكنولوجية المتواترة في القطاعات الاقتصادية لاسيما في القطاع الصناعي على مدار القرنين الماضيين أفرزت نماذج اقتصادية متطورة جدا، وهي تلك القائمة على المعرفة أو ما يعرف باقتصادات المعرفة.

والاقتصاد المعرفي **Know-How Economy** الذي يطلق عليه أيضا مسمى اقتصاد الشبكة **Net or web Economy**، و كذلك الاقتصاد الرقمي، وهو ذلك الاقتصاد الذي يستخدم و يطوع التكنولوجيات الحديثة و المبتكرات الفنية، حيث يعد هذا التقدم أو التطور الجزء الأكبر من القيمة المضافة للمنتوج أو السلع المتداولة في الاقتصاد المعرفي، فهذا النوع من الاقتصاد هو قائم على البحث و التطوير (**R-D**) و الاستخدام المكثف للمعلوماتية و التكنولوجيات العالية **High tech** و التجارة الالكترونية.³

(1) نيكولاس بار، "اصلاح التعليم و الرعاية الصحية" مجلة تمويل و تنمية، العدد 03، المجلد 23، سبتمبر 1996، ص 24-26.

(2) صلاح عباس، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص 146.

(3) كمال منصور، عيسى مخلوفي، "اندماج الاقتصادات العربية في اقتصاد المعرفة" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جوان 2006، ص ص، 142-143.

من جهته يعتقد الاقتصادي شومبيتر **J.Schumpeter** أن منطلق ديناميكية التنمية هو وجود قاعدة و حركية بحثية علمية، و تطبيقات تكنولوجية متجددة باستمرار، فالابتكار يعد محركا لجملة من العناصر المحفزة على تطوير الإنتاجية، و يسانده الرأي كل من الاقتصادي واليش **Henry.C.Wallich** وكذلك سينجر **Hans.W.Singer**، حيث قارنا بين الاقتصادات المتقدمة و الاقتصادات المتخلفة من خلال متغيرات و عوامل عديدة وخلصنا إلى أن الفرق الأساسي هو في التطبيقات الفنية و الابتكارات المتوفرة في الاقتصادات الأولى، و شبه غائبة في الاقتصادات المتخلفة.¹

و تاريخيا لاحظ المؤرخ الاقتصادي البريطاني آشتون **T.S.Ashton** أن نهاية القرن 18 سجلت في بريطانيا سلسلة متتابعة من الابتكارات و تطور التقانات دفعت إلى تعاظم الطلب الفعلي من استثمار و تشغيل وقد انعكس ذلك في تطور السلاسل الإنتاجية و توسعها و انتعاش التجارة الخارجية و تنوع القطاعات الإنتاجية، و كل ذلك أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة وضمور جيوب الفقر على امتداد أكثر من نصف قرن، أي إلى منتصف القرن التاسع

عشر، فسللة الابتكارات المتنوعة و المتسارعة و المتتالية زمنيا أفرزت جملة من الآثار الإيجابية على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.²

أظهرت عديد التجارب أن التغيير التكنولوجي قد يحفز النمو الاقتصادي من خلال التخصيص الأمثل للموارد والكفاءة العالية للتطبيقات التكنولوجية ضاعفت من مستوى الانتاج و الإنتاجية، كما أن هذه التطبيقات من شأنها تحريك الطلب الفعال المحرك بدوره لكافة القطاعات الاقتصادية.

ففي أكثر من 60 بلدا ناميا تمت دراستها، تبين أن التغيير في استخدام رؤوس الأموال و الأيدي العاملة أسهم إسهاما كبيرا في تغيير النتائج، إلا أن الأمر الأكثر دلالة هو أن الفوارق في الداء الانمائي نتجت من الزيادة إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج أكثر مما نتجت عن الاختلافات في زيادة رأس المال، و البلدان التي سجلت أعلى معدلات النمو — وهي اقتصاديات شرق آسيا— هي تلك التي حققت أعلى زيادة في الإنتاجية، كما أن البلدان التي ركذ فيها النمو هي البلدان التي لم تحقق غير تحسن ضئيل في الإنتاجية، ولكن ما الذي يحفز الإنتاجية؟ الإجابة هي: التقدم التكنولوجي و الذي يتأثر بدوره بالثقافة و التعليم، اذ تنتشر التكنولوجيا و يجري استيعابها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، كما أن مستويات تعليم القوى العاملة تسهم إسهاما واضحا في زيادة الإنتاجية.³

وكان كارل ماركس K.MARX من بين الأوائل الذين أشاروا إلى حجم التغيرات الناجمة عن التطور التقني في المجتمع الرأسمالي، فهو يرى أن هذه التغيرات هي كمية و كذلك كيفية نوعية، فمن حيث الكم فالتطوير التقني يؤدي إلى التراكم السريع للرأسمال، و من حيث الكيف فتظهر أنماط جديدة من نظم الإنتاج، و حتى أشكال جديدة من الصراعات الاجتماعية، أي أن التطور التقني تنجم عنه آثار متقاطعة في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي.⁴

(1) Jaques Freyssinet, le concept de sous-développement, France : Publications de la faculté de droit et des sciences économiques de Grenoble, 1966, PP, 64-65.

(2) T.S.Ashton, la révolution industrielle 1760-1830, (traduit de l'anglais par : Francis Durif) paris : librairie Plan 1955, PP, 77-80 .

(3) فينود توماس، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة تمويل و تنمية، العدد 03، المجلد 28، سبتمبر 1997، ص ص، 08-07.

(4) Alain Samulson, Les Grands Courants De La Pensée Economique : Concepts De Bases Et Questions Essentielles, 2eme Edition, Alger : Opu, 1993, P389.

فالمنتجين أو المتعاملين الاقتصاديين الذين يجتهدون في استخدام الآليات و التقانات العالية، فهم بذلك يضمنون مواقع لهم في الأسواق، ذلك أنهم ينتجون سلعا أوفر بتكاليف اقل من التكاليف الضرورية اجتماعيا —بالتعبير الماركسي— وعلى العكس فثمة فئة أخرى من المنتجين تضطر إلى بذل وحدات أكبر من العمل الضروري اجتماعيا، و من تم تضعف و ضعيفة هؤلاء في مجال المنافسة على الأسواق.¹

و أنصار الرأسمالية ذاتهم يقرون اليوم بصحة التحليل الماركسي كون أن التطور التقني و التطور في الآلات و التجهيز و في أنماط الإنتاج يولد مزيد من الصراعات الاجتماعية، ومحصلة ما يفرزه هذا التطور من تراجع في قيمة العمل –العامل، وتقدم قيمة رأس المال و التقنية، فهذا التطور أو التحول حسب كارل ماركس أدى إلى حالة الاغتراب.

إن الثورة العلمية المتحددة باستمرار قد نقلت الاقتصادات الرأسمالية من نمط النمو الموسع **Croissance Extensive** إلى نمط النمو الكثيف أو المكثف **Croissance Intensive** وما يميز هذا النمط الأخير هو انخفاض معامل رأس المال – العمل، بالمقابل ارتفاع معدل الربح نتيجة الثورة العلمية ومعطى البحث و التطوير، أي أن العنصر التقني أضحي متفوقا أو أكثر استخداما من عناصر الإنتاج الكلاسيكية (رأس المال –عمل)، فالعنصر التكنولوجي صار يفرز نحو 50% إلى 60% من مستوى أو حجم النمو في الاقتصادات الراهنة لاسيما المتقدمة.² على الرغم من التأكيدات و المسلمات النظرية القائلة بفعالية وفائدة البحث و التطوير التقني وأثره الايجابي في عملية النمو، إلا أن التساؤل الذي طرحه الكثير من المهتمين بهذا الحقل هو: هل يكفي توفير زخم من الاختراعات و الابتكارات حتى يتسنى تحقيق قفزة في النمو و التنمية؟ و كما سبقت الإشارة اليه يبدو انه من المسلم به ان توفير أن التقنية من شأنه يكفل تحقيق مستويات أعلى من النمو، ولكن ثمة شك أو بالأحرى ثمة نسبة في هذه المقولة، وذلك أن منظومة الانتاج لا تقتصر على تطوير العامل المادي فحسب، و انما تتطلب تطوير مركب عام وشامل من العناصر و الشروط و من ضمنها تطوير العامل البشري من خلال التعليم و التدريب و الرسكلة.

فقد ذهبت بعض الطروحات أن المعطى التكنولوجي مضافا إلى عنصر أو معطى راس المال من شأنه أن يزيد في الانتاجية و بالتالي يسهم في النمو، إلا أن لهذا المسار حدود لا يمكن أن يتخطاها وهو ما يتطلب التجديد و التحديث المستمر للتقنية.

حيث يؤكد أشهر نموذج للنمو أعده روبرت سولو، أن النمو الاقتصادي يحده التغيير التكنولوجي الذي يعتمد على عوامل غير اقتصادية مثل الاكتشافات العلمية أكثر مما تحدده السياسة الاقتصادية، و في منهج سولو أن مجموع الانتاج يتوقف على العمل ورأس المال كما يمكن زيادة الانتاج بالاستثمار في رأس المال، غير أن تراكم رأس المال الأسرع لا يمكن لا يمكن أن يكون مصدرا دائما للنمو، لأنه كلما زادت نسبة رأس المال إلى العمل نقصت أكثر فأكثر كمية الناتج التي تغلها أو تجنيها كل وحدة إضافية من رأس المال و معظم الاقتصاديين يقرون بهذا الرأي، فإذا كانت إنتاجية أحد العاملين في مكتب معين ترتفع باستخدام جهاز واحد للكمبيوتر، و تزيد أكثر قليلا باستخدام جهاز ثاني للكمبيوتر، فليس من المرجح أن تستمر في الزيادة عند استخدام جهاز ثالث و رابع و عاشر.

(1) S. Vygodski, L'Economie capitaliste, Moscow : Editions du progrès, 1978, PP, 35-37.

(2) كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي: المرحلة الاحتكارية و الامبريالية الجديدة، (ترجمة: عبد الهادي عادل) الطبعة 2، بيروت: دار ابن خلدون، 1980، ص، 119.

وفي نهاية المطاف سيكون الإنتاج الإضافي الذي يغله الاستثمار الإضافي منخفضاً، بحيث يقترب النمو بالنسبة للفرد من الصفر.¹

وفي إحدى الدراسات التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي سنوات التسعينات والتي طرحت إشكالية: لماذا كانت معدلات نمو الانتاجية المقاسة في السبعينات و الثمانينات أدنى منها في الخمسينات و الستينات في وقت كثرت فيه الحاسبات الالكترونية و يؤكد فيه العلماء وباستمرار اكتشافات و اختراعات جديدة؟ حيث لاحظت الدراسة أن نمو الانتاجية في الدائماتك مثلاً كان صفراً أو سلبياً في السنوات الأخيرة رغم سعة انتشار الآلات العاملة بالحاسبات الالكترونية في الصناعة و المكاتب الدائماتكية، و في الولايات المتحدة تباطأ نمو كل من انتاجية العمل و انتاجية مجموع العوامل الاقتصادية بشكل ملحوظ في السبعينات و الثمانينات و قد تأثر بعض الاقتصاديين بهذا التناقض أو هذا "الشذوذ" إلى حد أنهم استخلصوا أنه لابد وأن ثمة خطأ في نظام القياس، فهل يمكن تفسير هبوط الانتاجية بتناقض مخرجات أعمال البحوث الائتمائية، أو المصادر الأخرى للاكتشافات و الاختراعات العلمية؟

و الأرجح أن التفسير يكمن في عمليات التغيير الهيكلي و ما يستلزمه نشر تكنولوجيات جديدة جذريا من استثمار و تدريب جديدين، وهكذا فقد يكون معدل التغيير التكنولوجي بمعنى ناتج الاكتشافات و الاختراعات التي قد تكون مفيدة قد زاد في السبعينات و الثمانينات، في حين أن التغيير التقني أي ادخال و نشر هذه الاكتشافات و الاختراعات و استغلالها الكفاء لم يتقدم بالسرعة نفسها أي تطوير الموارد البشرية و الكفاءات لم يكن بنفس مستوى التطور التكنولوجي و لم يواكب مساره.²

وكان كارل ماركس قد طرح هذه المسألة من قبل ومفادها: إذا كان التقدم التقني يؤدي إلى تخفيض مستوى أرباح الرأسماليين على المدى الطويل، فلماذا يسعى هؤلاء إلى الاستثمار في التطوير التقني؟ يجيب كارل ماركس أنه بسبب المنافسة الشرسة يقدم الرأسماليون على هكذا استثمار و ادخال المبتكرات التقنية على نظم الانتاج بشكل دوري، فالسباقون أو الأوائل الذين يفعلون ذلك سيحصلون على أرباح متزايدة، وتأتي مجموعة ثانية من الرأسماليين و التي تحذو حذوهم وهم مجبرون على ذلك حتى لا يتم اقصائهم نهائياً من السوق، ومن ثم وبتزايد المتنافسين تتناقض الأرباح شيئاً فشيئاً.³

وبناء على ما سبق، يظهر أنه لا يطرأ التغيير الايجابي بصفة آلية بمجرد ادخال تقنيات جديدة على منظومة الانتاج ما لم تتوفر شروط أخرى تواكبها، على غرار تحسين الموارد البشرية و التكوين المستمر و كذا التدريب، لأن عملية التغيير في آخر المطاف هي هيكلية لا تتم بناء على عنصر واحد منفرد، بل على جملة من الشروط و العناصر المتشعبة و المتداخلة على غرار العنصر البشري، و حتى العنصر التكنولوجي بحد ذاته ينبغي تحديثه باستمرار، فحالات الركود و التراجع أو النمو و الانتعاش تتخللها هذه العوامل أي البحث و التطوير و تنمية الموارد البشرية، الاختراعات و تحديث أنماط الانتاج و غيرها.

(1) وليام ساستلي، "السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي" مجلة تمويل و تنمية، العدد 04، المجلد 28، سبتمبر

1997، ص 11.

(2) كريستوفر فريمان، "التغير التكنولوجي و الإنتاجية" مجلة تمويل وتنمية، العدد 03، المجلد 26، سبتمبر 1989، ص 46-48.

(3) Alain Samuelson, OP.Cit, pp, 394-395 Voir aussi : louis Salleron, L'Automation, paris : PUF, 1962, PP, 98-101.

وكان الاقتصادي جوزيف شومبيتر قد أشار إلى أن مسار النمو الاقتصادي في المنظومة الرأسمالية يعرف أشكالاً من التجديد والابتكار، مما يجعل المؤسسات الرأسمالية محكمة السيطرة والاحتكار، والابتكار والتطوير بتطور في إنتاج سلع جديدة، واستعمال طرق إنتاج حديثة و أيضاً استحداث أنماط جديدة في التنظيم والتسيير، و تبعاً لذلك خلص شومبيتر إلى أن الدورة الاقتصادية تعرف أربع طفرات جراء البحث والتطوير وهي:¹

1- فترة الرخاء والرفاه **Prosperité**

2- فترة التراجع الاقتصادي **Récession**

3- فترة الكساد **Dépression**

4- فترة استعادة الفعالية أو الانتعاش **Reprise**

كما أن الدورات الاقتصادية الرأسمالية حسب شومبيتر كان التغير الأساسي في تلاحقها أو تواترها من دورة لأخرى هو عامل الابتكار والتحديث التقني، حيث صنفها في ثلاث دورات كبرى وهي:²

1- الثورة الصناعية سنة 1787 وشهدت هذه الفترة ميلاد الآلة البخارية وصناعة النسيج والفولاذ.

2- المرحلة البرجوازية 1842-1897 وأهم سماتها تطور شبكات النقل عبر السكك الحديدية.

3- المرحلة الماركنتيلية الجديدة **Néo-mercantilisme**، وقد عرفت هذه الفترة تنوع القطاعات الصناعية على غرار الصناعات الكهربائية وصناعة الآليات والسيارات.

وما خلص إليه الاقتصادي جوزيف شومبيتر في نهاية المطاف هو أن البحث والتطوير والابتكارات كانت المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الرأسمالي وأيضاً المتغير الرئيسي في انتقاله من مرحلة لأخرى.

ويرى البعض أن المكننة والتقانة والتطور العلمي وعلى الرغم من كل ما ساقه من حلول لكثير من مشاكل الانسانية و آثار ايجابية على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي إلا أن هذه التكنولوجيا و"بالتقادم" وتعاقب الزمن أفرزت آثاراً سلبية على غرار ضمور بعض القطاعات والصناعات اليدوية، وكذا تفاقم نسب البطالة فضلاً عن متطلبات سوق العمل **l'exigence du marché du travail** الذي بات يقصي شرائح واسعة من سوق العمل، وهو ما ذهب إليه العديد من الاقتصاديين على غرار الفرنسي فرانسوا بيرو **F.Perroux** فالتقانة والتخصص بالرغم من فوائدهما الظاهرة إلا أنهما يبطئان مساوئ أو بالأحرى آثار سلبية تطال بعض فئات أو شرائح المجتمع.³

(1) Michel Bertrand, Histoire et théorie économiques, Paris : Editions sociales, 1978, PP, 167-168.

(2) Ibid, P, 166.

(3) Vladimir Kourganove, la recherche scientifique, Paris :PUF, 1961, P61.

وبغض النظر عن الجدل الدائر حول المزايا و السلبيات التي قد تفرزها التكنولوجيا يكاد يجمع الاقتصاديون زمن العولمة الراهنة، أن التفاتة و البحث العلمي و التطوير باتوا يشكلون أبعاديات المنافسة الدولية على الأسواق هذه الأخيرة التي صارت مسرحا لصراع حقيقي بين الدول، حيث بدى أن الظفر بمكان أو موقع ضمن هذه الأسواق يفرض اجتهاد المجتمعات و الحكومات لتقديم أفضل المزايا النسبية سواء تعلق الأمر بالسلع المادية أو غير المادية، كما أدركت كثير من المجتمعات و الدول أن التأقلم مع حركية العولمة يتطلب في المقام الأول توجيه الاهتمام بداية بالتعليم في شتى أطواره وكذا البحث العلمي و التطوير التكنولوجي وكذا ضرورة الانفاق بسخاء على هذه الميادين التي تشكل استثمارا آتيا ومستقبليا وحتى اقتصاديا واجتماعيا.

في كتابه المعنون: الامتيازات التنافسية للأمم، يرى ميكائيل بورتر **Michael.E porter** أن نجاح العديد من الصناعات وكذا العديد من الشركات متعددة الجنسية مرده إلى قدرتها العالية على المنافسة الاقتصادية الدولية، ويربط بورتر **M.Porter** بين متغيري الانتاجية القومية و القدرة على المنافسة الدولية، و اللذان ينعان أساسا من عاملي الاستثمار و البحث العلمي و التطوير، و هو ما استقرأه من خلال العديد من التجارب الناجحة في كوريا و ألمانيا و السويد و المملكة المتحدة، و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ضوء هذا الاستقرار أوصى الباحث بضرورة أن تشجع الحكومات على خلق البيئة التنافسية وذلك من خلال تطوير نظم التعليم و الاستثمار في البنى الأساسية و توسيع القدرات البحثية.¹

فبذل جهد في الاستثمارات غير مادية، أي في مجال البحث و التطوير **R-D** بإمكانه تنشيط الدورة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يذهب بعض الخبراء أن استثمار نسبة 1,6% من الناتج القومي في البحث و التطوير والابتكارات الصناعية من شأنه أن يرفع من قيمة النمو الاقتصادي من نسبة 1% إلى نسبة 2,6% على المدى المتوسط و الطويل.²

ويبرز بول رومر **P.Rhumer** من جامعة كاليفورنيا أهمية السلع من نوع التصميمات التكنولوجية التي يمكن أن تستخدم في عدد غير محدود من المرات، كما أكد أن المعرفة و التكنولوجيا المكتسبة ومن خلال استثمارها تزيد من انتاجية رأس المال، وكان قد قدم هذه الحجة كينيث أرو **K.ARAO** الحائز على جائزة نوبل عن دراسته المعنونة: "التعلم عن طريق العمل"، ومن جهته روبرت لو كاس **R.Lucas** من جامعة شيكاغو أن الفائدة المتحققة في المستوى العام للمعرفة نتيجة لعمليات الانفاق على التعليم و التدريب تحدث أثرا يزيد على ما يلزم لمواجهة تناقص انتاجية رأس المال الناتجة عن الزيادة المتصلة في الاستثمار ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يختلف عن الاستثمار في رأس المال المادي.³

(1) **Michael. E. Porter, the competitive advantage of nations, (The frée press, new york. NY.USA 1990) PP, 632-640.**

(2) **Alain Villmeur, la divergence économique Etats Unis- Europe, Paris :ECONOMICA ; 2004-P 264.**

(3) وليام ساسترلي، مرجع سابق، ص ص ، 11-12.

وتتسابق اليوم الشركات متعددة الجنسية تسابقا محمومًا حول الأسواق من خلال رصدتها لإمكانيات معتبرة و تخصيص ميزانيات ضخمة للبحث و التطوير، فضمن موقع في السوق وبصفة مستمرة يقتضي منها تخصيص ميزانيات سنوية لتطوير منتجاتها وذلك باقتطاع نسبة من الأرباح بغرض تعزيز قدراتها التنافسية. فمن الضروري على الناشطين في الميدان الاقتصادي مواكبة التطورات التقنية و العمل على التحديث المتواصل لوسائل الانتاج وهو أحد أسرار أو أسباب ديمومة النمو الاقتصادي الرأسمالي، فالبحث و التقنية و الانفاق على التطوير هي الضامن لهكذا نمط من النمو الاقتصادي¹ وقد أظهرت العديد من الأمثلة عن المؤسسات و الشركات الانتاجية الكبرى في العالم و المتعددة الجنسية أن تعميمها أو استمرارها الزمني جاء جراء قدرتها العالية للصمود في ظل المنافسة، وهذه القدرة ليست مستمدة من امكانياتها المادية المالية، بقدر ما هي نابعة من استراتيجياتها التسييرية، و تخصيصها ميزانيات بغرض البحث و التطوير، وهو ما يجعلها في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، وكذا في ظل الظروف الحرجة و الصعبة (كظهور منافسين أقوى جدد مثلا) قادرة على التكيف مع مثل هذه الوضعيات و تجاوز مثل تلك الأزمات².

و المنافسة اليوم هي منافسة قائمة على المعلومة في ظل عصر مجتمع المعلومات و الاقتصاد المعرفي، بل وقد تتعدى هذه المنافسة اطارها المفترض "المنافساتي" لتتحول إلى حروب و صراعات اقتصادية و تجارية وحتى معلوماتية و حروب معطيات و صراع حول المعلومات و البراءات و الابتكارات و ما يكتنفها من ظواهر التحسس و الاستنساخ و القرصنة و ما إلى ذلك.

ان التطور التكنولوجي المذهل الذي يعرفه العالم اليوم برزت في طياته أشكال و أنماط جديدة من النزاعات بل ومن الحروب على غرار الحروب الاعلامية **Informations Wars** و حروب المعلوماتية **Cyber Ware** و حروب الشبكات **Net Ware** ، فمثلا تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية "مركزا تدرييبيا" أو مدرسة لتعليم و لتخطيط الحروب الاعلامية، حيث توظف كتابة الدولة للدفاع حوالي عشرون ألف مقاتل الكتروني أو معلوماتي **Cyber Combattants** للدفاع عن المواقع الاعلامية و شبكات المعلوماتية الأمريكية و مراكز البحث التابعة للدوائر الأمنية الأمريكية على غرار البنتاغون و جهاز المخابرات³.

ونافلة القول أنه سواء تعلق الأمر بالنظريات الكلاسيكية أو المعاصرة فقد انعقد اجماع حول أهمية التعليم و البحث العلمي و التطوير التقني وأثره في احداث النمو الاقتصادي وحتى تحقيق التنمية الاجتماعية.

- (1) A.ManFred, abrégé d'histoire universelle, Moscow : éditions du progrès, 1974, P 220.
- (2) Rafael Ramirez, Johan Wallin, les inventeurs de stratégies, Paris : éditions village Mondiale, 2000, PP 200-208.
- (3) Philippe Richardot, les États-Unis : Hyperpuissance Militaire, 2eme éditions, Paris : ECONOMICA, 2005, P 310

من ضمن الاستراتيجيات الرامية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي هي الاسراع بخطوات الابتكار و التطوير **R-D** باعتباره الآلية الأولى للنهوض بالكفاءة الانتاجية، فمنذ نشر الدراسة الشهيرة لروبرت سولو **R.Solow** سنة 1957 حول دور المتغير التقني في الوظيفة الانتاجية **Technical change and the aggregate production function** أكد الذين كتبوا عن النمو الاقتصادي أهمية تحسين الكفاءة التكنولوجية كمصدر للنمو طويل الأجل و تؤكد كذلك البحوث المعاصرة على غرار تلك التي أجراها ادوارد دينيسون و ديل جورجونسن **E.D.Denison & D.Jorgenson** على أهمية البحث و التطوير كمتغير أساسي في احداث النمو.¹

(1) مارتن نيل بايلي، روبرت ليغان، النمو مع المساواة هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، (ترجمة: محمد فتحي صقر) القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1996، ص، 18.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية البحث و التطوير التكنولوجي وأثره على النمو الاقتصادي و التنمية عموماً، فمما سبق بينت المقولات النظرية وحتى الوقائع و الأمثلة العملية أن للبحث و الابتكار التقني دور أساسي في تحفيز

الإنتاجية و بالتالي النمو، بل وأضحّت التكنولوجيا متغيراً رئيسياً في المنافسة الدولية على الأسواق، و هو ما يظهره حرص الدول والمجتمعات -التي أدركت هذه الحقيقة- على الاجتهاد المستمر في تطوير الموارد البشرية وهذه العناصر تعتبر كمفاتيح للتفوق الاقتصادي زمن العولمة.

ومع ذلك ينبغي الاحتياط والحذر وتوخي النسبية ازاء تلك المقولات التي تبدو كمسلمات أو بديهيات والتي تقرر بإيجابية الأثر التكنولوجي على النمو والتنمية وكأنه أثر يحدث آلياً، ذلك أن الممارسة أو التطبيق الفعلي للتقانة لا بد وأن تتوفر فيه شروط معينة، ومن ضمنها شروط تتعلق بالبيئة الاجتماعية و المؤسساتية، وبالأخص تلك الوسائط التي يقع على عاتقها تطبيق التقانة و يأتي على رأس هذه الوسائط، الوسيط البشري أو الإنساني، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثالثة التي تضمنتها بداية هذه الدراسة، فالإنسان هو مصدر الفكرة والتقنية وهو مطبقها أو مستخدمها، لذلك وجب ايلاء العناية بل و الحرص في المقام الأول على تنمية الإنسان ذاته و تطوير ملكاته.

□

□

قائمة المراجع

- 1- نيكولاس بيرنيت، كاري ماربل، "تحديد أولويات الاستثمار في التعليم"، مجلة تمويل وتنمية، العدد 04، المجلد 32، ديسمبر 1995.
- 2- ثيودور شولتز، القيمة الاقتصادية للتربية (ترجمة: محمد الهادي عفيفي ومحمود سلطان) القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1975.
- 3- مليكة شبايكي "الإصلاحات الاقتصادية ودور الجامعة الجزائرية في التنمية" ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، الجزائر 11-12 جوان 2005.

- 4- محمد متولي غنيمه، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998.
- 5- شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي والنقدي، الاسكندرية: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2006.
- 6- نيكولاس بار، "اصلاح التعليم و الرعاية الصحية" مجلة تمويل وتنمية، العدد 03، المجلد 23، سبتمبر 1996.
- 7- صلاح عباس، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
- 8- كمال منصورى، عيسى مخلوفى، "اندماج الاقتصادات العربية فى اقتصاد المعرفة" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جوان 2006.
- 9- Jaques Freyssinet, le concept de sous- développement, France : Publications de la faculté de droit et des sciences économiques de Grenoble, 1966.
- 10- T.S.Ashton, la révolution industrielle 1760-1830, (traduit de l'anglais par : Francis Durif) paris : librairie Plan 1955.
- 11- فينود توماس، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة تمويل و تنمية، العدد 03، المجلد 28، سبتمبر 1997.
- 12- Alain Samulson, Les Grands Courants De La Pensée Economique : Concepts De Bases Et Questions Essentielles, 2eme Edition, Alger : Opu, 1993.
- 13- S. Vygodski, L'Economie capitaliste, Moscow : Editions du progrès, 1978.
- 14- كريستان بالوا، الاقتصاد الرأسمالى العالمى: المرحلة الاحتكارية و الامبريالية الجديدة، (ترجمة: عبد الهادي عادل) الطبعة 2، بيروت: دار ابن خلدون، 1980.
- 15- وليام ساسترلي، "السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي" مجلة تمويل و تنمية، العدد 04، المجلد 28، سبتمبر 1997.
- 16- كريستوفر فريمان، "التغير التكنولوجي و الانتاجية" مجلة تمويل وتنمية، العدد 03، المجلد 26، سبتمبر 1989.
- 17- Michel Bertrand, Histoire et théorie économiques, Paris : Editions sociales, 1978.
- 18- Vladimir Kourganove, la recherche scientifique, Paris :PUF, 1961.
- 19- Michael. E. Porter, the competitive advantage of nations, (The frée press, new york. NY.USA 1990.
- 20- Alain Villmeur, la divergence économique Etats Unis- Europe, Paris :ECONOMICA ; 2004-.
- 21- A.ManFred, abrégé d'histoire universelle, Moscow : éditions du progrès, 1974.

- 22- Rafael Ramirez, Johan Wallin, les inventeurs de stratégies, Paris : éditions village Mondiale, 2000.
- 23- Philippe Richardot, les États-Unis : Hyperpuissance Militaire, 2eme éditions, Paris : ECONOMICA, 2005..
- 24 - مارتن نيل بايلي، روبرت ليتان، النمو مع المساواة هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، (ترجمة: محمد فتحي صقر) القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1996

مضامين عملية تقييم السياسات العامة: المعايير والمؤشرات

The Contents Of Public Policy Assessment Process: Criteria And Indicators.

حاج ميهوب سيدي موسى عقيلة*¹

Hadj Mihoub Sidi Moussa Akila

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، akila_hadjmihoub@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/12

تاريخ القبول: 2019/10/22

تاريخ النشر: 2019/12/18

ملخص:

يحتاج المواطن من النظام السياسي الحلول التي تلبى حاجاته اليومية وبطريقة مستدامة، تلك الحلول تتمثل في مخرجات السياسة العامة التي تتمكن الدولة من خلالها أن تتدخل في شؤون المجتمع كما تستطيع التحكم فيه عن طريقها، لكن في المقابل يجب أن تلقى هذه السياسة التجاوب من طرف المواطن وذلك من خلال تحقيقها لمطالبه بطريقة رشيدة دون ضرر، وهذا يتوقف على طريقة صنعها واستيفاء جميع المراحل التي يمر بها الصانع

و لأن قياس نتائج السياسة العامة أمر جد ضروري للاستمرار في السياسة المنفذة بحكم أنها مخرجات للنظام السياسي و استجابة لمطالب المجتمع، فإن تقييم السياسة العامة التي تعتبر مرحلة هامة من مراحل صنع السياسة كما يبينه أهل الاختصاص و الواقع، فهي التي تقوم بهذا الدور، هذا ما يعني أن التقييم لا يقل أهمية عن أي مرحلة من مراحل صنع السياسة و التأثير فيها بشكل قد يعيد توجيهها، مما جعلني أسلط الضوء في هذه الورقة البحثية على الجانب النظري للتقييم من خلال التعرض إلى مفهوم تقييم السياسة العامة و مدى أهميته في عملية الصنع و التي تعتبر من أعقد العمليات السياسية، و الحديث عنها لن يكون بمعزل الحديث عن معايير و مؤشرات التقييم التي يبنى على أساسها بشكل من التفصيل.

كلمات مفتاحية: السياسة العامة، تقييم السياسة العامة، فعالية السياسة العامة، نجاعة السياسة، الكفاءة. □

Abstract:

The Citizen needs from the political system responses that fulfill his daily needs in a sustainable way. Such responses are the outputs of the Public Policy which enable the State to interfere in the society's affairs, and by the way to exert its domination over it. On the other side, this policy can be accepted by the citizen if only it rationally realizes his demands without causing any harm for him. In reality this depends on the way the policy is made, with the completion of the different steps to make it. The measurement of the public Policy outcomes is very necessary for the completion of the applied policy, as this policy is both the output of the political system, and a response to the society's claims. This is why public policy assessment is a vital step among the other steps of the policy making process, as it can influence a given policy and redirect it. So, the herein study tries to highlight the theoretical part through the concentration on the public policy assessment and its importance as a complex political process. As a result the discussion of this process cannot be made without mentioning the criteria on which the making process is based and its main indicators. **Keywords:** public policy, public policy assessment, public policy's Suitability, policy's efficiency, and competence.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

السياسة العامة هي موضوع و مضمون النظام السياسي، و هي ترجمة فعل الدولة على أرض الواقع في إطار شرعي كأساس لاستمرارية استقرار البلاد و كينونتها، هذا ما يعني أن لها كل الأهمية لدى الدولة و المواطن، بحكم أنها الوسيلة التي تتدخل و تتحكم بها الحكومة في شؤونه سواء الداخلية أو الخارجية كما تقوم بتسيير موارد الدولة من خلالها، هذا التخصص أي السياسة العامة حديث النشأة، لكنه في نفس الوقت تلقى اهتمام الباحثين فيه و ما زاد في إثرائه و التعمق فيه أكثر هو تحليل السياسة العامة و الذي بدوره أبرز أهمية التقييم.

و لإنتاج سياسة عامة تقضي بالعرض يجب أن تكون في قالب عملياتي يتميز بالتقنية و الشرعية و وفق منهجية و بأسلوب يحتوي على جميع مكونات عملية صنعها، إنها عملية سياسية و إدارية في نفس الوقت مما يكسبها الأولوية من خلال مدى أهميتها بجميع مراحلها بما فيها مرحلة التقييم و هذه الأخيرة التي فرضت نفسها على جميع المراحل في حقيقة الأمر لدرجة أهميتها و تأثيرها و بلورة كل مرحلة من مراحل الصنع، لما تحدثه من تغيير في اتجاه السياسة العامة بأكملها سواء بالتوقف عنها أو الاستمرار فيها أو التصحيح، و ذلك راجع إلى متطلبات ترشيد السياسة

العامة بما يجعلها أكثر فعالية و كسبا لرضى المواطنين، و لتكون أكثر شرعية و نجاعة مما يضمن لها الجودة في نتائجها المحققة مع إحداث الأثر الايجابي المرغوب فيه، في هذا الصدد يمكن طرح الاشكالية التالية: ما المقصود بتقييم السياسة العامة؟ و فيما تتمثل معايير التقييم؟ للإجابة على هذه الاشكالية يمكن صياغة الفرضية التالية: التقييم منهجية تشمل مختلف عمليات السياسة العامة و تعتمد في ذلك على معايير من أجل تحقيق جودة النشاط الحكومي. يمكن تقييم السياسة العامة من الإجابة الصحيحة في ظل متغيرات مختلفة، و يكون أساس التقييم معايير النجاعة في التسيير و الجودة في المخرجات. للتفصيل أكثر في الموضوع سوف يتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى مضامين هذه المرحلة الهامة أي التقييم و ذلك بالتطرق إلى كل ما يتعلق به من تعريفات و أهمية و أهداف و معايير، و ذلك بإدراج محورين متمثلين في: المحور الأول: ماهية تقييم السياسة العامة. المحور الثاني: أنواع و معايير تقييم السياسة العامة.

المحور الأول: ماهية تقييم السياسات العامة.

تعتبر عملية التقييم من أعقد مواضيع السياسات العامة، و يمكن ارجاع ذلك إلى غياب إطار معياري موحدة يمكن تقييم على أساسه أي سياسة، بالإضافة إلى أن السياسة العامة موضع التقييم تتواجد في بيئة اجتماعية و مادية متغيرة تتأثر بالعديد من المتغيرات كما تتميز تلك البيئة بعدم الثبات و هذا يعتبر من أصعب ما يعيق عملية التقييم، فقد تكون هناك أمور غير متوقعة تواجه بشكل معاكس السياسة فيتمخض عنها نتائج غير منتظرة أو غير مقصودة. 1- تعريف تقييم السياسة العامة:

تعددت تعاريف مصطلح تقييم السياسة العامة من باحث لآخر و ذلك يعود إلى الزوايا التي ينظر لها التقييم من طرف كل منهم، فنجد أن هناك من يعرفه على أنه أسلوب أو منهجية عمل أو نظام و آخر يعرفه على أنه أداة قياس، كما نجد هناك تعاريف تحدد المرحلة التي يتم فيها تقييم السياسة العامة أثناء عملية صنعها أي موقع التقييم، لذلك سندرج بعض هذه التعاريف حتى يتم توضيح معنى المصطلح محور الورقة البحثية ألا و هو تقييم السياسة العامة، لكن قبل الولوج في هذه التعريفات يجب التفريق بين بعض المصطلحات مثل التقييم و التقويم لأن لهما نفس الدلالة في اللغة الأجنبية، و حتى في اللغة العربية ، لكن الواضح أن هناك فرق بينهما، فالتقويم يأخذ معنى التصويب و التعديل و تصحيح الاعوجاج، بينما التقييم يعني تقدير لقيمة الشيء و توزيعه و نقده و تحليله و فحصه و تبيان جوانبه السلبية و الإيجابية، و عليه يتضح الاختلاف بينهما.¹

أما بالنسبة لمصطلح القياس فهو كما عرفه وبستر webster بأنه التحقق بالتجربة أو الاختبار من الدرجة أو الكمية بواسطة أداة قياس عيارية، فالقياس عملية نصف بها الأشياء وصفا كميا، وبالتالي القياس سابق للتقييم و أساس له، فالتقييم أوسع من القياس بكثير لأن هذا الأخير يتم باستعمال اختبار واحد فقط، أما التقييم فيلجأ إلى أساليب أخرى مثل السجلات و التقارير و غيرها.

لننتقل الآن إلى مصطلح تقييم السياسة العامة، حيث هناك من يعطي مدلولاً بسيطاً جداً لمصطلح التقييم مثل الدكتور عادل أبو زهرة* حيث يرى أن التقييم هو إعطاء قيمة للشيء (جيد، رديء، أفضل، أقل)² أو "تقدير قيمة الشيء" لكنه في حقيقة الأمر يدل على أساس المصطلح، حيث يرى أن التقييم هو تحديد قيمة عمل ما أو سياسة ما.³

و هناك من يعطيه مدلولاً كمي حسابي حيث يعرف سكريفين، مارك، هينري، جولنس، ستاك و ستافليبيم التقييم بأنه: " عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما" لكن هذا التعريف يجعل السياسة العامة و كأنها عملية رياضية يمكن تطبيقها في السياسات الاقتصادية لكن نحن نعلم أن ليس كل ما تفعله الدولة هو كذلك.⁴

أما التقييم Evaluation لدى معجم المصطلحات الأساسية للتقييم هو تقدير منهجي موضوعي لمشروع أو برنامج أو سياسة (جارية أو مكتملة)، و لتصميمها وتنفيذها ونتائجها كما يتضمن التقييم في بعض الحالات تحديد معايير مناسبة، وفحص الأداء في ضوء تلك المعايير، وتقدير نتائجها المتوقعة والفعالية، واستخلاص الدروس الملائمة.⁵

يرى Jean Pierre Nioche أن تقييم السياسة يحمل في معناه جانبيين، حيث يعتبر التقييم نظام سياسي إداري، أولاً فهو يرتبط بعمليات النشاط الخاصة، و ثانياً يعتبر كوحدة تحليل بالنسبة لتلك العمليات، و يضيف أن تقييم السياسة العامة أو البحث التقييمي، يندرج ضمن طرق و بحوث العلوم الاجتماعية التي تحدد آثار السياسة و التي ينظر إليها كعمليات الخاصة بالنشاط.⁶

أما عند Franck Fischer و Gerald J. Miller و Mara S. Sidney فإن تقييم السياسة العامة يعرف كوسيلة إجرائية أو كمنهجية تحليل موجه للقيام بشيئين، الأول بحوث التقييم كأداة تحليل تنطوي على التحقيق في برامج السياسة لجمع المعلومات ذات الصلة بتقييم فعالية الأداء سواء العمليات أو النتائج و الشيء الثاني أن التقييم يعتبر كمرحلة من دورة السياسة.⁷

كما يعرف عبد الفتاح ياغي التقييم بأنه عملية تبني معايير محددة لتقدير القيمة والأهمية، ثم تحديد قيمة معينة لكل معيار، يتبع ذلك عملية تعريف وتوضيح وتطبيق لهذه المعايير من أجل التوصل إلى الأهمية أو القيمة النهائية لنتائج قرار ما.⁸

__ تعريف جيمس أندرسون: يعتبر تقييم السياسة بوجه عام هو الاهتمام بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه، وللتطبيق الذي يترجمها إلى سلوك التي تنجم عنه آثار، و التقييم كمنشأ وظيفي يلازم السياسة العامة و ذلك من خلال تقييم البدائل و عملية صنعها و صياغتها و تنفيذها، كما قد يؤدي إلى إعادة دورة السياسة العامة التي تبدأ بالمشكلة.⁹

__ تعريف **Le dictionnaire des politique public**: في طبعته الثالثة أن تقييم

السياسة العامة هي المرحلة الأخيرة التي تغلق دورة حياة السياسة العامة، أو هي المرحلة التي تعطىها دفع جديد، و إذا كان التقييم تكوينياً يمكن اعتباره مرحلة من حلقة السياسة العامة فلن تكون في كل مرة محددة بنشاط محقق بعد عملية التنفيذ هذا من جهة، و من جهة ثانية انطلاقة التقييم تستطيع أن تكون مرافقة لعملية التنفيذ الإداري (تقييم ملازم).¹⁰ في هذا التعريف نستنتج أن التقييم هو مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة أولاً و كذلك يكون في مراحل عدة من عملية صنعها، كما من شأنه أن يجدد دورة حياة السياسة العامة، و هذا يتفق مع التعريف الذي سبقه.

من خلال ما سبق من تعريفات يمكن إعطاء تعريف يجمع بين الأفكار فنقول أن تقييم السياسة العامة هو وحدة تحليل للعمليات الخاصة بالسياسة العامة و أسلوب منهجي و موضوعي لتقدير و إعطاء قيمة لبرنامج أو مشروع أو سياسة جارية أو مكتملة أي أثناء تصميمها و تنفيذها و نتائجها و آثارها، و ذلك عن طريق توظيف معايير و مؤشرات ملائمة لكل عملية أو لكل مرحلة، أو عن طريق مقارنة النتائج المتحصل عليها بالأهداف المعلنة سابقاً لمعرفة مدى جدوى استمرار تلك السياسة و نجاحها.

عملية تقييم السياسة العامة عملية لا مناص منها ولها من الأهمية ليس فقط بما يؤكد نجاح السياسة أو فشلها بعد عملية التنفيذ، بل هي عملية تشمل كل مراحل صنع السياسة العامة بما فيها الإعداد و التنفيذ و النتائج، هذا ما يضمن للسياسة العامة عدم الابتعاد عن مقاصدها، و بما أنها عملية تقوم بها الحكومة فيمكن القول أنها عملية سياسية بقدر ما هي عملية إدارية، لا بل تتعدى ذلك بحكم أنها عملية تجمع بين كل الأطراف السياسية بما فيها أحزاب و معارضة و جماعات مصالح و وسائل إعلام و مواطنين.¹¹

2- أهمية تقييم السياسة العامة:

يحثل التقييم مكانة أساسية في تخصص السياسة العامة ذلك ما يتأتى منه كنتائج تؤدي بها إلى درجة الحكامة و الفعالية في تجسيد أي سياسة كانت، لذلك فالتقييم أهمية قصوى دون المبالغة في ذلك و تكمن هذه الأهمية في الآتي لنجيب على السؤال لماذا التقييم؟

عملية التقييم كعملية مكملة لعملية الرقابة و لتفادي وقوع الأخطاء و تكرارها و وضع السياسات العامة في سياق التنفيذ المؤسساتي و إبعاد النزاعات و الميول الشخصية، فإذا كانت الرقابة تهدف إلى التحقق من سير عمليات تنفيذ السياسات العامة على وفق البرامج المعدة و بيان مستويات الأخطاء التي قد تفرزها عمليات التنفيذ، فلا شك أن التقييم يعمل على تلافي الآليات الخاطئة و الحلولة من دون تكرارها لما يحقق مكاسب أكثر.

3_ أهداف تقييم السياسة العامة: لتقييم السياسة العامة مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها في ثلاثة محاور هي:

تحديد كفاءة و فاعلية السياسات و التحقق من إنجازها للأهداف المحددة لها.

اعتماد مبادئ البحث العلمي لتحديد الآثار المباشرة و غير المباشرة السلبية و الايجابية.

السعي لتحسين الأداء عن طريق تعديل و تطوير السياسات.¹²

وذلك من خلال ما يلي:

- معرفة كيفية التصرف بالأموال العامة المخصصة لبرنامج أو سياسة عامة.

- التأكد من أن الأجهزة التنفيذية تؤدي دورها في عملية تنفيذ السياسات العامة كل بحسب الدور المرسوم لها.

- اكتشاف الانحرافات أو الابتعادات التي يمكن أن تحصل بين عمليات السياسات العامة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- معرفة النتائج غير المستهدفة التي يمكن أن تنتج من تنفيذ البرنامج أو السياسات العامة قيد التنفيذ.

_التحقق من مستوى أو درجة النجاح التي وصلت إليها السياسة العامة أو البرنامج العام في حل المشكلة أو تحقيق المنفعة المقصودة.

-معرفة مستوى الجودة و الفاعلية التي حققتها الأجهزة المنفذة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج أو السياسات العامة موضوع التقييم.¹³

_تساعد عملية تقييم السياسة العامة التوصل إلى اتخاذ قرارات محددة حول تمديد العمل بالسياسة العامة المعمول بها أو إلغائها أو تعديلها و تحسين الوضع الراهن و تطويرها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

_ يشرح التقييم طبيعة العلاقة بين كل ما يحيط بالسياسة العامة و تأثير تلك العلاقة عليها.¹⁴

_ يساعد على توضيح و اتخاذ القرار العملي و الاستراتيجي، و إعطاء معنى للنشاط.¹⁵

_ يبحث التقييم في إنشاء أحكام قيمة على العمل الحكومي و إثرانه، فيقوم بالتنسيق و زيادة الفعالية و تعبئة كل فواعله.

يساهم في تحديث التسيير الإداري للمرافق العمومية بترشيد النفقة و جعلها أكثر فعالية، كما يساعد على تنمية المساءلة و ممارسات إعداد التقارير الداخلية و الخارجية، بالإضافة إلى تقوية النقاش الديمقراطي على جميع المستويات في الحكومة.¹⁶

المحور الثاني: أنواع و معايير تقييم السياسة العامة.

1 - أنواع تقييم السياسة العامة:

نظرا لأهمية تقييم السياسات الحكومية و تلازمها مع كل مراحل صنعها بما فيها الأعداد و التنفيذ و النتائج، بالإضافة إلى أنواع السياسات المدروسة و طرائق التقييم و معاييرها، هذا ما جعل الباحثين و المختصين في المجال تصنيف أنواع مختلفة يمكن تقسيمها كالتالي:

أولا - أنواع التقييم حسب المعيار الزمني:

يمكن أن نرصد من خلال هذا المعيار أنواع من التقييم تتمثل في:

1- تقييم دوري: تقوم به مختلف أجهزة الدولة بشكل منتظم و في فترات محددة، قد يكون شهري، سداسي أو سنوي قصد تمكين المسؤولين و صناع القرار على تتبع مختلف عمليات السياسة العامة، أثناء التنفيذ، و هذا ما يساعدهم على الكشف الخلل و تصحيحه في الوقت المناسب.

2 - تقييم طارئ أو مفاجئ: و يكون في الحالات الاستثنائية كحصول كارثة أو أزمة أو تعاضم الشكوى و التظلمات حول تنفيذ إحدى السياسات العامة، و هنا تكلف لجنة خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض من طرف أي جهاز في الدولة و يعتبر تقويما رسميا.¹⁷

3 - تقييم سابق Evaluation ex ante: و يسمى قبلي أو الابتدائي أو التمهيدي (Initial

Evaluation) أو التقييم المتقدم، و هو تقييم يحصل قبل تنفيذ تدخل إنمائي¹⁸، و يركز هذا النوع على تقييم جدوى السياسة، و هو يسبق عملية صنع القرار و يقصد به افتراضيا توقع و تقدير آثار و نتائج السياسات و الإجراءات المقررة من أجل تغذية المعلومات في عملية صنع القرار المقبلة أو الجارية، و هو أداة لجعل الخيار بين خيارات السياسات البديلة أكثر شفافية من الناحية التحليلية، و أكثر قابلية للتنبؤ و للنقاش سياسيا، و المقصود من التقييم المسبق للتنفيذ أن يتوقع تحليل مسار تنفيذ السياسات و ذلك بالتركيز على عملياته، فضلا عن تقييم الأثر البيئي، المصمم للتنبؤ بالعواقب التي قد تترتب على السياسات و القياسات المتوخاة على البيئة.

4 - التقييم الملازم أو الجاري أو الموازي أو المرافق: أي يرافق دورة السياسات، وظيفته الأساسية تغذية

المعلومات ذات الصلة بكل مراحل تنفيذ السياسة من أجل تعديل أو تصحيح أو إعادة توجيه عملية التنفيذ أو حتى القرارات الأساسية المتعلقة بها¹⁹، و يتم ذلك بتحليل العمليات التنفيذية المحددة للسياسات العامة من حيث الاستراتيجية، و عمليات التشغيل، و التكاليف، و العلاقة بين المنفذين و المستفيدين بهدف تحسين عملية الأداء.²⁰

5 - التقييم اللاحق Evaluation ex post: تقييم للتدخل الإنمائي بعد اكتماله أي عقب تنفيذ

السياسة، كما يمكن إجراء هذا التقييم فور الانتهاء من التدخل أو بعده بوقت طويل، و القصد من ذلك هو تحديد عوامل نجاحه أو فشله، و تقدير استدامة نتائجه و تأثيراته، و الخروج بخلاصات يمكن أن تفيد تدخلات إنمائية أخرى.

ثانيا - أنواع التقييم حسب الجهة المعنية بإجرائه:

1 - التقييم الخارجي Evaluation externe: يكون ذلك عندما تجريره كيانات أو أفراد غير

المؤسسات المانحة و المنفذة²¹، أي خارج المؤسسة، مثلا إذا قام المجلس التشريعي بإجراء تقييم

سياسة معينة كالسياسة التعليمية فإن عمل المجلس هو تقييم خارجي، و يرتبط هذا الأخير بالتغيير التنظيمي و المصادقية لذلك تعتمد فيه الدولة على التعاقد مع مراكز الأبحاث و خبراء خارج المؤسسة من أجل تقييم سياسات و برامج حكومية و يهدف ذلك التعاقد الحصول على مقترحات و أفكار جديدة في الموضوع محل التقييم، كذلك يهدف إلى ضمان المصادقية و الموضوعية و الحصول على توصيات حيادية لا يوجد فيها تحيز لمدير أو قسم دون آخر أو لمهام دون آخر.

2 - التقييم الداخلي (Évaluation interne): و يمكن تسميته تقييم ذاتي أو شخصي بحكم أن الجهة

التي تجريه هي وحدة أو أفراد تابعين للمؤسسة المنفذة للسياسة العامة، مثلا عندما يكلف الوزير أحد أعوانه أو مستشاريه بتقييم سياسة معينة (قرار أو قانون) فإن ذلك التقرير يعتبر تقييم داخلي، فهو يضمن استدامة المراجعة و التقييم ليحافظ على فعالية أداء المؤسسة.²²

ثالثا _ أنواع التقييم حسب الشمول: يتضمن هذا النوع من التقييم على تقييم جزئي و تقييم شامل.

1- التقييم الشامل (CIPP): أو الإجمالي حيث يقوم هذا التقييم على متابعة كل مراحل السياسة العامة، و يستمر حتى على النتائج و الآثار النهائية، و سمي كذلك لكونه يشمل تقييم العناصر التالية:
_ تقييم المحتوى: حيث يوفر المعلومات المتعلقة بالمطالب و الاحتياجات التي ساهمت في بلورة المضمون و تشكيل الأهداف.

_ تقييم المدخلات: يوفر المعلومات حول حجم الدعم المادي و المعنوي و مدى توفر المستلزمات اللازمة لتحقيق الأهداف.

_ تقييم عملية العمليات: يوفر المعلومات حول الأنشطة و التفاعلات و نقاط القوة و الضعف التي تنجم عنها.

_ تقييم المخرجات: فيوفر من خلاله المعلومات حول مواصفات السلع أو الخدمات، و مدى استجابتها للمطالب و الاحتياجات التي بلورت الأهداف لهذه السياسات العامة و تقدير مدى الدقة و الجودة التي تحققت بها، لأو مدى الرضا من قبل المستهدفين أو عدمه.

2 - التقييم الجزئي: هو تقييم يركز على إحدى العناصر السابق ذكرها.²³

رابعا - أنواع التقييم حسب المراحل و الأهداف:

1 - تقييم السياسات أو المدخلات: و يحاول هذا التقييم أن يطور مقاييس أو مؤشرات لمراقبة الظروف البيئية خلال فترة معينة للحصول على معلومات تحدد أي تغيير أو تحسن أو تدهور في الظروف و بالتالي يمكن أن يحدد الجدوى من تلك السياسة قبل اتخاذ القرار، و يجب معرفة المشاكل التي تنجم عن مشكلة ما حتى يمكن تقدير حجمها و آثارها السلبية على المجتمع و بالتالي تصنيفها في أولويات الحكومة، مثلا سياسة التعليم في مجتمع محلي، يجب معرفة عدد الطلبة، عدد المؤسسات التربوية، عدد الأساتذة، مستوى تكوين الاساتذة و غيرها من المعلومات، معرفة النقائص و المشاكل التي يعاني منها القطاع.

2 - تقييم الاستراتيجية: تحليل الاستراتيجية التي سينفذ بها البرنامج تقوم بها الإدارة لإجراء التعديلات المطلوبة عليه لكي يستمر بقائه أو نموه، و يساعد تحليل الاستراتيجية في تشخيص فجوات الأداء الحاصلة بين الخطة و الواقع و تحديد الاستراتيجيات البديلة، و تقوم الإدارة بتجريبها

و دراسة جدواها، ثم تجهيزها بتصورات استراتيجية أولية، قبل البدء بتنفيذ البرنامج على المستوى العام.²⁴

3 - تقييم عمليات التنفيذ: يركز على تحليل العمليات التنفيذية للبرنامج من حيث الاستراتيجية، و عمليات التشغيل، و التكاليف، و التداخلات بين المستفيدين من البرنامج و منفذيه، بما يضمن تطوير أو تحسين تلك العمليات، و يهتم هذا النوع من التقييم بتقييم المدخلات المادية و البشرية التي يحتاج إليها البرنامج التنفيذي.²⁵

4 - تقييم الأداء: و يستخدم لمعرفة ماذا يجري داخل البرنامج، و هنا يركز المسؤول على مراقبة مدخلات البرنامج من موارد بشرية و مادية و متعاملين و مستفيدين، كما يقوم هذا النوع من التقييم بالتركيز أيضا على المخرجات و ما يقدمه من انتاج و عائد لبيئته.

5 - تقييم النتائج: و يعنى بقياس نتائج أو مخرجات البرنامج المنفذ السلبية أو الإيجابية و هنا يجب التأكيد على الدقة في التصميم من أجل أن يحقق البرنامج النتائج المتوقعة و المصادقية،²⁶ كما يتم هنا مقارنة النتائج بالأهداف المعلن عنها سابقا و فيما إذا حققت أو حلت المشكل المطروح.

6 - تقييم الآثار: يعنى بتقييم آثار التي خلفتها نتائج السياسة إن وجدت على الجمهور المستفيد أو المستقبل، سواء كانت سلبية أو إيجابية، و إذا ما كانت قد أفرزت تساؤلات أخرى و نتائج أو ردود أفعال غير منتظرة.

خامسا - أنواع التقييم حسب طرقة و أدواته: فهناك الأنواع التالية:

— التقييم الذي يتم من خلال البحوث و الدراسات.

— التقييم الذي يتم من خلال الاستطلاعات.

— التقييم بإجراء و تصميم التجارب باستخدام الجماعات الضابطة.

— تقييم من خلال المقاييس و المؤشرات.²⁷

سادسا - التقييم الكمي و التقييم الكيفي:

1 - التقييم الكمي: يركز عملية تقييمه على الكم، فالمؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية تعتبر المادة الخام التي يحبذها ممارسو هذا المنهج، و يتم استعمال الجداول و مختلف مؤشرات القياس، كما يتم اللجوء إلى المقارنات بين السياسات العمومية خلال مراحل زمنية معينة.

2 - التقييم الكيفي أو النوعي: يتأسس على تفسير الأيديولوجية أو النظرية التي توّطر البرنامج أو السياسة، و البحث عن العلاقة بين النظام و القيم، المعلن عنه في السياسة العامة و السياسة المطبقة فعلا على الواقع.²⁸

2 - معايير تقييم السياسة العامة:

يعرف الدكتور السيد عبد المطلب غانم المعيار بأنه مقياس للحكم بمعنى قانون أو قاعدة أو مبدأ أو واقعة راسخة تصيغ بها حكما صحيحا.

أما المؤشر فهو عامل أو متغير كمي أو نوعي يوفر وسيلة بسيطة موثوقة لقياس الإنجاز، أو الكشف عن التغيرات المرتبطة بالسياسة العامة، أو للمساعدة على تقدير أداء السياسة أو البرنامج.²⁹

و تستند عملية التقييم إلى جملة من المعايير الكمية و النوعية و التي من خلالها يتم الحكم على البدائل المتاحة و تحليلها و من ثم اختيار البديل الأفضل، و تمس هذه العملية جميع مراحل السياسة العامة، بدءا من رسم السياسات و من ثم بلورة الخطط و الاستراتيجية و متابعة التنفيذ وصولا إلى تقييم النتائج و الآثار.

ما يلاحظ عن مسألة المعايير و المؤشرات في أدبيات السياسة العامة قد تم إعطاؤها نفس المعنى و ذلك ما تبين من خلال عدة تقسيمات لعدة باحثين في المجال.

و لقد اعتمدت عدة معايير متلازمة بما يضمن على أساسها التقييم الشامل لكل جوانب السياسة محل التقييم، لجعلها دراسة موضوعية رغم أنها متشعبة إلا أنه سيتم إدراج بعض أصناف من المعايير الكمية و النوعية حسب واضعيها، فنجد أن إدوارد سوشمان قد اعتمد على 5 معايير أساسية لتقييم السياسة العامة تتمثل في:

1- الجهد Effort الذي يتمثل بكمية و نوعية الأنشطة و العمليات اللازمة التي تتطلبها المدخلات و برمجتها و تنظيمها.

2- الانجاز performance، الذي يمثل الأداء و النتائج المتحققة عن ذلك الجهد، و ينبغي أن يكون الإنجاز أو الأداء يفوق مستوى الجهد.

3 - الكفاية Adequacy، التي تمثل درجة الأداء الكلي للبرنامج، في ضوء الحاجة الكمية و الكلية لها.

4 - الكفاءة Efficiency: التي تمثل تقييم الطرق و الخيارات البديلة في ضوء مفهوم النفقة و على أساس منها.

5 - العملية Process: كيفية آلية عمل البرنامج أو عدم عمله، و لماذا؟ و تتضمن الاهتمام بدراسة المحاور الأتية:

— تحديد الملامح الخفية للبرنامج التي تحدد فاعليته.

— تحليل تباين الفاعلية لدى الناس الذين يسعى البرنامج إلى خدمتهم.

— تحديد الظروف المحيطة و المصاحبة للتشغيل الأفضل للبرنامج.

— تحديد نطاق و إمكانية التأثيرات المصاحبة للبرنامج.

كما قدم ناكامورا و زميله سمالود خمسة معايير، يمكن اعتمادها في تقييم السياسة العامة ضمن إطار توفيقى يجمع بين المنطلقات الكمية و النوعية، لكل من مخرجات السياسة العامة، و نتائجها و آثارها، و هي:

مخرجات استيعاب هدف السياسة العامة، معيار الكفاءة، معيار رضا الناخبين، معيار مسؤولية التابعين، معيار النظام السياسي و الحكومي.

و توسع سابرو في المعايير التالية: الفعالية من حيث تحقيق النتائج، الكفاءة من حيث قدرة

الجهد في تحقيق النتائج، الكفاية من حيث قدرة الإمكانات في تحقيق النتائج و حل المشكلات،

العدالة من حيث التوزيع العادل للكلف و المنافع بين الجماعات، المسؤولية من حيث قدرة نتائج

السياسة في إشباع الحاجات و دعم قيم الجماعات المعنية بها، الملاءمة من حيث النتائج المرغوبة

بصورة موضوعية و فعلية و قيمة فضلى.

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتستخدم 3 معايير أساسية و هي: الفاعلية، الأهمية، الكفاءة.

و حسب الدكتور عامر الكبيسي هناك مؤشرات عديدة في عملية تقييم البرامج العامة و تتلخص فيما يلي:

1- مدى تحقق الأهداف.

2- مدى الترشيح في النفقات.

3- نسب التنفيذ للخطط و البرنامج.

4- مدى رضا و الارتياح لدى العاملين و المتعاملين مع المنظمة الإدارية.

5- مدى الالتزام بالقوانين و الانظمة و التعليمات النافذة.

6- مدى قياس المخرجات نسبة إلى قياس النتائج أو المعطيات.

7- حجم الموارد و العوائد الداخلية المتحققة. 30

ما يمكن رصده من خلال هذه التقسيمات للمعايير هو غياب منهجية موحدة متفق عليها و يأخذ بها مقيم السياسة العامة من أجل تقييمه لها، و هذا راجع إلى الأنواع المختلفة للسياسات. في حين يجب تقييم السياسة العامة في كل مراحلها، تقييم تسيير السياسة العامة، و تقييم الأثر، ذلك ما يتطلب معايير موضوعية، كمية و نوعية تخضع لمبدأ القياس خاصة، و ملائمة بكل مرحلة من حيث النجاعة و جودة السياسة، و تتمثل في:

1 _ معيار النجاعة: أي يجب تقييم السياسة العامة من حيث نجاعتها، و ذلك باستخدام مؤشرات متمثلة في:

الفعالية Efficacité: أي هل الانجازات و النتائج و الآثار المتحصل عليها تجيب الإجابة الصحيحة على الأهداف؟ 31 و هنا نقارن نتائج السياسة المحققة بالأهداف المسطرة، و الآثار المتوقعة مع تلك التي تظهر في الواقع، و يشير قياس فعالية التقييم عموماً إلى صياغة أهداف صريحة و أحياناً بطريقة كمية. 32

الفاعلية Effectiveness: و ذلك للإجابة على التساؤل التالي: هل المخرجات و ما ترتب عليها من قيم مضافة قد تحققت فعلاً، و التقييم يتم من خلال مراجعة الوحدات الخدمية المكلفة بالتنفيذ، و يمكن اعتباره معيار كمي.

الكفاية Adequacy: و السؤال الذي نطرحه هنا هو: إلى أي مدى أسهمت المخرجات المتحققة في حل المشكلة المستهدفة من السياسة العامة، و تتم المقارنة بين التكاليف الثابتة للمشكلة قبل صدور السياسة و التكاليف الفعلية للمشكلة بعد تنفيذ السياسة.

الملاءمة Appropriateness: أي هل الأهداف و المخرجات المرغوبة تستحق فعلاً ذلك، و أن فوائدها ذات قيمة؟ 33 حيث يعتبر هذا المؤشر مهماً في تقييم السياسات العامة، ذلك أنه يقارن أهداف السياسة بالمشكلة العامة المراد حلها فيما إذا كانت الأهداف تكفي و تتناسب مع طبيعة المشكل و الظروف الزماني و المكان المناسبين لحله، 34 و لتقدير و قياس مدى التناسب و درجة التناسق بين متغيرات أربع هي: الدوافع المبررة لوجود السياسة العامة، الأدوات المستخدمة لتحقيقها، برنامج السياسة العامة، عائدات السياسة العامة، 35 و يمكن القول على هذا المؤشر نوعي أكثر منه كمي.

2 - معيار جودة السياسة: يقيس هذا المعيار جودة السياسة بما فيها عملية تنفيذها و نتائجها و يندرج تحت هذا المعيار عدة مؤشرات لقياس جودة السياسة، تتمثل في:

مؤشر الاقتصاد Économie: و هو مؤشر كمي، و يقتصر على النشاط التنفيذي، و يقارن بين الموارد المستثمرة في السياسة و النتائج الإدارية، فهذا المؤشر يركز على الناحية الإدارية و الأداء الداخلي للدولة و ليس على التأثيرات المرجوة للسياسة. 36

الكفاءة Efficiency: مقياس لمدى تحويل الموارد/ المدخلات (الأموال و الخبرة، و الوقت... إلخ) إلى نتائج بطريقة اقتصادية، 37 و تعني أيضاً مستوى الانجاز أو الناتج مقارنة بالموارد المستعملة، و يستخدم هذا المعيار معادلة الكلفة/ المنفعة كأساس و يحتفظ بأحد أطراف المعادلة ثابتاً، مثلاً: أعلى منفعة لتكلفة محدودة، أو منفعة محدودة لأدنى تكلفة، 38 و هذا يعتبر كمؤشر اقتصادي، كما يطرح هذا المعيار أسئلة: إلى أي مدى تحققت أهداف البرنامج؟ أم أنه يجب البحث عن برنامج بديل آخر؟ و التقييم هنا يستلزم الوقوف على التكاليف و المنافع و نسبها و معدلاتها.

المساواة Equity: و يطرح السؤال التالي: هل الكلفة و المنافع قد توزعت بين الفئات المختلفة بالتساوي؟ حيث يمكن القول بأنه معيار نوعي.

الاستجابة Responsiveness: أي هل المخرجات السياسية تلبى المطالب و الاحتياجات أو تستجيب لخيارات بعض الجماعات؟ أو مقدرة البرنامج و منفذوا البرنامج على إدراك و تقديم الاستجابة الفورية لطلبات و رغبات المجموعة التي صمم من أجلها، و يمكن الاعتماد هنا على مسوحات الجمهور و مدى تطابقها و انسجامها مع مفردات السياسات العامة. 39

التنسيق Cohérence: و هو مؤشر نوعي، يقيس هذا المؤشر درجة التوافق أو التنسيق بين مختلف الوسائل و الأدوات و الأنشطة التي تم تعبئتها لتحقيق الأهداف المحددة. 40

القبالية Acceptabilité: أي هل السياسة العامة المنفذة قبلت من طرف المستفيدين أم رفضت أم هناك مقاومة؟ أي ماهي انعكاسات السياسة و هنا نكون في صدد تقييم الأثر أي أثر السياسة سواء على المدى البعيد أو القريب.

الإمكانية Faisabilité: من خلال هذا المؤشر يمكن قياس و معرفة ما تم تعبئته للسياسة، أي ما هي الوسائل أو الموارد المالية و البشرية و المادية و التقنية المعبأة للبرنامج؟ و هل هي كافية له؟ و إن كانت الوسائل متوفرة لماذا لم ينجح البرنامج؟

الجدوى Viabilité: أو الاستدامة Pérennité يحدد هذا المؤشر إذا ما كانت لسياسة ما بعد تنفيذها آثار إيجابية مستدامة.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن عملية تقييم السياسة العامة أساس نجاح عملية صنع السياسة، ذلك لما توفره من معلومات دقيقة و تحليل عميق يلم بكل جوانب السياسة بما في ذلك بينتها و مواردها البشرية و المالية و التقنية و كاشف لثغراتها، و بما أن تقييم السياسة العامة تعتبر منهجية ذلك ما يؤكد على استخدام وسائل البحث العلمي مما يزيد العملية أكثر دقة، و عليه يجب أن يواكب التقييم كل مراحل دورة السياسة، من إعداد و تنفيذ و نتائج و آثار، و على أجهزة الدولة أن لا تستهين بهذه العملية الحيوية و الصعبة في نفس الوقت كما أنها جد مفيدة لتدارك الخطأ بالتصحيح، حتى تضمن السير الحسن لكل عملياتها، و في كل المجالات.

كما نجد أن التقييم يحقق في نجاعة و جدوى و جودة السياسة العامة من خلال معايير كمية و نوعية تساعد في الإجابة الصحيحة على كل سؤال من كل مرحلة، و التقييم النهائي يمهد إما إلى انتهاء دورة السياسة أو إعادة الدورة و ذلك من خلال الكشف عن نتائج و آثار سلبية تعيد تلك الدورة، و هنا يكون إما بوابة عملية التقويم أو إنهاء دورة السياسة.

أما بالنسبة لتحديد المعايير و المؤشرات فهو أمر محوري لسير عملية التقييم و جعلها عملية منهجية علمية توفي بالغرض، و يجب تحديد المعيار الملائم للسياسة موضع التقييم، ولا تقف على هذا الحد فقط، بل يجب توفير أكثر من ذلك، بما فيه المقيمون الخبراء و المختصين بالإضافة إلى توفير الوسائل المادية و المالية و حتى التسهيلات و عدم الضغط على مقيم السياسة أثناء تأديته لمهام التقييم.

الهوامش:

- 1- جمال زيدان، تقويم السياسات العامة بين النظرية و التطبيق: حالة الجزائر 1999-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013، ص 93.
- 2- سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004، ص 63.
- 3- جواهر أحمد قناديلي، التقويم في التعليم العالي، د.ط، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة، 2009، ص 20، 19.
- 4- عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية و التطبيق، د. ط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 176.
- 5-Hans Lundgren, Djelloul Saci, Colin Krik, Glossary of key terms in évaluation and results based management, the African Development Bank (AfDB), the Islamic Development Bank (IsDB) and the Development Co-operation Directorate OECD-DAC,2002, p13
- 6-Jenan Pierre Nioche, De l'évaluation a l'analyses des politiques publiques, Revue française de science politique, 32^e année, n°1, 1982, p 33.
- 7-Franck Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney, PUBLIC ADMINISTRATION AND PUBLIC POLICY A Comprehensive Publication Program Handbook of Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods, CRC Press Tylor et Francis Group, Boca Raton, London, New York, 2007, p 393
- 8- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق الذكر، ص 176.
- 9- جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة. (تر: عامر الكبيسي)، ط1، دار المسيرة، الأردن، 1999، ص 191.
- 10- L'aurie Boussaguet, et d'autres, dictionnaire des politique publique, « Evaluation » , 3^eédition, presse de sciences politiques, Paris,2010,P257.
- 11- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق الذكر، ص 175.
- 12- محمد قاسم القريوتي، رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ص 279.
- 13- عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران؟ دراسة في صنع السياسات العامة بعد عام 1989، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2014، ص 31، 32.
- 14- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق الذكر، ص 178.
- 15-Annie Fouquet , L'évaluation des politiques publiques en France, dans Méthodes d'évaluation des politiques publiques , actes du séminaire, la direction de la recherche des études de l'évaluation et des statistiques, France, 2009- 2010, p12.
- 16- Guy Cauquil, Évaluation des politiques publiques : de quoi parle-t-on ?, dans L'évaluation des politiques publiques le développement d'une nouvelle culture, de Alain Bouvier , SCEREN-CNDP, France, 2010, p93-94.

- 17- عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات، مصر، 2008، ص 177، 176.
- 18- Hans Lundgren, et autres, op, cit, p 20.
- et autres, op, cit, p 393 19- Franck Fischer
- 20- محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق الذكر، ص 298.
- 21- Hans Lundgren, et autre, op, cit, p 21.
- 22- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق الذكر، ص 188-189.
- 23- عامر خضير الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص 176.
- 24- موفق حديد محمد، الإدارة العامة: هيكله الأجهزة و صنع السياسات و تنفيذ البرامج الحكومية، ط 1، دار الشروق للنشر و التوزيع، فلسطين، 2004، ص 181.
- 25- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2001، ص 319.
- 26- موفق حديد محمد، مرجع سابق الذكر، ص 180-181.
- 27- عامر خضير الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص 177، 180.
- 28- حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة، موقع العلوم القانونية، 2012، ص 17.
- 29- جلول ساسي و آخرون، مرجع سابق الذكر، ص 19.
- 30- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 321، 322.
- 31- Annie Fouquet, op, cit, p 11.
- 32 - Laurie Bousaquet, op, cit, p 259,260
- 33- عامر خضير الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص 181
- 34- Laurie Bousaquet, op, cit, p 259.
- 35- جمال زيدان، مرجع سابق الذكر، ص 142.
- 36- Laurie Bousaquet, op, cit, p 260.
- 37- . لوسيانو لفيزارى، دليل التقييم المنهجية و العمليات: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، الصندوق الوطني الدولي للتنمية الزراعية، Palombi et lanci S.R.L Tipografia، الطبع، إيطاليا، 2009، ص 10.
- 38- موفق حديد محمد، مرجع سابق الذكر، ص 182.
- 39- عامر خضير الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص 181.
- 40 -Aude de Amorim et autres, Guide de l'évaluation, ministère des affaires étrangères, paris, 2005, p13.